



جامعة البحرين
كلية التربية
قسم المناهج وطرق التدريس

دراسة تحليلية لمحتوى منهج الاقتصاد للمرحلة الثانوية التابعة لوزارة التربية والتعليم في ضوء معايير تدريس الاقتصاد

إعداد
غادة محمد الحجيري

إشراف
الدكتور فيصل عيسى شهاب
أستاذ المناهج والتعليم الفني المساعد

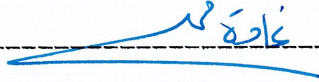
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية
(تخصص تطوير مناهج التعليم التجاري)

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

الإبراء واعتماد لجنة التحكيم

أقر بأن هذا العمل خلاصة بحث شخصي، وأنه لم يتم اعتماده مسبقاً للحصول على أي مؤهل علمي، ولم يقدّم للحصول على أي مؤهل علمي في الوقت الراهن.

التاريخ ١٠ مايو ٢٠٠٦م

التوقيع  عادة محمد الحجيري

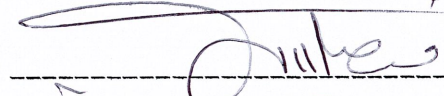
تعتبر لجنة مناقشة الرسالة أن البحث المعنون:

"دراسة تحليلية لمحتوى منهج الاقتصاد للمرحلة الثانوية التابعة لوزارة التربية والتعليم في ضوء معايير تدريس الاقتصاد"

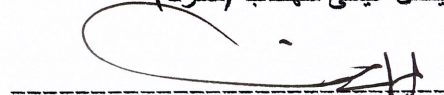
والذي قدمته الطالبة عادة محمد الحجيري لقسم المناهج وطرق التدريس مرضي ومقبول للحصول على درجة الماجستير في التربية تخصص تطوير مناهج التعليم التجاري.

لجنة مناقشة الرسالة:

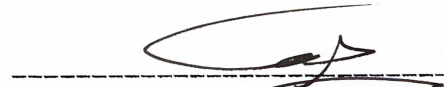
أستاذ المناهج وطرق تدريس التعليم التجاري
بكلية التربية - جامعة البحرين


د. فيصل عيسى شهاب (مشرفاً)

أستاذ المناهج وطرق تدريس التعليم التجاري
بكلية التربية - جامعة البحرين

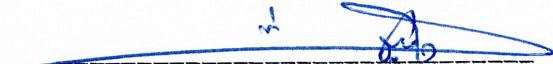

د. عبداللطيف أبو زيد (عضواً)

أستاذ المناهج وطرق تدريس التعليم التجاري
بكلية التربية - جامعة عين شمس


أ. د. صابر حسين محمود (عضواً)

رئيس قسم المناهج وطرق التدريس:

كلية التربية - جامعة البحرين


أ. د. خليل إبراهيم شبر

محتويات الدراسة

شكر وتقدير ----- ث

ملخص الرسالة ----- ح

الفصل الأول: مشكلة الدراسة

المقدمة	٢
مشكلة الدراسة	٨
حدود الدراسة	٩
أهمية الدراسة	٩
منهج الدراسة	٩
مصطلحات الدراسة	١٠
إجراءات الدراسة	١١

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

المحور الأول: مفهوم الاقتصاد وأهمية تدريسه	١٣
المحور الثاني: لمعايير ومناهج التعليم التجاري	٢٤
المحور الثالث: تحليل المحتوى مفهومه، اهدافه، سماته، خطواته، ووحداته	٣٢

الفصل الثالث: معايير منهج الاقتصاد ومدى ملائمة المنهج الحالي لها

أولاً: مصادر الحصول على معايير منهج الاقتصاد	٤١
ثانياً: قائمة معايير منهج الاقتصاد	٤١

الفصل الرابع: النتائج وتفسيرها والتوصيات

- أولاً: واقع منهج الاقتصاد ----- ٥٧
- ثانياً: مدى تضمين منهج الاقتصاد للمعايير التي توصلت إليها الدراسة ---- ٥٨
- ثالثاً: توصيات الدراسة ----- ٨٥
- رابعاً: البحوث المقترحة ----- ٨٦

المراجع

- أولاً: المراجع العربية ----- ٨٩
- ثانياً: المراجع الأجنبية ----- ٩٣

الملاحق

- ملحق (١): قائمة معايير منهج الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية ----- ١٠١
- ملحق (٢): قائمة المعايير الرئيسية لمنهج الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانية ----- ١١٤
- ملحق (٣): قائمة المعايير الفرعية لمنهج الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية (الأداة في صورتها النهائية) ----- ١١٦
- ملحق (٤): النتائج التي تم الحصول عليها من قائمة المعايير الفرعية لمنهج الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية ----- ١٣٨
- ملحق (٥): أسماء السادة المحكمين ----- ١٤١

ملخص الرسالة باللغة الانجليزية ----- ١٤٣

الجدول والاشكال

أولاً: الجدول

- الجدول رقم (١) ----- ٤٢
- الجدول رقم (٢) ----- ٦١
- الجدول رقم (٣) ----- ٦٣
- الجدول رقم (٤) ----- ٦٧
- الجدول من رقم (٥) إلى رقم (٢٦) ----- ٨٢-٦٩

ثانياً: الأشكال

- شكل رقم (١) ----- ٦٨
- شكل رقم (٢) ----- ٦٨
- شكل رقم (٣) ----- ٨٤
- شكل رقم (٤) ----- ٨٤

،، وهو ولي التوفيق ،،

شكر وتقدير

الحمد للمولى حمد الشاكرين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه وعمل بسنته إلى يوم الدين.

وبعد،،،

ما كان لهذا العمل أن يخرج بالصورة المشرفة إلا بفضل المولى تعالى علينا أن وفقنا للعمل في إعداد هذه الرسالة، وبتكاتف السواعد وتعاقد جميع الجهود حيث كان للأساتذة الأفاضل في قسم المناهج وطرق التدريس دوراً عظيماً في شد الأزر والمساندة، وكذلك كل الجهات التي قدمت لي كل التسهيلات والمساندة لإنجاز هذا العمل، لذا يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل والجهات التالية:

- الأستاذ الفاضل الدكتور فيصل عيسى شهاب، والذي كان له دورٌ بالغٌ في الإشراف على هذه الرسالة وإظهارها إلى حيز الوجود وذلك بفضل توجيهاته السديدة ومساندته لي.
- الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الباقي أبوزيد، والذي لم يبخل بآرائه وأفكاره ومقترحاته في سبيل إبراز هذا العمل.
- الأستاذ الفاضل الدكتور سمير إيليا القمص منسق برنامج الماجستير بكلية التربية، لدعمه ومساندته لي للاستمرار وإنهاء هذا العمل.
- كل من ساهم في تسهيل مهمة إعداد هذه الدراسة، من توفير مصادر معلومات، وإصدار الموافقات وهم: الأستاذة حياة فنية مصادر معلومات في

مكتبة الجامعة، ومركز التوثيق التربوي بوزارة التربية والتعليم، وعميد كلية التربية الأستاذ الدكتور خليل يوسف الخليلي، ومدير التعليم الإعدادي والثانوي الأستاذ ناصر محمد الشيخ، ورئيسة مركز البحوث التربوية والتطوير الأستاذة الدكتورة لطيفة المناعي، وإدارة مدرسة المعرفة الثانوية للبنات (مدرستي الحالية) الأستاذة المديرة فتحية بوهزاع والأستاذة مساعدة المديرة سميرة سعيد.

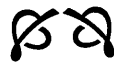
- كل من ساهم في تزويدي بالتوجيهات وأعطاني من وقته الثمين وهم الأستاذ ناصر حسين إختصاصي مناهج في إدارة المناهج للتعليم التجاري، وأستاذة الاقتصاد بجامعة البحرين الأستاذ الدكتور موسى الروابده، والأستاذ الدكتور عبدالوهاب الأمين، والأستاذة ضياء الجودر معلمة الاقتصاد في مدرسة المعرفة الثانوية.

- الأساتذة المحكمين الذين أثروا هذه الدراسة بملاحظاتهم القيمة.

- أساتذتي الأفاضل ببرنامج الماجستير في التربية.

وأخيراً وليس آخرأ أتوجه بالشكر إلى أفراد عائلتي، وخاصة زوجي، على كل ما قدموه لي من دعم وتشجيع لمواصلة وإتمام هذا العمل.

أمل أن تكون هذه الرسالة محاولة في منفعة الحقل التربوي في مملكتنا العزيزة،،، ونسأل الباري عز وجل أن يُنتفع بها، وأن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم،،، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،



ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محتوى منهج الاقتصاد للمرحلة الثانوية التابعة لوزارة التربية والتعليم في ضوء معايير تدريس الاقتصاد.

حاولت هذه الدراسة تحقيق هدفها من خلال الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية:

١. ما معايير منهج الاقتصاد الملائمة لطلبة المرحلة الثانوية؟
٢. ما مدى تضمين هذه المعايير في محتوى منهج الاقتصاد الحالي للمرحلة الثانوية؟
٣. ما التوصيات والمقترحات التي يمكن ان تسهم في تطوير منهج الاقتصاد بالمرحلة الثانوية في ضوء هذه المعايير؟

وقد تألفت مجموعة الدراسة من كتابي الاقتصاد للمرحلة الثانوية التابعة لوزارة التربية والتعليم، يبلغ مجموع الدروس فيهما (٣١) درساً، ويبلغ عدد صفحاتهما (٣٣٤) صفحة.

ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي القائم على أسلوب تحليل المحتوى، وقد تم اعتماد وحدة التحليل المعتمدة على الكلمة والموضوع، ووحدة الترميز المتمثلة في الكلمة والجملة والفقرة والموضوع. كما قامت الباحثة بإعداد قائمة التحليل وهي عبارة عن قائمة بمعايير محددة لمنهج الاقتصاد، وقد أسترشدت بالمعايير الواردة في الوثيقة الصادرة من قبل المجلس الوطني لتدريس الاقتصاد (National Council on Economic Education [NCEE]).

اشتملت القائمة على عشرين معياراً رئيسياً (مشار لهم في القائمة بمجال المعيار)،
والمعايير الرئيسية هي:

الندرة، المنفعة الحدية والتكلفة الحدية، تحديد السلع والخدمات، التجارة وفوائدها،
الحوافز، التخصص والتجارة الدولية، الأسواق والأسعار وتحديد الكميات، وظيفة
الأسعار في نظام السوق، المنافسة، وظائف المؤسسات الاقتصادية، وظائف النقود،
وظائف معدلات الفائدة، وظيفة وأهمية الموارد في تنمية الدخل، الربح والمنظم،
التنمية، دور ووظائف الحكومة، استخدام تحليل المنفعة والتكلفة لتقييم البرامج
الحكومية، الاقتصاد الكلي والدخل والبطالة والأسعار، البطالة والتضخم، السياسات
المالية والنقدية.

ويقابل كل معيار من المعايير الرئيسية السابقة مجموعة من المعايير الفرعية (والمشار
لها في القائمة بالأداءات المتوقعة)، التي تتكامل فيما بينها لتعطي وصفاً توضيحياً لهذه
المعايير الرئيسية، وبذلك تكونت قائمة التحليل من (٢٠٢) بنداً (معياراً فرعياً)،
موزعة على العشرين معيار.

وقد تم تحليل منهج الاقتصاد في ضوء المعايير الواردة بالقائمة، وحساب التكرارات
والنسب المئوية، وجاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

- (١) إن قائمة المعايير اشتملت على عشرين معياراً رئيسياً، وجدت الباحثة إن
المنهج قد غطى منها ٧ معايير رئيسية، أي ما نسبته ٣٥%.
- (٢) وجدت الباحثة إن نسبة المعايير الفرعية التي تم تغطيتها ومعالجتها في
المحتوى ضعيفة، حيث بلغت ٢٢,٢٧%، أما نسبة التغطية إلى حد ما فقد بلغت
٢٠,٧٩%، أي إن نسبة تغطية المعايير الفرعية في المحتوى – وذلك بإضافة
كل من نسبة المعايير المغطاة ونسبة المعايير المغطاة إلى حد ما- بلغت
٤٢,٠٦%.
- (٣) وجدت الباحثة إن نسبة المعايير غير المغطاة في المحتوى كانت أعلى النسب
فقد بلغت ٥٦,٩٣%.

واستناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها، توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها:

(١) اهتمام مخططي مناهج الاقتصاد بأن يتضمن محتوى المناهج المعايير الأساسية لتدريس مادة الاقتصاد، وتطويرها في ضوء المعايير التي نادى بها المجلس الوطني لتدريس الاقتصاد.

(٢) ضرورة مراجعة المحتوى وإعادة تنظيمه شرط تحقيق التسلسل، مع إضافة أو تعديل بعض الموضوعات وذلك بتنظيمه في ضوء هذه المعايير على أن يراعي فيه التكامل والتوازن وعدم الحشو والتكرار، ومناسبته للمتعلمين والمعلمين.

(٣) إضافة وتعديل بعض الصور والرسومات والامثلة المحلية بمحتوى الكتاب المدرسي، والتي تحفز الطلبة لدراسة المادة.

(٤) تدريس الاقتصاد في المراحل الدراسية الأساسية، خاصة المرحلة الاعدادية، وذلك لإعطاء الطلبة ما يحتاجونه من معارف ومهارات تهمهم في حياتهم، خاصة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية (المالية).

(٥) عقد الدورات التدريبية لمعلمي الاقتصاد لمناقشة المستجدات في المجال الاقتصادي.

(٦) عقد الدورات التدريبية لمعلمي الاقتصاد لمناقشة محتوى مناهج الاقتصاد وطرق تدريسه الفعالة.

(٧) الاهتمام بالأنشطة العلمية وربط المناهج بالحياة المعاصرة وتنمية قدرة المتعلم على حل المشكلات التي ترتبط بخبرته أو المواقف الحياتية في المجتمع، لتمتد قيمة تعلمه إلى خارج حدود المدرسة، على أن يتم التنويع في الأنشطة التعليمية ووضع إرشادات للمعلم لكيفية تنفيذ النشاط وتقويمه.

(٨) تضمين الكتاب تقويماً متنوعاً من حيث نوعية الأسئلة وشمولية المستويات المعرفية والوجدانية والمهارية.



الفصل الأول

مشكلة الدراسة

- أولاً (المقدمة)
- ثانياً (مشكلة الدراسة)
- ثالثاً (حدود الدراسة)
- رابعاً (أهمية الدراسة)
- خامساً (منهج الدراسة)
- سادساً (مصطلحات الدراسة)
- سابعاً (إجراءات الدراسة)

أولاً: المقدمة

إن كثيراً من المشكلات التي تواجه دول العالم الآن هي مشكلات ذات طبيعة اقتصادية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، في القرن الماضي واجه العالم في فترة الثلاثينات مشكلة الكساد العظيم حيث ارتفعت معدلات البطالة واختل التوازن بين الانتاج والاستهلاك كما أثرت على مستوى النشاط الاقتصادي للشركات الضخمة، أما فترة الأربعينيات من نفس القرن فقد واجه العالم مشكلة كيفية إعادة تخصيص الموارد المتاحة بين الاستخدام العسكري والاستخدام المدني، أما في فترة الخمسينيات فقد ارتفعت معدلات التضخم (زكي، ١٩٩٧).

أما في العصر الذي نعيشه الآن فقد اجتمعت هذه المشكلات وتتنوعت، من مشكلة بطالة وتضخم وغسيل أموال وغيرها، وهنا يبرز دور التعليم في إعداد جيل قادر على التصدي لهذه المشكلات التي تواجه الأفراد في القرن الحادي والعشرين، فلا بد من عدم إغفال دور التعليم والتربية ومن يشتغل فيهما من التربويين بالمشاركة الجدية والإيجابية لما لهما من دور فاعل ومهم في إعداد الأفراد علمياً وتربوياً وسلوكياً من خلال تزويدهم بالمعرفة والمهارات والحكمة والمواقف المعتدلة اللازمة لجعل سلوكهم إنسانياً تعاونياً وسلمياً وميلاً لحل هذه المشكلات التي تواجههم.

ولعل من أهم الوسائل التي تمكن التربويين من خلق أفراد يتمتعون بهذه الصفات هو إعدادهم الإعداد الجيد من خلال تقديم المناهج ذات المحتوى المناسب المعتمد على المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات الايجابية التي يحتاجونها في هذا القرن للتصدي لهذه المشكلات خاصة الاقتصادية منها، ولن يتم تحقيق هذا الهدف إلا من خلال منهج الاقتصاد ومحتواه.

إن من أهم الاهداف التي يسعى إلى تحقيقها منهج الاقتصاد هي تدريب الطلبة على التفكير السليم والمنطقي. (Buckles, 1987)

وقد أكدت الكثير من البحوث والدراسات (Korkmaz, 1998 & Walstad, 1994) على أهمية تدريس منهج الاقتصاد في المدارس وإدخاله ضمن المناهج التعليمية؛ فهذا المنهج يقدم المعارف والمهارات التي تهتم بدراسة الحاجات الإنسانية المتنوعة وكيفية إشباعها في ظل الموارد المحدودة والمتوافرة، والتي تساعد الفرد في المجتمع على التفاعل بإيجابية مع الموارد المتاحة له ويستغلها أمثل استغلال لتحقيق ولتلبية حاجاته. كما إن هذا المنهج أو علم الاقتصاد يُعلم الفرد بأن يكون مستهلكاً واعياً ومنتجاً مبتكراً ومدخراً واستثمارياً ناجحاً...الخ. بالإضافة إلى كونه يساعد الفرد في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة سواء كانت قرارات تهمة شخصياً أو تهم مجتمعه الذي يعيش فيه.

كما يؤكد ميلر (Miller,1988) على ضرورة الاهتمام بتدريس منهج الاقتصاد كماً ونوعاً مهماً اختلفت المرحلة التي يُدرس فيها، والذي من شأنه ضمان الحصول على نتيجة فاعلة في تعليم وتعلم مادة الاقتصاد في المدارس.

كما وجد هاريس في دراسته التي أجراها بالتعاون مع المجلس الوطني لتدريس الاقتصاد (Harris, NCEE, 1999)، إن نسبة ٨٨% من الكبار و ٧٠% من الطلبة، يعتقدون إن من المهم أن يمتلك السياسيون فهم جيد للاقتصاد، بالإضافة إلى إن نسبة ٦٤% من الكبار و ٤٨% من الطلبة يعتقدون أن من المهم أن يمتلك الأفراد فهم جيد للاقتصاد. كما وجد إن نسبة ٩٦% من الكبار يعتقدون إن أساسيات الاقتصاد يجب أن تُدرس في المرحلة الثانوية.

وهذا ما يؤكد كلاً من الفالوقي والقذافي (١٩٩٧) فهما يران إن مرحلة التعليم الثانوية تعتبر حلقة هامة في سلسلة المراحل التعليمية، فهي فضلاً عن قيامها بإعداد الطلبة لمواصلة تعليمهم العالي، فهي تتحمل أيضاً عبء إعداد العناصر البشرية من ذوي المهارات الفنية والتقنية المتوسطة اللازمة لتنفيذ خطط التحول الاجتماعي

والاقتصادي ومقابلة متطلبات التنمية. كما يرى الباحثان إن من الأهداف الرئيسية للتعليم الثانوي هي إكساب الطلبة المفاهيم العلمية والإنسانية وتسخيرها لخدمة المجتمع، وتزويدهم بالمهارات السلوكية والقيم، وتنمية تقدير المسؤولية واحترام القانون وقبول مسؤوليات المواطنة وإدراك المواقف والأحداث الدولية لديهم.

كان لهذه الدراسات وقعاً على إدخال منهج الاقتصاد ضمن المناهج التعليمية، وقد تم إدخاله ضمن المناهج التعليمية تيقناً من التربويين بأن تدريس هذه المادة من المتطلبات المهمة التي يحتاجها الطلبة في حياتهم كونها مادة تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة التي تناسب حياتهم وطرق عيشهم فهي تعلمهم كيفية استخدام الموارد المتاحة لهم لإشباع حاجاتهم الإنسانية، لذا فإن تدريسه للطلبة في المدارس من الأمور الضرورية، وتعتبر المرحلة الثانوية أفضل فرصة للطلبة لدراسة وتعلم الاقتصاد بشكل عميق وصحيح (Walstad, 2003)، لذا فالمدرسة الثانوية لها أثر كبير في تدريس الاقتصاد للأفراد وتطويره حيث إن نسبة ٤٠% فقط ممن يلتحقون بالجامعة يدرسون الاقتصاد في هذه المرحلة. (Siegfried, 2000)

وهذا ما دفع التربويين في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين إلى تبني هذا المنهج وإدخاله ضمن المناهج التعليمية التي تدرس للمرحلة الثانوية، خاصة المرحلة الثانوية للتعليم التجاري والتعليم الأدبي. وقد تم تقسيم منهج الاقتصاد إلى جزئين الجزء الأول يدرس للمستوى الثاني وهو يتناول الاقتصاد الجزئي، أما الجزء الثاني فيدرس للمستوى الثالث وهو يتناول الاقتصاد الكلي.

إن للحصول على عملية التعلم والتعليم الفاعلة لمنهج الاقتصاد، تلح على التربويين والمتخصصين عند وضع مناهج الاقتصاد، ضرورة الاهتمام بمحتوى منهج الاقتصاد. وذلك كون المحتوى يعتمد عليه المعلم في أداء المهمة التربوية على أحسن وجه، كما يعتمد عليه المتعلم للحصول على المعلومات والمهارات التي يحتاجها. من هنا تأتي أهمية المحتوى وأهمية تطويره، وإعداده وإخراجه وفق

مواصفات ومعايير علمية وتربوية، من شأنها تحسين المخرجات العملية التعليمية والتربوية والراقي بها.

إن من الملاحظ على بعض المناهج الدراسية التي تُدرس للطلبة احتوائها على جوانب إيجابية وأخرى سلبية، وهنا يأتي دور التربويين في تعزيز هذه الجوانب الإيجابية وتأكيدا والعمل على تعديل وتقليل الجوانب السلبية والضعيفة منه، كما تلح عليهم التغيرات والمستجدات أهمية مراجعة المحتوى والتدقيق فيه من وقت لآخر، وتطويره وتعديله وفقاً لمتطلبات العصر والمجتمع الذي يعيش فيه المتعلم وبما يتناسب مع قدرات هذا المتعلم وميوله واستعداده للتعلم.

لذا فإن تطوير منهج الاقتصاد ومحتواه يجب أن يتم وفق هذه المعايير والمواصفات العالمية التي تنادي بها الدراسات والبحوث، ويجب اختيار المعايير الخاصة بمناهج الاقتصاد، وذلك إن هذه المعايير تضمن أن يتم اختيار المحتوى الجيد بما يتلاءم مع حاجات المجتمع وحاجات الطلبة.

ولعل من أهم الاتجاهات التي يعتمدها التربويين في تطوير المناهج هو الاتجاه القائم على تحليل المحتوى في ضوء المعايير العالمية، ويرى كلاً من سعيد وعمار (١٩٩٥) إن هذا الاتجاه يعتبر من أهم الاتجاهات والأساليب المستخدمة الآن لاكتشاف الجوانب الإيجابية والسلبية في المحتوى، ويقوم به التربويين بغية اكتشاف مواطن القوة والضعف وفق المعايير والمواصفات العالمية التي وضعت للمنهج الجيد وفق حاجات المجتمع وحاجات الطلبة.

ترى السميري (١٩٩٨) من الأساليب العلمية المستخدمة في تطوير المناهج هو أسلوب تحليل المحتوى وقد بدأ ظهور أسلوب تحليل المحتوى بوصفه أداة منهجية وأسلوباً علمياً للبحث في مجال الإعلام، ولكن مالم يثبت وأن طبق في المجال التربوي حيث استخدم في كثير من الدراسات في مجال المناهج وخاصة تحليل المقررات،

فهو يعتمد على إتباع خطوات وإجراءات علمية محددة بقصد الوصول إلى هدف البحث وتحقيق مطالب الدراسة.

ويرى عبيد (٢٠٠١) فيما يخص تطوير المناهج، إن على التربويين أثناء اختيار وتنظيم المحتوى ضرورة الخروج من جلباب بلوم، حيث يكثر الإهتمام بالشكل أكثر من الإهتمام بالجوهر، وأوصى بضرورة الانتقال من ثقافة الإهداف إلى ثقافة المستويات والمعايير (Standards) التي لا يحدها سقف مسبق ولا يحدث فيها تداخل بين الهدف والمؤشرات الدال عليه.

لعل من أهم الاسباب التي تدفع التربويين إلى تطوير المناهج هو السبب الذي أشار له نيزبِتَب (Naisbittb,1992) في دراسته، فهو يرى إن التحولات والاتجاهات والقضايا المعاصرة التي ساهمت في تغيير حياة المجتمع هي التي تحتم على التربويين التجديد والتطوير في المناهج، والتغيرات هي: تحول المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، والتقنية التقليدية الموجهة إلى التقنيات المتقدمة، والاقتصاد الوطني إلى العالمي، والتواصل عبر الشبكات، والإدارة ذات الخطط القصيرة المدى إلى الإدارة ذات الخطط البعيدة المدى، والمركزية إلى اللامركزية، والاعتماد على المساعدات المؤسسية إلى بناء الذات وتنمية القدرات الفردية.

أما السبب الذي تراه الباحثة لضرورة تجديد وتطوير مناهج الاقتصاد هو أن منهج الاقتصاد يُدرس لمرحلة تعليمية رئيسية تربط بين مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم العالي وهي المرحلة الثانوية، وهذه المرحلة تدعو كل من التربويين والمتخصصين والمشتغلين بأمور التعليم بإعادة النظر والتجديد في مناهج الاقتصاد بما يخدم الأهداف المراد تحقيقها وإعداد الطلبة بما يكفل إنخراطهم في مجتمعاتهم بكل التغيرات والتحولات الحاصلة فيها، والمشاركة في تنميتها.

إن تدريس الاقتصاد في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم يعتبر من الضروريات وهذا ما أكدته الدراسات السابق ذكرها، وتطمح الباحثة - من خلال هذه الدراسة الحالية - إلى إيجاد تعليم عالي النوعية لمنهج الاقتصاد مستندة في ذلك على معايير تتفق والتوقعات الدولية لما يجب أن يتعلمه الطلبة، ويُمكن خريجي المرحلة الثانوية من الالتحاق بالمرحلة الجامعية، لذا فهي تنادي بتطبيق المعايير العالمية لمحتوى الاقتصاد، والتي تؤكد من خلالها على المعارف والمهارات والقيم الايجابية التي يتعين على الطلبة اكتسابها واتقانها، ومن ثم توظيفها بكفاءة واقتدار عند الانتهاء من المرحلة الثانوية.

كما إنها ترى إن تطوير المناهج في ضوء المعايير العالمية ستمكن من وضع تصور لما يجب أن تكون عليه الممارسات التعليمية في المدارس فيما يخص منهج الاقتصاد، بالإضافة إلى إمكانية إعداد جيل متميز يتمتع بشخصية قوية متسلح بالعلم والمعرفة، وذلك من خلال تطبيق المعايير العالمية والتي تعمل على تحفيز قدراتهم الابتكارية وتكسب الطلبة المهارات الرئيسية مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، والإبداع، والقدرة على استخدام التقنيات الحديثة، والتواصل والتأقلم مع البيئة المحيطة به بفاعلية، للوصول إلى أفضل المستويات العلمية التي تتفق مع المستويات العالمية. كما إن المنهج من خلالها يستطيع تلبية احتياجات سوق العمل المحلية والعالمية، وتنشئة الطلبة كمواطنين قادرين على المشاركة بفاعلية في تنمية وطنهم.

ثانياً: مشكلة الدراسة

برزت مشكلة الدراسة من أهمية الاقتصاد في الحياة اليومية، ولعدم وجود دراسة محلية لتطوير منهج الاقتصاد الحالي للمرحلة الثانوية في مملكة البحرين في ضوء المعايير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالعالم الآن يشهد العديد من التطورات

والتغيرات والمستجدات في جميع الأصعدة، خاصة الصعيد الاقتصادي، وهذا ما يجب أن يلتفت إليه التربويون المحليون، فهناك الكثير من الموضوعات التي تحتاج إلى تغطية في مناهج الاقتصاد، لذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في كونها تحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

- (١) ما معايير منهج الاقتصاد الملائمة لطلبة المرحلة الثانوية؟
- (٢) ما مدى تضمين هذه المعايير في محتوى منهج الاقتصاد الحالي للمرحلة الثانوية؟
- (٣) ما التوصيات والمقترحات التي يمكن ان تسهم في تطوير منهج الاقتصاد بالمرحلة الثانوية في ضوء هذه المعايير؟

ثالثاً: حدود الدراسة

تحدد نتائج الدراسة فيما يلي:
محتوى مقرر الاقتصاد (قصد ٢١١ وقصد ٣١٢) بالمرحلة الثانوية الصادر عن وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين لعام ٢٠٠٢م. فالدراسة الحالية لن تتطرق إلى محتوى مقرر الاقتصاد الذي يُدرس في المدارس التابعة للقطاع الخاص.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- (١) إلقاء الضوء على أهمية تدريس الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية.
- (٢) تقديم قائمة بالمعايير والمفردات المهمة والأساسية التي يجب ان تتضمنها مناهج الاقتصاد.

(٣) المساهمة بتزويد الطلبة بقدرٍ وافٍ من الاساسيات الاقتصادية لإدراك ما يدور من حولهم في العالم وتمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة القائمة على التفكير السليم.

(٤) تقويم محتوى مقرر الاقتصاد بالمرحلة الثانوية في ضوء تلك المعايير.

(٥) تحفيز خبراء التربية والمتخصصين في مجال الاقتصاد، وكذلك المسؤولين بالوزارة إلى عقد الندوات والمؤتمرات لمناقشة القضايا الاقتصادية وأهميتها للطلبة.

(٦) تفتح المجال أمام دراسات أخرى تعني بتطوير منهج الاقتصاد.

خامساً: منهج الدراسة

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي القائم على أسلوب تحليل المحتوى، حيث سيتم وصف الواقع ومعطياته من خلال مراجعة الدراسات والبحوث والمصادر الأخرى الخاصة بالأدب التربوي المكتوب.

سادساً: مصطلحات الدراسة

الاقتصاد

العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات، لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع. (الصدر، ١٩٩١)

المعيار

يُعرّف المعيار "بأنه جملة، يستند إليها في الحكم على الجودة في ضوء ما تتضمنه هذه الجملة من وصف لما هو متوقع تحقيقه لدى المتعلم من مهارات، أو معارف، أو مهمات، أو مواقف، أو قيم واتجاهات، أو أنماط تفكير، أو قدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات." (فوده، ٢٠٠٦). والمعايير في الدراسة الحالية هي معايير تخص محتوى منهج الاقتصاد، وقد تم تحديدها وتطويرها من قبل المجلس الوطني لتدريس الاقتصاد بالولايات المتحدة الأمريكية (National Council on Economic Education, [NCEE]) لكل من المستوى الرابع والثامن والثاني عشر، وهي عبارة عن عشرين معياراً، كل معيار يمثل وحدة من محتوى منهج الاقتصاد تتضمن مجموعة من المعارف والمهارات والقيم التي يجب أن يتعلمها الطلبة عند الانتهاء من المرحلة الثانوية.

تحليل المحتوى

يُعرف أسلوب تحليل المحتوى في مجال العلوم التربوية والنفسية "بأنه كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر التعليمية والنفسية كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقة بين عناصرها، كما يعتبر وسيلة بحث تستخدم لوصف المحتوى الظاهر للمادة العلمية المراد تحليلها وصفاً كمياً وموضوعياً بطريقة منهجية منظمة." (طعيمة، ١٩٨٧)

سابعاً: إجراءات الدراسة

إن الدراسة الحالية هي عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لمحتوى مناهج الاقتصاد للمرحلة الثانوية، وقد تم تنفيذها بإتباع الإجراءات التالية:

(١) عرض مشكلة الدراسة وأهميتها.

(٢) عرض الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالمعايير والمفردات الأساسية لمناهج الاقتصاد.

(٣) إعداد قائمة بمعايير الاقتصاد الملائمة لطلبة المرحلة الثانوية، وعرضها على المحكمين والمتخصصين للاستفادة من آرائهم، ومن ثم تعديل القائمة في ضوء الآراء المقدمة من قبلهم.

(٤) الوصول إلى الصورة النهائية لقائمة المعايير. (ملحق رقم ٣)

(٥) تحليل محتوى منهج الاقتصاد الحالي للتعرف على مدى تضمنه للمعايير التي تم تحديدها.

(٦) تحديد مدى ملائمة المنهج الحالي للمعايير التي توصلت إليها الدراسة.

(٧) تقديم التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير منهج الاقتصاد بالمرحلة الثانوية في ضوء المعايير.



الفصل الثاني

الإطار النظري

والدراسات السابقة

المحور الأول (مفهوم الاقتصاد وأهمية تدريسه

المحور الثاني (المعايير ومناهج التعليم التجاري

المحور الثالث (تحليل المحتوى، مفهومه، أهدافه، سماته،

خطواته، ووحداته

يهدف هذا الفصل إلى عرض ومناقشة الخلفية النظرية والدراسات السابقة التي أجريت في مجال الدراسة الحالية. تم تقسيم الخلفية النظرية والدراسات السابقة إلى ثلاثة محاور أساسية؛ المحور الأول يناقش مفهوم الاقتصاد وأهمية تدريسه، أما المحور الثاني فيناقش المعايير ومناهج التعليم التجاري، والمحور الثالث يناقش تحليل المحتوى من حيث مفهومه، ووظائفه، وسماته، وخطواته.

المحور الأول ⇨ مفهوم علم الاقتصاد وأهمية تدريسه

أولاً: مفهوم علم الاقتصاد

يعرف الصدر (١٩٩١، مرجع سابق) الاقتصاد بأنه: العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات، لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع. كما إن علم الاقتصاد يبحث في الطريقة التي توزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة (وغير المشتركين بصورة غير مباشرة) في ظل الإطار الحضاري نفسه. ويرى إن كل بناء اقتصادي يقوم على شقين رئيسيين:

الأول: جانب مادي وتقني من العملية الإنتاجية، وهو الجانب الذي يتناوله علم الاقتصاد والعلوم الطبيعية الأخرى بالدراسة وهذا الجانب يعرف بالاقتصاد الأساسي أو الأصلي وهو لا يختلف من بلد إلى آخر، مهما اختلف المذهب، ومهما اختلف النظام الاقتصادي المعمول به في كل منها.

والثاني: جانب معنوي، وهو الجانب الذي يستهدف ضبط السلوك البشري على هذا الاقتصاد الأساسي أو الأصلي، وهذا الجانب ينطوي على تصور عقائدي يحدد الهدف ويعين القيم ويرسم قواعد السلوك التي يلتزم الفرد والجماعة باتباعها.

ويضيف وجاند (Wiegand, 1986) إن الاقتصاد يعتبر مجموعة من النظريات والقوانين التي تفسر القوى التي تسيطر على كل من انتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات.

ويرى الزاغة (٢٠٠٥) بأن علم الاقتصاد يهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات كالإنتاج والاستهلاك والادخار وتبادل السلع والخدمات، لذا يراه يتصل بكل جوانب الحياة ويتميز بالعمومية والإحاطة، ويعتبره ينتمي إلى العلوم الاجتماعية، كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة.

يضيف الباحث (الزاغة، ٢٠٠٥، المرجع السابق) تعريف آخر إلى التعاريف السابقة وهو إن علم الاقتصاد يُعد فرع من فروع العلوم الاجتماعية الذي يبحث في الاستخدامات المتعددة للموارد الاقتصادية لإنتاج السلع وتوزيعها للاستهلاك في الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع ويشمل تعريفه على عنصرين:

أولاً: أن الاقتصاد علم شأنه شأن بقية العلوم الأخرى ومتكامل معها ولا يمكن فصله عنها.

ثانياً: إنه علم اجتماعي، أي يهتم بالسلوك الاقتصادي للأفراد أو الفرد كمستهلك أو مدخر أو مستثمر.

ويرى (الزاغة، ٢٠٠٥، المرجع السابق) إن علم الاقتصاد يهتم كذلك بدراسة العديد من الأمور منها:

(١) السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع، وهي السلع والخدمات التي يجب على المجتمع أن ينتجها وفقاً لموارده الاقتصادية المتاحة والتي تتميز بالندرة النسبية الأمر الذي يقتضي المفاضلة بين الاستخدامات البديلة من خلال آليات السوق.

(٢) الطرق التي يتم بها الإنتاج فهناك طرق إنتاجية متعددة مثل:

- طرق إنتاجية كثيفة العمالة.
- طرق إنتاجية كثيفة رأس المال.
- طرق إنتاجية كثيفة التكنولوجيا.

(٣) طرق توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع وهو يهتم بعملية توزيع الناتج القومي من السلع والخدمات بين عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، كالعاملين، ملاك الأراضي، أصحاب رأس المال، التنظيم، وقد شهد العالم العديد من الأنظمة الاقتصادية أهمها النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

(٤) مدى الكفاءة التي تستخدم بها الموارد الاقتصادية، وهنا يهتم بالطريقة المثلى لإنتاج وتوزيع هذه الموارد. كما يهتم بتوظيف موارد المجتمع توظيفاً كاملاً.

(٥) يهتم بالطاقة وتجديدها وهل هذه الطاقة الاقتصادية تنمو بصورة مطردة مع الزمن أم أنها تظل ثابتة.

كما يُعرّف الاقتصاد بأنه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث لإيجاد الاستخدامات المتعددة للموارد النادرة نسبياً من أجل إشباع الحاجات البشرية غير المحدودة. وينقسم الاقتصاد إلى قسمين وهما (زكي، ١٩٩٧، مرجع سابق):

القسم الأول: الاقتصاد الجزئي: يختص بدراسة الظواهر الاقتصادية الجزئية، مثل دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية، كسلوك المستهلك وسلوك المنتج، ونظرية الثمن، وسعر السلعة.

القسم الثاني: الاقتصاد الكلي: يختص بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية كالناتج القومي والدخل القومي والاستثمار والادخار والطلب الكلي والعرض الكلي.

أما الأمين (٢٠٠٥) فيعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها. كما إن الاقتصاد يضع المنهج الإنمائي في البلاد على الطريق التصاعدي الصحيح، ويدفع بالمجتمع نحو العمل والنشاط والرفاه، ويقضي على ألوان البؤس وأنواع الشقاء، وقد أصبح الاقتصاد عصب الحياة في العالم، والموجه الرئيسي للسياسة الداخلية والخارجية، وموضع اهتمام العائلة الإنسانية على وجه الأرض.

من العرض السابق لعلم الاقتصاد ترى الباحثة أهمية هذا العلم للأفراد أولاً في كونه يبحث في الحاجات الانسانية، والمجتمع ثانياً في كونه يبحث في الموارد المتاحة ومحاولة إيجاد أفضل الطرق لاستغلالها بهدف إشباع الحاجات الانسانية، وهذا يضمن اعداد أفراد سويين قادرين على اشباع حاجاتهم واتخاذ قراراتهم بما يكفل تطورهم وتطور المجتمع الذي يعيشون فيه، وتلخص التعريفات السابقة ف كونه العلم الذي يدرس الحاجات الانسانية غير المشبعة ويحاول اشباعها من خلال الموارد المتاحة واستخداماتها البديلة.

ثانياً: أهمية تدريس علم الاقتصاد

إن التعليم هو الوسيلة التي نستطيع من خلالها الرقي والتقدم ومواكبة التغيرات في المجتمع حاضراً ومستقبلاً، والمنهج المدرسي هو العنصر الفعال في العملية التربوية، وهو الوسيلة التي تستخدمها التربية لتحقيق أهدافها، فهو إذا عملية ديناميكية دائمة ومستمرة، تراعي حاجات المجتمع، وتتفاعل معها (كوجك، ٢٠٠١).

وقد تزايد الاهتمام بالمنهج في السنوات الأخيرة من هذا القرن نظراً إلى أهمية الدور الذي يضطلع به المنهج في تغيير وتشكيل شخصيات الناشئة العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية، مما يسهل عملية تكيفهم مع حاجات الحياة المحاضرة ومتطلبات المستقبل بكل ما يطرأ عليها من تغيرات (هندي، وهشام عليان، وعدنان مصلح، وجمال الربيعي، وعبدالرحيم عارف، ١٩٨٩).

ولعل من المناهج التي تم الاهتمام بها هي مناهج الاقتصاد لما لها من درو في التأثير على شخصيات الناشئة، والتي تُدرس لطلبة المرحلة الثانوية في التعليم التجاري.

إن التعليم التجاري الآن وكل ما به من معارف ومهارات وسلوكيات، باتت ضرورية وهامة لجميع الطلبة في القرن الحادي والعشرين، وذلك لأن (أبوزيد، ٢٠٠١):

- (١) جميع الطلبة سيشاركون في النظام الاقتصادي للدولة، وبالتالي جميعهم يحتاجون أن يكونوا على معرفة بالأعمال والاقتصاد.
- (٢) جميع الطلبة سيتعرضون إلى التعامل مع بيئة عملية تتصف بالتنوع على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي، وبالتالي فهم بحاجة إلى ممارسة مهارات التعامل مع الآخرين، والعمل الجماعي، والقيادة التي ستساعدهم على العمل بفعالية وجدية في محيط العمل والحياة.
- (٣) جميع الطلبة سيستخدمون التكنولوجيا كأداة لمعالجة المعلومات، بالإضافة إلى أن الطلبة يحتاجون لاكتساب مهارات يمارسونها خلال حياتهم العملية والتي ستمهد لهم الطريق للحصول على مهنة مناسبة والتقدم بخطى ثابتة ومتزنة.

(٤) التكنولوجيا أحدثت تغييراً كبيراً على صعيد الحياة الشخصية والعملية حيث إنه في الوقت الحاضر تتداخل الحياة الشخصية والعملية. وهذا التغير سوف يستمر ويزداد مع الوقت، وبالتالي تظهر الحاجة إلى القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

(٥) التعليم التجاري يهدف إلى توفير فرص متكافئة لجميع الطلبة للنجاح في الحياة العملية والشخصية. ورفع جودة ومستوى التعليم وتأكيد السلوكيات الايجابية وأساسيات المعرفة التي يحتاج لها الطلبة في محيط العمل.

والملاحظ هنا إن الباحث أكد على أهمية أن يدرس الطلبة مادة الاقتصاد، فقد بين أهمية أن يكون الطلبة على معرفة ودراية بمادة الاقتصاد، كونهم سيشركون في النظام الاقتصادي للدولة وسيكونون مسؤوليين عن اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم ومجتمعهم.

أما باومول (Baumol, 1994)، فيرى إن مادة الاقتصاد من المواد المهمة التي يجب إدخالها ضمن المناهج المدرسية ويجب تدريسها للطلبة في المدارس، كونها تساعد الأفراد على فهم ما يدور في هذا العالم بشكل واضح، وتساعدهم على اتخاذ القرارات السليمة المبنية على أسس منطقية عقلية، وإمكانية التحكم في كل ما يخص الجانب الاقتصادي (المالي) في حياتهم الحالية والمستقبلية.

أما باكلز (Buckles, 1991) فيبرر إدخال مادة الاقتصاد ضمن المناهج، بقوله إن علم الاقتصاد من العلوم المهمة حيث إنه العلم الذي يقدم المعرفة ويشجع الأفراد على التفكير في الظواهر المحيطة بهم، وجعلهم يهتمون بالمعرفة الأساسية والمعاصرة فيما يخص هذا العلم.

ويتفق معه غريلليارد (Grilliard, 1991) حول إدخال مادة الاقتصاد ضمن المناهج، ويرى إن الهدف الرئيسي لتدريس الاقتصاد هو تشجيع التفكير السليم والالمام بالمعارف الأساسية والضرورية لعلم الاقتصاد بما يكفل خلق أفراد ومواطنين قادرين على التفاعل الإيجابي في مجتمعاتهم، وخلق أفراد قادرين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات السليمة فيما يخص المجالات الاقتصادية.

ويرى كل من جنكنز ونيلسن (Jenkins & Nelson, 2000) أنه من المهم تدريس الاقتصاد في المدارس، بقولهما إن ما يجعل الاقتصاد من العلوم الضرورية التي يجب أن يلم بها الأفراد ليطوروا من أنفسهم ومن مجتمعاتهم، كونه علم يهتم بدراسة الحاجات الإنسانية المتزايدة وغير المحدودة والتي يقابلها ندرة ومحدودية في الموارد، مما يحتم على الأفراد الاختيار، وهنا يتدخل علم الاقتصاد في مساعدة هؤلاء الأفراد في اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة لهم عند القيام بعملية الاختيار بين هذه الموارد.

ويرى المجلس الوطني لتدريس الاقتصاد (NCEE, 1998) إنه لولا أهمية علم الاقتصاد، لما أقرت الولايات المتحدة إدخاله ضمن المناهج عندما وضعت أهدافها لعام ٢٠٠٠، وأعتبرته من المواد الأساسية، وقد أدركت أهميته للأسباب التالية:

- يساعد الأفراد على الاندماج والتكيف مع الأحداث المعاصرة للعالم.
- يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات التي تشكل مستقبلهم.
- يقدم مميزات للأفراد الذين درسوا الاقتصاد في المدارس، من أهمها الدعم الذي سيحصلون عليه من قبل أعظم المؤسسات سواء التعليمية للمرحلة الجامعية أو المؤسسات العملية، وسهولة الانضمام إليها.

ويؤيدهم مورتون (Morton, 1997) الرأي ويطلق على علم الاقتصاد علم الخيارات، ويضيف بقوله:

"ليس فقط الكبار وحدهم يقومون بعملية الاختيار، بل حتى الأطفال يقومون بعملية الاختيار وبشكل مستمر، فالاقتصاد يدخل في حياتنا اليومية، كما إنه يؤثر على طريقة تفكير الأفراد ويؤثر على حياتهم وسلوكهم، وقيمتهم، ومعتقداتهم وقراراتهم. فمن الضرورة أن يُدرس طلبة المرحلة الإعدادية أساسيات الاقتصاد لأنهم في عمرهم هذا يبدأون باستخدام الاقتصاد دون إدراك ذلك، فاستهلاكهم في هذا العمر يزيد ويتوسع وهنا عليهم ان يختاروا بين السلع والخدمات التي يشترونها، فهم يطبقون نظرية تكلفة الفرصة البديلة في كل وقت يدخلون فيه السوق للشراء."

إن أهمية الاقتصاد لا تنحصر فقط في كونه يعد أفراداً قادرين على اتخاذ القرارات السليمة فيما يخص أمورهم المالية، وإنما يتعدى هذا، فهو يعد:

(NCEE, 1998, Op cit)

- مستهلكون راشدون ومسئولون
- منتجون مبدعون يبتكرون التجارة
- أفراد مدخرون ومستثمرون
- عمال قادرين على اتباع السلوك الرشيد في عملهم
- وأفراد يشاركون بفاعلية في الاقتصاد العالمي.

وترى الباحثة أن علم الاقتصاد يعدُّ جيلاً من الأفراد يكون كل واحد منهم قادراً على مواجهة العديد من المشاكل، ومن هذه المشاكل التي قد تواجه الفرد أو المجتمع، كما يراها اللحيان (٢٠٠٦) هي المشاكل المتمثلة في الفجوة الهائلة بين الأغنياء والفقراء والتي تتسع يوماً بعد يوم سواء كان ذلك على مستوى الدول كما هو حاصل بين الشمال والجنوب أو بين المدن والمناطق الريفية أو بين أحياء المدينة الواحدة أو حتى بين الأفراد، والتي باتت تتخذ أشكالاً سلوكية تعمق الفوارق الاجتماعية من خلال الاستقطاب الذي أخذ يبلوره ضعاف النفوس بل العقول ولا شك أن مثل ذلك الاستقطاب ربما يستفاد منه في وقت لاحق من خلال التأليب والتحريض. لذلك فإن

تقليل هذه الفجوة وسد الأبواب والسبل المؤدية إليها يعتبر أمراً مهماً للمحافظة على تجانس المجتمع ووحدته وخلق روح التكافل والتعاون والمحبة بين جميع أجناسه وطوائفه، ومما لا شك فيه أن محاربة الفقر تأتي في مقدمة العوامل التي تساعد على تقليل تلك الفجوة المصطنعة من خلال التعليم.

إن التصدي لهذه المشكلة لن يتم إلا من خلال توعية الطلبة بهذه المشاكل، وهذه التوعية والإدراك لن يتم إلا من خلال تدريس الاقتصاد والذي يعتبر من أهم العوامل التي يجب أن تستخدم لمحاربة هذه المشاكل خاصة مشكلة الفقر، ولا يجب أن يقتصر تدريسه في المدارس فقط بل أيضاً الجامعات، فهاتان المؤسستان لهما دور أساسي لتوسعة الفرص الاقتصادية والاجتماعية، ودورٌ في خلق قوة عاملة ذات قاعدة أوسع وتعليم أفضل في الجوانب الاقتصادية، قادرة على مواجهة هذه المشاكل والمتمثلة في التفاوت بين الدخول والطبقات.

أما فيما يخص محتوى مادة الاقتصاد والذي يجب أن يلم به الطلبة، فهو حسب ما يراه ميلر (Miller, 1991) يجب أن يحتوي على المصطلحات الأساسية للاقتصاد وعلاقتها ببعضها، ويضيف بأن هذه المصطلحات وعلاقتها ببعضها أهم من دراسة مجموعة من المعارف والحقائق، فتدريس الاقتصاد أساساً، يهدف إلى مساعدة الطلبة في عملية اتخاذ القرارات السليمة التي تساعد في حل المشاكل الخاصة بهم أو الخاصة بمجتمعاتهم، وليس فقط التركيز على إعطاءهم المعارف والحقائق والفرضيات، والتي تعتبر جزء بسيط من علم الاقتصاد. إن هذا من شأنه أن يوصل تدريس الاقتصاد إلى غايته كما يساعد الطلبة على إدراك القرارات التي يتخذونها، ويساعدتهم على تطبيق ما درسوه في حياة اليومية، خاصة عند عملية اتخاذهم للقرارات. (Sanders, Beach, 1993)

إن محتوى مادة الاقتصاد يحبذ إعداده على شكلين (Walstad & Soper, 1991) إما أن يعرض المفهوم العام للاقتصاد وهو دراسة الموارد المتاحة المحدودة ومقارنتها بالحاجات الانسانية المتزايدة والتي تحتم على الافراد الاختيار، أو أن يعرض المصطلحات والقضايا الاقتصادية التي تساعد الفرد على اتخاذ القرارات السليمة والعلمية.

أما هاريس (Harris, NCEE, 1999, Op cit.) فقد لاحظ أن الطلبة في مجتمعه يفتقرون إلى المصطلحات الاساسية الاقتصادية والتي من شأنها أن تساعدهم في علمية اتخاذ القرارات السليمة فيما يخص الجانب المادي لديهم. هؤلاء الطلبة يعتبرون الجيل الاستهلاكي القادم، وهذا التجاهل وقلة الفهم لديهم حول هذه المصطلحات والمواضيع الاقتصادية تشكل خطراً على المجتمع، هذه كانت نتائج دراسته التي أجراها، والتي استخدم فيها اختبار يبين مدى فهم الطلبة للاقتصاد وقد كان متوسط النتائج التي حصل عليها عند طلبة المرحلة الثانوية كالتالي: إن ٤٨% لم يجتازوا الامتحان، أما النصف الباقي ٥٣% فقد اجتازوا ولكن اختلفوا في الاتجاه فقد كان منهم من هو مهتم كثيراً بالاقتصاد وهناك من هو مهتم قليلاً بالاقتصاد، كما وجد في دراسته أن اثنين من أصل خمس طلبة لم يدرسوا الاقتصاد كجزءٍ من دراستهم.

وفي دراسة أخرى قام بها كل من والسيتيد وسوبر (Walstad & Soper, 1988) فيما يخص المواد التي يفضل الطلبة دراستها وجدوا إن الطلبة قد استبعدوا في دراستهم مصطلحاتاً اقتصاديةً مثل التضخم، والدخل القومي، والاستثمار والربح، وقد أجريت هذه الدراسة على ٨٢٠٥ طالب وطالبة من الصفوف الحادي والثاني عشر في المدارس العامة والخاصة في ثلاثين ولاية أمريكية، وقد تم استخدام اختبار يتكون من أربع وستين فقرة عبارة عن اختياري من متعدد. لوحظ إن الطلبة أجابوا على ٤٠% من الأسئلة بشكل صحيح وقد كانت إجاباتهم ضعيفة في الفقرات التي تخص موضوع الاقتصاد القومي والدولي، أما نسبة من أجابوا على هذه الأسئلة بشكل صحيح كانت ٣٤% من أسئلة الاقتصاد القومي و٣٦% من أسئلة الاقتصاد

الدولي. ويضيف الباحثان بالقول "إن الطلبة الذين أكملوا مقرر اقتصاد في المدارس الثانوية كانت نتائجهم أفضل في الاختبار من نظائهم"، هذا ويرى كل من الباحثين إن تدريس الاقتصاد في المدارس الثانوية يؤثر على أداء الطلبة للأفضل وتكوين اتجاهات ايجابية حول النظام الاقتصادي للدولة والقضايا الاقتصادية، وقد أكدت دراساتها على إن معظم الطلبة الذين انهوا مقرر اقتصاد في الثانوية مازالوا يبدون صعوبات واضحة في فهم الاقتصاد خاصة الاقتصاد الكلي.

ولقد دفع هذا الجمعية الأمريكية للإشراف وتطوير المناهج (The Association for Supervision and Curriculum Development (ASCD), 1995)، لإجراء دراسة تهدف إلى إعادة بناء تصميم المناهج لتلائم الحياة المستقبلية، تنبهاً منها لأهمية تعديل وتطوير المناهج بما يضمن تلائمها مع التغيرات الحاصلة وبالتالي إعداد طلبة قادرين على التأقلم مع البيئة المحيطة بهم وبكل مستجداتها وتغيراتها، وفقد قامت بدراسة كل من التغير الاجتماعي السريع، نتيجة التقدم العلمي، والتطور التكنولوجي، من خلال تتبع التغير في نماذج العائلة ذات العدد الكبير من الأطفال من أب واحد، والعائلات الفقيرة، والنقلة من مجتمع زراعي وصناعي إلى مجتمع معلوماتي، والاتصالات المتبادلة بين المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات الأخرى، وقد توصلت الدراسة إلى سبعة مبادئ تجب مراعاتها عند إعادة بناء المناهج وتنظيمها، لتخدم احتياجات الطلبة ومستجدات حياتهم الحاضرة وحياتهم المستقبلية، منها:

- (١) أن يعالج المنهج الموضوعات الرئيسة في حياة الطلاب بالتوازن مثل القضايا الاجتماعية، والحياة المدنية والسلام العالمي، والبيئة، والتطورات العلمية.
- (٢) أن ينظم المنهج على أساس علمي، لضمان فهم أعمق للظواهر المعقدة، ولتوضيح مفهوم المعرفة المتصلة بالطلبة، كالكثافة السكانية، والتربية الاقتصادية، وتعاطي المخدرات، والتعليم المتعدد الثقافة.

(٣) أن يترجم المحتوى سلسلة متنوعة وحافزة من الخبرات أو الأحداث التي تهم الطلبة وتساعدهم على ربط المحتوى ونقله إلى البيئة التي تحيط به، وإدراك الارتباط بين خبرة المدرسة وأوضاع العالم وقضاياها المعاصرة.

(٤) أن يطور المنهج مهارات التفكير، وأن يشجع الطالب على التفكير الناقد، وحل المشكلات، والتفكير الإبداعي، وأن يساعد الطلبة على استخدام ما لديهم من معلومات في مواقف حياتية.

وإن من الاتجاهات الحديثة لتطوير وتعديل المناهج المدرسية بصفة عامة ومنهج الاقتصاد بصفة خاصة هو اتجاه المعايير وهذا ما سيتم مناقشته في المحور القادم.

المحور الثاني ⇨ المعايير ومناهج التعليم التجاري

أولاً: مفهوم المعايير

إن مفهوم المعايير التربوية (أبوزيد، ٢٠٠٥، مرجع سابق) من المفاهيم التي أثارت كثيراً من الغموض والإرباك والجدل حولها، وليس أدل على ذلك من تعدد التسميات التي أطلقت عليها في الأدبيات التربوية، مثل: معايير التعلم، ومعايير النواتج، ومعايير المنهج، ومعايير المراقبة، ومعايير التقويم، ومعايير الشراكة، ومعايير مؤشر الشراكة، ومعايير مؤشر التحصيل، ومعايير التميز..... إلخ. تحمل المعايير التربوية معنيين:

(١) المعنى القاموسي للمعايير وهي الشيء الذي تم التوصل إليه بالاتفاق العام كنموذج أو مثال يحتذى به، أو هو درجة جودة مناسبة وكافية لغرض معين.

(٢) المعنى الثاني للمعايير وهي بيان معين لما ينبغي على الطلاب معرفته وإمكانية القيام به في مادة معينة. وهو بهذا يختلف عن الهدف، حيث إن الهدف هو الغاية التي يسعى المرء جاهداً لتحقيقها.

وأضاف (كروس، ٢٠٠٢، المرجع السابق) أن هذه المعايير يجب ان تتصف بالموصفات التالية لكي يطلق عليها معايير جيدة، والموصفات كالتالي:

- (١) تحتوي على هدف أساسي هام.
- (٢) تتصف بالصرامة.
- (٣) يوازن بين المعرفة والمهارات
- (٤) يكون مناسباً للتطور الذي يتصف به العصر ويمكن تعليمه.
- (٥) يكون واضحاً وموجزاً ومحددأ قابلاً للقياس.
- (٦) يتم التوصل إليه بمساندة ومشاركة من المجتمع.

تم تصنيف هذه المعايير في اربع أنواع أساسية، وهي كما يشير لها كلاً من علام (٢٠٠٤) وأبوزيد (٢٠٠١، مرجع سابق)، وهي:

أولاً) معايير المحتوى:

وهي عبارات وصفية لما يتوقع من الطلاب معرفته والقدرة على القيام به في مادة معينة. ويمكن أن تصف هذه العبارات النواتج المشتركة في أكثر من مادة دراسية. وهي تجيب عن التساؤل: ماذا؟

ثانياً) معايير الأداء

وهي عبارات تصف مستوى الأداء المتوقع من الطالب، وتستند إلى تحليل ما يجب أن يعرفه، وما يمكنه أدائه، ولا يستند إلى الأداء النسبي للطلبة مقارنة بأقرانهم، وهي تجيب عن التساؤل: إلى أي حد؟

ثالثاً) معايير فرص التعلم

وتعد بمثابة مؤشرات للحكم على ما إذا كانت الإدارة التعليمية أو المدرسة قد وفرت المتطلبات اللازمة لتعلم الطلبة من ذوي الاحتياجات المتباينة، مثل المناهج التي تتحدى قدراتهم وتحثهم على التفكير، والمعلمين المؤهلين،

والمختبرات وغيرها من أجل ضمان الفرص الكافية لجميع الطلبة لتحقيق مستويات أداء مرتفعة.

رابعاً) معايير المنهج

وهي تشير إلى العمليات التربوية التي ينبغي أن تجري داخل المدرسة، مثل أساليب التعليم، وطرق التدريس، والكتب المدرسية، والتقنيات المتوفرة وتوظيفها، والأنشطة التي تساعد في تحقيق معايير المحتوى وما يتضمنه من أهداف وتوقعات، وهي تصف جودة التدريس المتوقعة أيضاً.

ثانياً: المعايير والتعليم

يوضح كروس (٢٠٠٢) الأسباب التي دعت الكثير من الدول إلى تبني المعايير في التربية، وهي:

- (١) تأكيد العديد من الهيئات الحكومية والاتحادية والأهلية على التراجع في مستوى التعليم.
- (٢) ضعف أداء الطلبة وفق التقييمات العالمية.
- (٣) تحول صانعي السياسة إلى مقاييس النتائج.
- (٤) الإعلان على الملأ عن التفاوت في الإنجاز نتيجة اختلاف العرق والجنس.
- (٥) إن المنافسة الاقتصادية العالمية قد فرضت المزيد من المتطلبات الشاقة على العاملة العادي.
- (٦) إن النظام التعليمي في سبيله إلى أن يصبح مستودعاً لكل ما لا حاجة للمجتمع به، والمعايير تعيد لرسالة المدرسة مركزيتها.

كما وضح (كروس، ٢٠٠٢، المرجع السابق) أهمية هذه المعايير لمحتوى المناهج المدرسية، كالتالي:

- (١) توفير المحاسبة، حيث تضع الطلبة والمدرسين كليهما تحت طائلة المسؤولية.
- (٢) توفير المساواة، حيث تتصدى المعايير إلى مسائل عدم المساواة في التعليم، والتوقعات من جميع الطلبة.
- (٣) رفع المستوى، حيث ترفع سقف التوقعات إلى مستوى أعلى جديد.
- (٤) الإصلاح المنهجي، فهي حجر الزاوية الذي تركز عليه عناصر الإصلاح ذات الصلة، مثل: التطوير المهني، الامتحان، الخ.
- (٥) تحديد ما يجب أن يعرفه الطلبة، وما يمكنه أدائه في اوقات معينة في سنوات تعليمية.
- (٦) تحديد مستويات أداء ينبغي أن يحققها الطالب ويبرزها، وهذا يؤدي إلى دمج المعايير مع التقويم.
- (٧) تحديد المعارف المحورية الضرورية والمرجوة في مادة دراسية معينة يتم تعلمها.
- (٨) ضمان النوعية، وتشجيع التغيير، وتحفيز التعليم الموجه للتفكير.
- (٩) تعد بمثابة مصدر للمعلمين، والقادة التربويين، ومتخذي القرار لفحص وتحسين نوعية برامج التعليم.
- (١٠) توجيه أطر تطوير المناهج والتقييم والمواد التعليمية.
- (١١) استحداث الأفكار والحوار المستمر على كافة المستويات الدولية، والقومية، والمحلية، حول أفضل الطرق لمساعدة الطلاب في إعدادهم للقرن الحادي والعشرين.

إن أبرز الجهود التي قامت بها المنظمات في تحديد معايير التعليم، هي الجهود التي قامت بها الجمعية الوطنية للتعليم التجاري بالولايات المتحدة الأمريكية (National Business Education Association (NBEA)). ويعد هذا الاتحاد من أكبر المنظمات الأمريكية المهتمة بالتعليم التجاري، والعمل على ربط مناهجه بمتطلبات سوق العمل. مع بداية التسعينات بدء هذا الاتحاد بوضع معايير للتعليم التجاري،

ويعمل على مراجعتها باستمرار، وقد وضع الاتحاد معايير لأحد عشر مجاًلاً من مجالات العلوم التجارية، والتي اوصى بتدريسها للطلبة من المرحلة الابتدائية حتى ما بعد الثانوية، وهذه المجالات هي: المحاسبة، والاتصالات، وقانون العمل، وتطوير المهنة، والرياضة المالية، والاقتصاد والمالية الشخصية، والعمل الحر، وتقنية المعلومات، والعمل الدولي، والإدارة والتسويق. إن هذه المعايير تقوم الآن بتطبيقها ما يزيد عن ٤٥ ولاية أمريكية. (أبوزيد، ٢٠٠٥، مرجع سابق)

وقد قدمت الجمعية مبرراتها لاختيار هذه المجالات وبيان أهميتها في إعداد طلبة القرن الحادي والعشرين، وهي:

- الاشتغال كمواطنين اقتصاديين متقنين، وفهم كيف تدار الأعمال التجارية والخدمية.
- استعراض المهارات الشخصية، والجماعية، والقيادية، وإدراك إن المهارات العقلية المتميزة ضرورية لهم للتحرك نحو سنوات البلوغ والأدوار المتعددة التي سيؤدونها كمواطنين، أو مستهلكين، أو عمال، أو مدراء، أو أصحاب عمل....الخ.
- أن تكون لديهم القدرة على اختيار واستعمال التقنية كأداة لاتخاذ قرارات شخصية وعملية، وهم في حاجة إلى مهارات اتصال متطورة جيدة.
- أن يفهموا كيف تستخدم المحاسبة لاتخاذ القرارات السليمة، وأن يفهموا أن الوظائف المختلفة للعمل التجاري ليست منفصلة ولكنها مترابطة.
- أن يفهموا مبادئ القانون، ويقدرُوا قيمته في الحياة الشخصية والتجارية.

إن هذه الجهود التي قامت بها المنظمات لتحديد المعايير شهدت اهتماماً ملحوظاً منذ سنوات قليلة من قبل كثير من الدول، خاصة المتقدمة منها، حيث بدأت كل دولة في العمل على إعداد المعايير القومية للتعليم بها، وذلك رغبة منها في تطوير وإصلاح أوضاع التعليم، وهذا ما يؤكدُه أبو زيد (٢٠٠٥) إن هذه المعايير والمواصفات تعتبر الآن من الاتجاهات المعاصرة في اختيار المحتوى التعليمي والتي يمكن الاسترشاد بها لتطوير وتعديل وتجديد المحتوى التعليمي الذي يدرسه الطلبة.

ثالثاً: معايير منهج علم الاقتصاد

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي الولايات المتحدة الامريكية تحديداً، تطلع واتجه التربويون إلى وضع معايير ومواصفات لمنهج الاقتصاد، فقد إرتأو أهمية تدريس هذا العلم للطلبة وإدخاله ضمن المناهج التعليمية، وقد تم إصدار بيان بأن مادة الاقتصاد من المواد الأساسية التي يجب ان تُدرس للطلبة. (Frankel, 1965)

وعلى هذا الأساس اهتم التربويون بتحويل المعارف الاقتصادية التي بين أيديهم إلى حلقات دراسية يستطيع من خلالها الطلبة استعمال التحليل المنطقي للقضايا الاقتصادية التي تحيط بهم والذي بدوره ينمي لديهم روح المواطنة. (Banaszak, 1987)

وقد تم تكليف لجنة تسمى بجمعية الاقتصاد الأمريكي (American Economic Association (AEA)) بوضع منهج أولي لتدريس الاقتصاد بالمدارس، ومن ثم تم تعديله وتطويره من قبل لجنة أخرى وهي لجنة تطوير الاقتصاد ((Committee for Economic Development (CED)).

وفي عام ١٩٤٠ تم تشكيل جمعية تطوير الاقتصاد من قبل مجموعة من الخبراء والتربويين، وقد سميت بالمجلس الاستشاري لتدريس الاقتصاد ((Joint Council on Economic Education (JCEE)) ثم غير اسمها إلى المجلس الوطني لتدريس الاقتصاد (National Council on Economic Education (NCEE)) وكانت تهدف هذه الجمعية إلى تطوير مناهج الاقتصاد، والإرتقاء بتدريسه في المراحل الدراسية الثلاث (الإبتدائية والإعدادية والثانوية). لذلك تم اعداد تقرير يبين أهمية تطبيق تدريس مناهج الاقتصاد في المدارس وتم فيه

تحديد الأطر لمناهج الاقتصاد وكيفية تدريسها بالمدارس (MacDowell, 1986)، وقد أُستخدِم هذا التقرير كمرجع هام لكل من التربويين والمعلمين خاصة في إعداد ورش عمل تدريبية لمعلمي الاقتصاد. (Walstad, 1999)

شمل هذا التقرير إحدى وعشرين معياراً، وهي تبدأ بموضوع الندرة والسوق وتنتهي بالتجارة الدولية والاقتصاد الدولي، وقد أُنقِد هذا التقرير من قبل الكثير من التربويين الاقتصاديين كون المعايير التي يتضمنها والخاصة باختيار المحتوى التعليمي، تعتمد على المواضيع الاقتصادية البحتة. لذا قامت اللجنة بالعمل على تطوير هذه المعايير. وبعد عملية التطوير أصبحت هذه المعايير من الأمور المهمة التي يرجع ويعتمد عليها التربويين لوضع محتوى منهج الاقتصاد. بالإضافة إلى كونها مرجع هام، فهي توفر للمعلمين دليل متكامل لكل ما يحتاجونه في هذه المادة من أجل الإرتقاء وتحقيق النجاح الذي يريدون من خلال تدريسها لطلبة المدارس. ولم تكتفي اللجنة بهذا التطوير، بل وعندما أعلنت الحكومة الأمريكية عام ١٩٩٧ أهدافها التربوية لعام ٢٠٠٠، والتي أكدت وأقرت فيها إلزام إدخال مادة الاقتصاد ضمن المناهج واعتباره من المناهج الأساسية التي يجب ان تدرس للطلبة، بل بادرت بتطوير معايير أكثر وضوحاً لمحتوى الاقتصاد، وقامت بتشكيل لجنة تضم نخبة من الأفراد المتخصصين لتطوير معايير لمحتوى منهج الاقتصاد، وفي عام ١٩٩٧م تمت طباعة وثيقة جديدة من قبل هذه اللجنة تضم معايير تم تطويرها لتكون بمثابة المرشد لوضعي المناهج ولمعلمي الاقتصاد، من خلال توضيحها المحتوى الذي يجب تدريسه للطلبة في مراحل مختلفة. (VanFossen, 1999).

سميت هذه الوثيقة بـ (National Content Standards in Economics) وتحتوي في مضمونها عشرين معيار وكل معيار من هذه المعايير يقابله مجموعة من المواضيع، وتوقعات الأداء (معايير فرعية) تغطي المعيار وتدل عليه، وقد تمت صياغة هذه المعايير على شكل وحدات، كل وحدة تتضمن موضوعات ومهارات يجب ان يكتسبها الطلبة عند دراسة هذه الوحدة، وهذه المعايير وضعت لكل

من المستويات التالية: المستوى الرابع والمستوى الثامن والمستوى الثاني عشر.

فقد كانت الجمعية تنادي بأن يتم تدريس مادة الاقتصاد للمراحل الأساسية إلى جانب المرحلة الثانوية.

(Foundation of Teaching Economic [FTE], 2005)

تركز هذه المعايير على المعلومات الاقتصادية وتهتم بإكساب الطلبة المهارات الاقتصادية وتطويرها، وقد باتت هذه الوثيقة من الوثائق المهمة في تدريس الاقتصاد، فهي توضح محتوى هذا المنهج وتجنب الازدواج والتشابه مع محتوى مناهج أخرى، خاصة مناهج الاجتماعات. كما أصبح بمقدور معلمي الاقتصاد الاعتماد على هذه الوثيقة في تدريسهم للاقتصاد حيث يستطيع المعلم معرفة المواد التعليمية التي سيحتاجها، وطرق التدريس التي سيستخدمها لتدريس طلبته هذه المادة، ولتطوير المعارف الاقتصادية المقترنة بكل معيار على حده. وقد أكد التربويون على أهمية هذه المعايير كونها توفر للمعلمين دليل متكامل لكل ما يحتاجونه في هذه المادة من أجل الارتقاء، وتحقيق النجاح الذي يريدون من خلال تدريس مادة الاقتصاد لطلبة المدارس. (Schur, 1985)

ساعدت هذه المعايير الكثير من التربويين في تحديد محتوى الاقتصاد دون الخلط بينه وبين المواد الأخرى فقد تمت صياغتها تربوياً بالاعتماد على القضايا والقوانين الخاصة بالاقتصاد وذلك لتكون مناسبة للمحتوى التعليمي لمادة الاقتصاد. (Walstad & Scyoc, 1990)

ولقد استرشدت الباحثة بهذه المعايير في إعداد قائمة معايير منهج الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية بالبحرين والتي ستتم تناولها فيما يلي، والتعرف على مدى ملائمة المنهج الحالي لها.

المحور الثالث ⇨ تحليل المحتوى: مفهومه، أهدافه، سماته، خطواته، ووحداته

أولاً: مفهوم تحليل المحتوى

يُعرف تحليل المحتوى بأنه أسلوب للبحث العلمي ويتم تحليل محتوى المنهج الدراسي تحليلًا موضوعيًا ومنهجيًا وكميًا وكيفيًا، ووصفه وصفاً علمياً دقيقاً. (السميري، ١٩٩٨، مرجع سابق)

ويتشابه التعريف السابق مع التعريف الذي قدمه بيرلسون (المشار إليه في طعيمة، ١٩٨٧، مرجع سابق) بقوله ان تحليل المحتوى هو أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر لمادة من مواد الاتصال.

ويذكر كرلينجر (المشار إليه في طعيمة، المرجع السابق) إن تحليل المحتوى هو طريقة للتحليل، وبالرغم من ذلك فإنه أبعد من هذا، انه طريقة للملاحظة، إلا انه بدلا من ملاحظة سلوك الناس مباشرة، أو دعوتهم للاستجابة لبعض أدوات القياس، أو اجراء مقابلات معهم، فإن الباحث والقائم بالتحليل يتلقى مادة الاتصال التي أنتجها هؤلاء الناس، كما يطرح عدداً من الأسئلة الخاصة بهذه المادة، ان تحليل المحتوى طريقة لدراسة وتحليل مواد الاتصال في أسلوب منظم وموضوعي وكمي بهدف قياس المتغيرات.

ان تحليل المحتوى هو من الاساليب العلمية المستخدمة للتعديل والتحسين من المحتوى التعليمي وهو الاتجاه الذي يتبعه التربويون الآن لتطوير المناهج.

ثانياً: أهداف تحليل المحتوى

ان الهدف الأساسي لتحليل المحتوى هو تطوير مادة الاتصال التي يتصدى لتحليل محتواها، إلا إن هناك مجموعة من الأهداف التي تم تحديدها لتحليل المحتوى وهي:
(Unesco, 1949)

١. اكتشاف أوجه القوة والضعف في المحتوى، وتقديم أساس لمراجعتها وتعديلها والوصول على موضوعات أكثر قيمة.
٢. تزويد المؤرخين وغيرهم من العلماء والمفكرين بالفرصة للعمل تعاونياً مع المعلمين ومديري المدارس وقادة العمل الحكومي وذلك لتحسين المحتوى الدراسي.
٣. تقديم المساعدة للمؤلفين والمحررين والناشرين في إعداد محتوى تعليمي جديد، وذلك بتزويدهم بمبادئ توجيهية والاشارة إلى ما ينبغي تجنبه.
٤. تقديم مواد مساعدة في عملية مراجعة برامج الدراسة ككل، وفي إعداد المعلمين والاداريين وفي اختيار المحتوى التعليمي.

ثالثاً: سمات تحليل المحتوى

من أهم سمات التحليل كما حدده طعيمة (١٩٨٧، مرجع سابق) بأنه:

١. أسلوب للوصف

هو الوصف الموضوعي الدقيق لمادة الاتصال، وتفسير الظاهرة كما تقع، وفي ضوء القوانين التي تمكنا من التنبؤ بها. والوصف بقدر ما هو سمة من سمات التحليل، إلا انه في نفس الوقت يمثل الحدود التي يقف عندها الباحث ازاء المحتوى الذي يحلله.

٢. أسلوب موضوعي

عند وصف أداة من أدوات التحليل بالموضوعية، فإن هذا يعني أمرين، أولاهما: إن هذه الأداة تقيس بكفاءة ما وضعت لقياسه، أي أنها تقوم بتحليل المحتوى وتعرف اتجاهاته واستخلاص الصفات التي تميز ظواهره دون عمل آخر، أي أنها أداة يتوافر فيها شرط الصدق.

وثانيهما: إن هذه الأداة يستطيع باحثون آخرون استخدامها في تحليل المحتوى، كما يستطيع الباحث نفسه معاودة استخدامها لتحليل المادة نفسها، والباحثون في كل هذه الحالات يصلون إلى درجة عالية من الاتفاق بينهم في نتائج هذا التحليل، أي أن الأداة يتوافر فيها شرط الثبات.

٣. أسلوب منظم

في التنظيم يشترط أن يتم التحليل في ضوء خطة علمية تتضح فيها الفروض. وتتحدد على أساسها الفئات. وهو يعني وضع اطار تأخذ كل فئة فيه مكانها، وأن يتدرج عرض هذه الفئات بالصورة التي تناسب التحليل، وتتفق مع طبيعة المادة التي يتم تحليلها، فقد يكون التدرج على أساس زمني تحتل فيه الفئات مكانها حسب ظهورها، وقد يكون على أساس قيمي، تحتل فيه الفئات مكانة حسب حجمها، وحيزها الذي تشغله مادة الاتصال. وقد يتم التحليل على أساس الموضوع أو الصياغات المختلفة للمضمون. المهم في هذا كله ان يحكم التحليل خطة علمية واضحة تحدد خطوات العمل وتيسر له كتابة البحث.

٤. أسلوب كمي

ان ما يميز تحليل المحتوى عن كثير من الأساليب هو اعتماده على التقدير الكمي كأساس للدراسة، وكمنطلق للحكم على انتشار الظواهر، وكمؤشر للدقة في البحث، ومن ثم الاطمئنان إلى النتائج.

إن التقدير الكمي يُمكن من التحقق من صدق التحليل وثباته. فضلاً عن إمكانية إعادة التحليل وإجراء التجارب، والبعد عن العبارات الإنشائية التي تصف انطباعات القارئ أكثر مما ترصد تكرار الظواهر.

٥. أسلوب علمي

يعد أسلوب تحليل المحتوى من أساليب البحث العلمي، فهو يهدف إلى دراسة ظواهر المضمون ووضع قوانين لتفسيرها والكشف عن العلاقات التي تربط بين بعضها وبعض.

٦. يتناول الشكل والمضمون

يقصد بالمضمون هو ما تنقله أداة من الأدوات المستخدمة في التحليل من أفكار ومعارف وحقائق إلى متلق معين، بغية تغيير رأيه أو تزويده بمعلومات أو بث قيم أو تنمية اتجاهات.

٧. يتعلق بظاهر النص

يهتم أسلوب تحليل المحتوى بدراسة المضمون الظاهر من خلال تحليل المعاني الواضحة التي تنقلها الرموز المستخدمة، وليس للباحث هنا أن يتعمق في دراسة نوايا المؤلف، أو تتبع مقاصده، أو أن يقرأ ما بين السطور، متعسفاً في استخراج الدلالات، بل يتعلق بظاهر النص، يعني التقيد بالمعاني الواضحة وهذا من شأنه التقليل من درجة الاختلاف بين المحللين، ويساعد غيرهم في الوصول إلى ما وصلوا إليه من أحكام.

رابعاً: خطوات تحليل المحتوى

لخص هولستي (المشار إليه في طعيمة، ١٩٨٧، المرجع السابق) خطوات تحليل المحتوى كما يلي:

١. صياغة مشكلة البحث والاطار النظري وفرض الفروض، بعدها يتم اختيار العينة وتحديد الفئات.

٢. قراءة الوثائق والعمل على ترميزها وتكثيف المحتوى المناسب في استمارات خاصة بالبيانات، وبعد الترميز يتم تقدير الوحدات التي صنف تحت كل فئة، مع حساب تكراراتها او تقدير مدى شدتها، بعدها يتم تفسير النتائج في ضوء الاطار النظري المناسب لها.

أما حسين (١٩٨٣) فقد وضع تلخيصاً للخطوات المتبعة في تحليل المضمون كالتالي:

١. اختيار تحليل المضمون كأداة وأسلوب لتحليل المعلومات، أما منفرداً أو إلى جانب مجموعة أخرى من الأساليب والأدوات.

٢. اختيار المجتمع والعينات التي سيجري عليها تحليل المضمون.

٣. تحديد وحدات التحليل وفئاته طبقاً لنوعية المضمون وكميته وأهداف التحليل والمشكلة البحثية وفروض الدراسة وتساؤلاتها.

٤. القيام باختبارات الصدق والثبات على استمارة تحليل المضمون.

٥. القيام بعمليات التحليل.

٦. تبويب النتائج وجدولتها.

٧. التحليل الاحصائي للنتائج واستخراج المؤشرات الخاصة بالتحليل والقيام بعمليات الاستنتاج والاستدلال والقياس.

٨. ربط نتائج المضمون لنتائج جزئية، ببقية النتائج الاخرى التي تم التوصل إليها، باستخدام أساليب وأدوات أخرى لاستكمال الجوانب المعرفية الخاصة بالبحث، ولوضع نتائج البحث في صورتها الشاملة.

٩. الإجابة عن تساؤلات البحث، أو توضيح مدى صحة الفروض المطروحة أو خطئها.

١٠. طرح أفكار وموضوعات ومشكلات بحثية جديدة.

خامساً: وحدات تحليل المحتوى

يذكر بيرلسون (المشار إليه في طعيمة، ١٩٨٧، مرجع سابق) إن وحدات التحليل خمسة وهي كالتالي:

الكلمة

وتعتبر أصغر وحدات التحليل وقد تكون رمزاً وقد تكون مصطلحاً، وتستخدم الكلمة كوحدة للتحليل في مواقف مختلفة منها دراسة المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومنها تحديد مستوى السهولة أو الصعوبة للمادة المكتوبة.

الموضوع

ويعتبر من أهم وحدات تحليل المحتوى، وقد يكون الموضوع جملة بسيطة أو فكرة تدور حول قضية ما، سياسية كانت أو اجتماعية أو غيرها، وهي تحتاج إلى جهد كبير عند التحقق من ثبات التحليل.

الشخصية

وتستخدم الشخصيات لوحدة التحليل عند دراسة القصص والروايات والكتب التاريخية وكتب السيرة الذاتية، ومن ثم تكون الشخصية سياسية أو تاريخية أو خيالية، وينبغي قراءة الموضوع الخاضع للتحليل قراءة كاملة وواعية قبل البدء في تحليله وبيان طبيعة الشخصيات الواردة فيه.

المفردة

وتسمى أحياناً بالوحدة الطبيعية وتختلف باختلاف الدراسة الخاضعة للتحليل، ويتم حساب معدل تكرار الظاهرة التي يبحث فيها في المحتوى المراد تحليله.

مقاييس المساحة والزمن

تلجأ بعض الدراسات إلى تقدير المساحة التي يشغلها موضوع التحليل كأن يحسب عدد الأعمدة أو الصفحات أو السطور التي يشغلها الموضوع، وتلجأ دراسات أخرى إلى حساب الزمن الذي يستغرقه الموضوع، كأن يحسب الزمن الذي تستغرقه كلمة أحد المسؤولين أو البرنامج الذي يقدمه أحد المذيعين.

ويضيف آخرون عن وحدات تحليل المحتوى، وقد تم تحديدها كما يلي:

الفقرة

كما بينها كارتررايت (المشار إليه في طعيمة، ١٩٨٧، المرجع السابق)، تعتبر الفقرة وحدة صغيرة ذات معنى.

وحدة الترميز

هي أصغر جزء في المحتوى والتي يتم بواسطتها إحصاء الحدث المفرد من عناصر المحتوى، وقد تكون وحدة الترميز كلمة، أو جملة، أو فقرة، أو موضوعاً (ياسين، ١٩٨٢).

وحدة المضمون

تعتبر وحدة المضمون هي الهيكل الأكبر من المحتوى، والتي يمكن أن تفحص لتشخيص وحدة الترميز، وعندما تكون الجملة وحدة الترميز ومن أجل التعرف على إن هذه الجملة تعبر عن قيمة مرغوب فيها فإن المحلل يهتم بالفقرة التي وردت فيها الجملة باعتبارها الهيكل الأكبر الذي يستدل من خلاله على القيمة. (ياسين، ١٩٨٣)



الفصل الثالث

معايير منهج الاقتصاد

- أولاً (مصادر الحصول على معايير منهج الاقتصاد
- ثانياً (قائمة معايير منهج الاقتصاد

يهدف هذا الفصل إلى عرض الإجراءات التي قامت بها الباحثة في الدراسة الحالية لتحديد معايير منهج الاقتصاد، وذلك للإجابة عن سؤال الدراسة الأول: "ما معايير منهج الاقتصاد الملائمة لطلبة المرحلة الثانوية؟"، وسيتناول هذا الفصل مصادر الحصول على معايير منهج الاقتصاد، وقائمة معايير منهج الاقتصاد، وفيما يلي عرض لكل منهما.

أولاً: مصادر الحصول على معايير منهج الاقتصاد

بعد الإطلاع على البحوث والدراسات السابقة والكتابات الخاصة في تربويات الاقتصاد والوثائق الرسمية العالمية التي تحدد هذه المعايير، وجدت الباحثة المعايير التي وضعها المجلس الوطني لتدريس الاقتصاد (NCEE) بالولايات المتحدة الأمريكية هي أنسب المعايير لهذه الدراسة.

ثانياً: قائمة معايير منهج الاقتصاد

من المصادر السابقة أعدت الباحثة قائمة بمعايير منهج الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية، وقد تضمنت القائمة التي تم إعدادها: المعايير الرئيسية، ووصف المعيار، والأداءات المتوقعة من الطلبة لكل معيار رئيسي (المعايير الفرعية).

تكونت قائمة المعايير من عشرين معياراً رئيسياً، وكل معيار رئيسي يتضمن مجموعة من المعايير الفرعية التي تستخدم للدلالة على توافر المعيار في المحتوى كما إنها تعطي توضيحاً للمعيار الرئيسي وما يجب تضمينه في المحتوى، وقد تكونت الاستثمارات من (٢٠٢) معياراً فرعياً، وهي تهدف للكشف عن مدى تغطية محتوى كتب الاقتصاد للمعيار الرئيسي. والجدول التالي يبين المعايير الرئيسية وعدد المعايير الفرعية لكل معيار رئيسي.

جدول رقم (١) قائمة معايير منهج الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية

رقم المعيار	مجال المعيار	عدد المعايير الفرعية
١	الندرة	٢٤
٢	المنفعة الحدية والتكلفة الحدية	٧
٣	تحديد السلع والخدمات	٩
٤	التجارة وفوائدها	١١
٥	الحوافز	٩
٦	التخصص والتجارة الدولية	١١
٧	الأسواق، الأسعار، وتحديد الكميات	١٢
٨	وظيفة الأسعار في نظام السوق	٩
٩	المنافسة	١٠
١٠	وظائف المؤسسات الاقتصادية	٧
١١	وظائف النقود	٨
١٢	وظائف معدلات الفائدة	٦
١٣	وظيفة وأهمية الموارد في تنمية الدخل	١٢
١٤	الربح والمنظم	٨
١٥	التنمية	١١
١٦	دور ووظائف الحكومة	١٣
١٧	استخدام تحليل المنفعة والتكلفة لتقييم البرامج الحكومية	٤
١٨	الاقتصاد الكلي، والدخل، والبطالة، والأسعار	٨
١٩	البطالة والتضخم	١٥
٢٠	السياسات المالية والنقدية	٨
	المجموع	٢٠٢

والفقرات التالية تعرض المعايير التي اشتملت عليها القائمة، ولمزيد من التفصيل عن المعايير الفرعية انظر ملحق رقم (١)

- المعيار الأول
- مجال المعيار: الندرة
- وصف المعيار: إن عوامل الإنتاج محدودة ونادرة، لذلك فالأفراد لا يستطيعون تلبية جميع احتياجاتهم من السلع والخدمات مما يحتم عليهم اختيار بعض هذه السلع والخدمات والتضحية ببعض الآخر.
- الادعاءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (٢٤) معياراً فرعياً ومن أمثلته:
 ١. يختار البدائل التي تناسبه، ويفسر الأسباب التي دفعته لاختيارها.
 ٢. يضع قائمة بالحاجات الإنسانية المختلفة ويسمي السلع والخدمات المختلفة التي تشبع كل حاجة.
 ٣. يعد قائمة بالسلع التي يستهلكها هو وأفراد أسرته.
 ٤. يعدد قائمة بالخدمات التي يحتاجونها هو وأفراد أسرته.
 ٥. يفسر الأسباب التي تدفع الفرد لعملية الاختيار.

- المعيار الثاني
- مجال المعيار: المنفعة الحدية والتكلفة الحدية
- وصف المعيار: تتطلب عملية اتخاذ القرارات السليمة المقارنة بين التكلفة والمنافع التي سيجنيها الفرد عند اتخاذ قرار دون سواه.
- الادعاءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (٧) معايير فرعية ومن أمثلته:
 ١. يضع قائمة بالتكاليف التي يتحملها الفرد عندما يشتري شيء ما.
 ٢. يضع قائمة بالمنافع التي سيجنيها الفرد عندما يشتري شيء ما.
 ٣. يوضح كيف سينفق مبلغاً من المال على أكثر من نشاط (الذهاب للسينما، شراء بيتزا) لتحقيق أقصى إشباع لحاجاته.

٤. يفسر لماذا لا يستطيع عند نقطة معينة أن يأكل أو يشتري أو يستهلك قطعة إضافية من البيتزا مثلاً؟
٥. يطبق قانون المنفعة الحدية والتكلفة الحدية لإيجاد مقدار التلوث مثلاً لمصنعين يخصصان تكاليف مختلفة لتقليل هذا التلوث.

• المعيار الثالث

- مجال المعيار: تحديد السلع والخدمات
- وصف المعيار: يستخدم الأفراد طرق مختلفة لتحديد وإنتاج السلع والخدمات، فالأفراد يعملون إما فردياً أو جماعياً لاختيار الطريقة المثلى التي تمكنهم من إنتاج السلع والخدمات المختلفة.
- الادعاءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (٩) معايير فرعية ومن أمثلته:
 ١. يضع خططاً مختلفة لتنفيذ نشاط ما، ويصف المنافع التي يحصل عليها والخسائر التي يتكبدها من جراء الخطة التي طبقها.
 ٢. يفسر كيف أنه لا يوجد ما يرضي ويشبع جميع الحاجات الإنسانية بنفس المقدار.
 ٣. يقارن بين الإيجابيات والسلبيات للطرق المختلفة لتحديد مجموعة من السلع والخدمات التي يختارها.
 ٤. يصف كيف يتم تحديد حجم المعروض من سلع وخدمات معينة.
 ٥. يوضح ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟

• المعيار الرابع

- مجال المعيار: التجارة وفوائدها
- وصف المعيار: تتم التجارة بين الأطراف عندما تتوقع هذه الأطراف المشتركة الحصول على الربح والفائدة التي سيجنيها الأطراف من قيام التجارة بينهم، والتجارة هنا إما أن تكون بين الأفراد والمؤسسات داخل حدود الدولة أو خارج حدودها.

- **الأداءات المتوقعة:** يتكون هذا المعيار من (١٢) معياراً فرعياً ومن أمثلته:
 ١. يبين عمليات التبادل التي تتم بين الدول، ويصف أنواع عمليات التبادل (التجارة أو المقايضة) التي تتم بين الدول.
 ٢. يقدم بعض الأمثلة لعمليات التبادل القديمة والحديثة.
 ٣. يفسر الأسباب التي تدفع الأفراد والدول للقيام بهذا التبادل.
 ٤. يصف عمليات التبادل القائمة على النقود.

• **المعيار الخامس**

- **مجال المعيار:** الحوافز
- **وصف المعيار:** إن الحوافز الإيجابية والسلبية تجعل الأفراد يتنبؤون بالطريقة التي يجب أن يستجيبوا بها لموقف معين.
- **الأداءات المتوقعة:** يتكون هذا المعيار من (٩) معايير فرعية ومن أمثلته:
 ١. يعد قائمة بالحوافز التي سيحصل عليها موظف ما نتيجة عمله المتميز.
 ٢. يعد قائمة بالعقاب (الجزاء) الذي سيحصل عليه موظف ما نتيجة تقصيره في عمله.
 ٣. يعطي أمثلة لحوافز مختلفة يمكن أن تعطى عند القيام بعمل ما بشكل متميز.
 ٤. يصنف الحوافز ضمن مجموعتين: حوافز إيجابية وحوافز سلبية.
 ٥. يصنف الحوافز ضمن مجموعتين: حوافز مالية وحوافز غير مالية.

• **المعيار السادس**

- **مجال المعيار:** التخصص والتجارة الدولية
- **وصف المعيار:** عندما تتخصص الدول أو الأفراد في سلعة أو خدمة ما، فإنهم ينتجونها بتكلفة أقل ومن ثم استبداله مع الأطراف الأخرى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كل من الإنتاج والاستهلاك.

- **الادعاءات المتوقعة:** يتكون هذا المعيار من (١١) معياراً فرعياً ومن أمثلته:
 ١. يسمي بعض الأفراد أو الشركات أو الدول المتخصصة في إنتاج سلعة أو خدمة ما. ويسمي السلع والخدمات التي يستهلكونها ويطلبونها، ولكنهم لا ينتجونها، لبيان أن المنتجين ينتجون ما لا يستهلكونه ويستهلكون ما ينتجه الآخرون.
 ٢. يحدد العمليات والمهام المختلفة التي يجب أن يقوم بها المنتج لإنتاج سلعة ما.
 ٣. يفسر الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج عندما تخصص كل مجموعة في إنتاج سلعة أو خدمة معينة.
 ٤. يقارن بين التخصص والاستقلال.
 ٥. يفسر الأسباب التي تجعل دولة ما تنتج سلعة معينة بكميات كبيرة ودولة أخرى تنتج سلعة أخرى بكميات كبيرة.

• **المعيار السابع**

- **مجال المعيار:** الأسواق، والأسعار، وتحديد الكميات
- **وصف المعيار:** تنشأ الأسواق عندما يتفاعل كل من المنتج والمستهلك معاً. وهذا التفاعل يتطلب تحديد أسعار للسلع والخدمات وتحديد حجم الكميات المنتجة من السلع والخدمات والمتوفرة بشكل محدود.

- **الادعاءات المتوقعة:** يتكون هذا المعيار من (١٢) معياراً فرعياً ومن أمثلته:
 ١. يسمي بعض الأسواق التي تتطلب ضرورة أن يتقابل فيها كل من البائع والمشتري ويسمي أسواقاً أخرى ليس من الضرورة أن يتقابل فيها البائع والمشتري.
 ٢. يعرف السوق، ويفسر كيف تتكون الأسواق.
 ٣. يعرف السعر ويبين كيف يحصل عليه الفرد، ولماذا يدفعه في مقابل السلع والخدمات؟
 ٤. يفسر كيف أن التخصص وتقسيم العمل يزيد من إنتاجية العمال (الأيدي العاملة).
 ٥. يبين كيف أن التفاعل بين البائعين والمشتريين يحدد أسعار السلع الضرورية في السوق.

- المعيار الثامن
- مجال المعيار: وظيفة الأسعار في نظام السوق
- وصف المعيار: تعتبر الأسعار مؤشراً لكل من البائع والمشتري، فعند تغير الطلب والعرض تتغير الأسعار وتتغير التوقعات.
- الأداءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (٩) معايير فرعية ومن أمثلته:
 ١. يحدد سلوك المستهلكين عند ارتفاع سعر سلعة أو خدمة ما، ويفسر الأسباب التي تجعلهم يشترون كميات أقل من هذه السلعة أو الخدمة عند ارتفاع سعرها.
 ٢. يحدد سلوك البائعين عند ارتفاع سعر سلعة أو خدمة ما، ويفسر الأسباب التي تجعلهم ينتجون أو يبيعون أكثر من هذه السلعة أو الخدمة والتي ارتفع ثمنها.
 ٣. يتوصل إلى العلاقة بين السعر والتكلفة والكمية المطلوبة أو المعروضة لسلعة أو خدمة ما.
 ٤. يسمي بعض السلع أو الخدمات البديلة في حالة ارتفاع سعر السلع والخدمات الأصلية.
 ٥. يفسر الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض سعر سلعة بسبب انخفاض سعر سلعة أخرى.

- المعيار التاسع
- مجال المعيار: المنافسة
- وصف المعيار: المنافسة بين البائعين تقلل من التكلفة والأسعار وبالتالي تشجعهم على توفير ما يفضله المستهلك ويكون قادراً على شرائه، كما إن المنافسة بين المشترين ترفع الأسعار وبالتالي يتم توفير سلع وخدمات إلى من يدفع أكثر.
- الأداءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (١٠) معايير فرعية ومن أمثلته:
 ١. يعد قائمة بأكبر عدد ممكن من المنافسين في مجتمعه.

٢. يوضح الأثر على كل من: الأسعار والأرباح والخدمات والكميات إذا تم افتتاح متجر منافس في نفس المنطقة.
٣. يعطي أمثلة عن أنواع المنافسة التي تحدث في مشروع ما.
٤. يفسر الأسباب التي تجعل المنتجين يرفعون الأسعار عندما يتنافس المستهلكون على سلعة ما، ويبين الأثر على الأسعار في حال زيادة الطلب على سلعة ما.
٥. يحدد عدد المنتجين والمستهلكين لبعض السلع والخدمات، ويبين العلاقة بين عدد البائعين وعدد المستهلكين وبين مستويات المنافسة.

• المعيار العاشر

- مجال المعيار: وظائف المؤسسات الاقتصادية
- وصف المعيار: إشراك المنشآت في السوق تساعد الأفراد والمجموعات في تحقيق أهدافهم. أبرز الأمثلة على هذه المؤسسات هي منشآت الأعمال، ونقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، ومنظمات حماية المستهلك والبيئة.
- الادعاءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (٧) معايير فرعية ومن أمثلته:
 ١. يبين العلاقة الموجودة بين الادخار والفائدة المحصلة والعلاقة بين الإقتراض ودفع الفائدة.
 ٢. يعد ميزانية لمصروفه الشخصي (التخطيط للمصروف الشهري) من خلال بيان كيف وكم سينفق على كل مما يلي: السلع والخدمات التي يريدون شراءها، عمل خيري، ادخار جزء منه.
 ٣. يقدم عرضاً يوضح فيه الدور التي تلعبه البنوك والمؤسسات المالية كوسيط بين المدخرين والمقترضين والمستثمرين.
 ٤. يحدد المؤسسات غير الربحية (التي لا تهدف إلى ربح) في المجتمع، ويفسر لماذا يتم إعفاؤها من دفع الضرائب.

٥. يقدم تفسيراً حول كيف أن حقوق الملكية، وعقد الصفقات، وقياس أسعار الصرف، وقوانين تسديد الديون تؤثر على الأفراد ودوافعهم لإنتاج وتبادل السلع والخدمات.

• المعيار الحادي عشر

• مجال المعيار: وظائف النقود

وصف المعيار: سهلت النقود عمليات كثيرة كالتبادل، أو التجارة، والاقتراض، والادخار، والاستثمار، والمقارنة بين قيم السلع والخدمات.

• الأداءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (٨) معايير فرعية ومن أمثلته:

١. يسمي أشياء مختلفة استخدمت كنقود في العصور القديمة في بلده وفي بلدان مختلفة.

٢. يفسر الأسباب التي تجعل الأفراد يقبلون أشياء معينة كنقد وأخرى لا يقبلونها.

٣. يعد قائمة ببعض السلع التي يرغب في شرائها، ويصف الوسائل التي سيستخدمها للحصول على هذه السلع دون استخدام النقود. ويفسر السبب الذي يجعل النقود تسهل عملية الحصول على هذه السلع.

٤. يقدم التبرير الذي يجعله يختار سلعة معينة ويترك الأخرى.

٥. يبين أن النقود عبارة عن وسيلة للحصول على الموارد الطبيعية والسلع الرأسمالية والموارد البشرية والتي هي بدورها تقوم وتسهم في إنتاج السلع والخدمات.

• المعيار الثاني عشر

• مجال المعيار: وظائف معدلات الفائدة

• وصف المعيار: التغيير في معدلات الفائدة (بالزيادة والانخفاض) بهدف الموازنة بين الادخار والاقتراض، والتكيف مع التضخم، وهذه الأمور من شأنها أن تؤثر على تحديد وإنتاج الموارد النادرة في الحاضر والمستقبل.

• الأداءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (٦) معايير فرعية ومن أمثلته:

١. يحدد معدلات الفائدة المفروضة حالياً على أقساط المدخرات بأنواعها المختلفة، ومعدلات الفائدة المفروضة على أقساط القروض بأنواعها المختلفة.
٢. يحدد معدلات الفائدة المحسوبة على القروض، ويفسر الأسباب التي تجعل معدلات هذه الفائدة ترتفع أو تنخفض.
٣. يجمع بيانات عن معدلات التضخم ومعدلات الفائدة لأقساط القروض والمدخرات خلال فترة معينة، ويستخدمها للتنبؤ بمعدلات التضخم ومعدلات الفائدة لأقساط القروض والمدخرات للسنوات القادمة.
٤. يفسر الأسباب التي تجعل البنوك تدفع الفائدة للأفراد الذين يدخرون النقود وتفرض فائدة على الأفراد الذين يقترضون النقود.
٥. يفسر أسباب اختلاف معدلات الفائدة على أنواع القروض المختلفة.

• المعيار الثالث عشر

- مجال المعيار: وظيفة وأهمية الموارد في تنمية الدخل
- وصف المعيار: يتحدد دخل معظم الأفراد حسب قيم الموارد الإنتاجية التي يبيعونها. أما الدخل الذي تجنيه القوى العاملة فيعتمد على قيمة وأهمية إنتاجهم في السوق ومدى كفاءتهم الإنتاجية.
- الأدعاءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (١٢) معياراً فرعياً ومن أمثلته:
 ١. يعرف الموارد البشرية كيد عاملة ويحدد السلع والخدمات التي ينتجونها.
 ٢. يجمع ويحلل بيانات ومعلومات عن الأسباب التي دفعت الأفراد للعمل.
 ٣. يفسر لماذا تدفع أجور أو رواتب إلى الأيدي العاملة، ويبين لماذا يلجأ صاحب العمل إلى عرض السلع والخدمات التي لديه بأسعار مرتفعة لتغطية تكاليف إنتاجه وتغطية الرواتب والأجور التي يدفعها لموظفيه.
 ٤. يحدد المصادر التي يحصل منها الأفراد على دخلهم، وذلك بهدف الوصول إلى حجم الأفراد الذين يحصلون على دخل نظير اشتراكهم في العملية الإنتاجية (من عملهم).

٥. يبين الفرق بين الراتب والأجر.

• المعيار الرابع عشر

• مجال المعيار: الربح والمنظم

• وصف المعيار: المنظمون (أرباب العمل) هم الذين يتحملون مخاطرة تنظيم عوامل الإنتاج لصناعة السلع والخدمات، والربح هو الدافع الأساسي لهم لتحمل المخاطرة.

• الادعاءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (٨) معايير فرعية ومن أمثلته:

١. يعرف المقصود بالمنظم، وخصائصه.
٢. يبين دور المنظم في حل المشكلات وقدرته على تصريف السلع الجديدة أو المطورة.
٣. يقارن بين ما يحصل عليه المنظم من فوائد وما يقابلها من خسائر وتكاليف، وبيان الحوافز أو الدوافع التي تجعله يتحمل المخاطرة.
٤. يحلل الربح والتكلفة لمشروع ما، ويكتب تقريراً لأحد الباعة أو المنظمين يبين فيه أن المنظم أو البائع يجني الربح عندما يكون إجمالي إيراداتهم أكثر من إجمالي تكاليفهم.
٥. يحدد أحد المشاريع في دولته أو محافظته أو قريته تم إقفاله ولم يستمر في نشاطه ويحدد الأسباب التي أدت إلى إقفاله.

• المعيار الخامس عشر

• مجال المعيار: التنمية

• وصف المعيار: الاستثمار في المصانع، والآلات الإنتاجية، والتكنولوجيا الحديثة، والصحة والتعليم، وتدريب الأفراد يمكن المجتمعات والدول من رفع مستواهم المعيشي مستقبلاً.

• الادعاءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (١١) معياراً فرعياً ومن أمثلته:

١. يوضح الطرق التي تطور بها الرأسمال البشري.

٢. يفسر الأسباب التي تجعل الأفراد يحتاجون إلى التدريب والتعليم في الأعمال التي يقومون بها.
٣. يحلل بيانات عن إنتاجية العامل ومستواه المعيشي.
٤. يستخدم مخططاً بيانياً يبين العلاقة بين الإنتاجية والمستوى المعيشي.
٥. يحسب إنتاج نشاط ما ويحلل التغيرات التي ستحصل إذا تم الاستثمار في الرأسمال البشري والاستثمار في السلع الرأسمالية.

• المعيار السادس عشر

- مجال المعيار: دور ووظائف الحكومة
- وصف المعيار: إن للدولة دور اقتصادي في السوق، فالسياسات الحكومية المتبعة عادة ما تكون منافعها أكثر من تكاليفها. فالحكومات هي المسؤولة عن توفير الدفاع المدني، الاهتمام بقضايا البيئة، وحماية حقوق الملكية، ومحاولة خلق المنافسة في السوق.
- الأداءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (١٣) معياراً فرعياً ومن أمثلته:
 ١. يعد قائمة بالسلع والخدمات التي توفرها الدولة، ويشرح كيف يتم تمويل هذه السلع والخدمات.

٢. يفسر الدور الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد.
٣. يفسر أسباب تخصيص حصيلة الضرائب لتمويل كل الخدمات العامة، ويفسر سبب عدم توفر هذه الخدمات لولا وجود الحكومة.
٤. يفسر أسباب قيام الحكومة ببيع بعض مصادرها وأثر ذلك على كل من المستهلكين، والمنتجين، والموظفين.
٥. يقارن بين المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وبين المجالات المختلفة لنفقات الدولة العامة.

• المعيار السابع عشر

- مجال المعيار: استخدام تحليل المنفعة والتكلفة لتقييم البرامج الحكومية

- **وصف المعيار:** في بعض الأحيان قد تفوق التكاليف التي تتحملها الحكومة بسبب إتباع سياسة حكومية معينة المنافع التي تجنيها. ويحدث هذا بسبب الدافع لدى المرشحين، والتصريحات الحكومية، وموظفي الحكومة، أو بسبب اهتمام فئة من الأفراد في موضوع معين يجعلهم يفرضون تكاليف على العامة، أو بسبب الأهداف الاجتماعية المراد تحقيقها.

- **الادعاءات المتوقعة:** يتكون هذا المعيار من (٤) معايير فرعية ومن أمثلته:
 ١. يتوقع التكاليف التي سوف تفرض على الأفراد إذا تم تخفيض قيمة الضرائب وحدث توازن في الميزانية، ويفسر أسباب تعارض الأهداف السياسية مع الأهداف الاقتصادية.
 ٢. يفسر الأسباب التي تجعل أحد القادة السياسيين يدعم فكرة تساعد عدد قليل من أفراد المجتمع وتضر بالكثيرين منهم.
 ٣. يفسر عدم رغبة الحكومة في رفع الضرائب على الرغم من أنها ستؤدي إلى تقليل العجز في الموازنة.
 ٤. يفسر الأسباب التي تجعل بعض الدول تفرض رسوماً جمركية على بعض سلع الدول الأخرى.

• **المعيار الثامن عشر**

- **مجال المعيار:** الاقتصاد الكلي، والدخل، والبطالة، والأسعار
- **وصف المعيار:** مستوى كل من الدخل العام، وتوظيف الموارد البشرية والمادية، ومستوى الأسعار في المجتمع يتأثر ويتحدد بسبب التفاعل بين كل من الإنفاق والإنتاج للأسر، ووزارات الدولة، والوحدات المختلفة في المجتمع.
- **الادعاءات المتوقعة:** يتكون هذا المعيار من (٨) معايير فرعية ومن أمثلته:
 ١. يشرح المقصود بالاقتصاد الكلي، مع تقديم الأمثلة عنه.
 ٢. يشرح ويفسر المقصود بالدخل القومي.

٣. يشرح لماذا نستطيع استخدام الدخل القومي كمؤشر للحكم على المستوى الاقتصادي للدولة، والمقارنة بين الناتج الذي حققته الدولة من سنة إلى سنة أخرى.

٤. يحدد الدخل القومي لعدة دولة، ويعد قائمة بقيمة الدخل القومي لكل دولة، ويقارنه بعدد السكان فيها، ويبين أي من هذه الدول دخلها القومي أعلى أو أقل من الأخرى.

٥. يبين وظائف ودور كل من الأسرة، الأنشطة التجارية، الحكومة في الاقتصاد.

• المعيار التاسع عشر

• مجال المعيار: البطالة والتضخم

• وصف المعيار: تعتبر البطالة والتضخم غير المتوقع عبئاً على الأفراد والأمم، وهما على اعتبارهما عبئاً لبعض الأفراد إلا أنهما قد يكونان نعمة لأفراد آخرين في المجتمع. كما إن التضخم يؤثر بالسلب على كل من معدلات النمو الإقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد، كما يؤثر على السياسات المالية للدولة والتي بدورها تؤثر على كل من حجم التوظيف والناتج والأسعار.

• الأداءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (١٥) معياراً فرعياً ومن أمثلته:

١. يبين الفرق بين التضخم والانكماش.
٢. يعرف الشخص العاطل عن العمل (البطالة).
٣. يفسر عدم تصنيف الطلبة والمتقاعدين عن العمل بالعاطلين (من البطالة).
٤. يحدد حجم السلع والخدمات التي من الممكن إنتاجها لو أن جميع العاطلين عن العمل تم توظيفهم.
٥. يوضح بالرسم البياني تأثير البطالة على المجتمع وعلى إنتاجية مصنع أو نشاط معين.

- المعيار العشرون
- مجال المعيار: السياسات المالية والنقدية
- وصف المعيار: إن السياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل الحكومة تؤثر بشكل عام على كل من التوظيف والناتج والأسعار.
- الادعاءات المتوقعة: يتكون هذا المعيار من (٨) معايير فرعية ومن أمثلته:
 ١. يقدم أمثلة لبيان الفرق بين معنى السياسات المالية والسياسات النقدية.
 ٢. يفسر ما إذا كانت هذه السياسات التي تم تبنيها من قبل الحكومة تؤثر على مستوى كل من الناتج والتوظيف والأسعار والثلاثة مع بعضهم البعض.
 ٣. يحدد السياسات المقترحة أو المتبعة لتصحيح كل مما يأتي: زيادة التوظيف، ارتفاع التضخم، وتفسير الأسباب لاختيار هذه السياسة دون سواها.
 ٤. يحدد ما إذا كانت ميزانية الدولة ستكون في حالة فائض أو عجز أو موازنة، ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي (ضعيف أو قوي أو طبيعي).

وبهذا يكون البحث قد أجاب عن السؤال الأول من أسئلته وهو "ما معايير منهج الاقتصاد الملائمة لطلبة المرحلة الثانوية؟"، أما الإجابة عن ما مدى تضمين هذه المعايير لمنهج الاقتصاد الحالي فسيتم مناقشته في الفصل القادم.



الفصل الرابع

منهج الاقتصاد

ومدى ملائحته للمعايير

التي توصلت إليها الدراسة

- أولاً (واقع منهج الاقتصاد
- ثانياً (مدى تضمين منهج الاقتصاد للمعايير التي توصلت إليها الدراسة
- ثالثاً (توصيات الدراسة
- رابعاً (البحوث المقترحة

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة المحاور التالية، المحور الأول واقع منهج الاقتصاد، والثاني مدى تضمين منهج الاقتصاد للمعايير التي توصلت إليها الدراسة، بعدها سيتم عرض التوصيات والمقترحات التي قدمتها الباحثة في ضوء النتائج التي حصلت عليها.

أولاً: واقع منهج الاقتصاد

يدرس منهج الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية في مدارس مملكة البحرين، ويتكون منهج الاقتصاد من جزئين وهما: الجزء الأول مبادئ الاقتصاد ويرمز له بـ "قصد ٢١١" وهو يُدرس للمستوى الثاني ثانوي، أما الجزء الثاني مبادئ الاقتصاد "قصد ٣١٢" فهو يُدرس للمستوى الثالث ثانوي، ويُدرس هذين الجزئين لطلبة المرحلة الثانوية في التعليم التجاري والتعليم الأدبي. والفقرات التالية تستعرض نبذة عنهما (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩١):

• مبادئ الاقتصاد "قصد ٢١١"

يعتبر هذا المقرر من المقررات التخصصية، الذي يحمل ساعتين معتمدتين، ومادة مبادئ التجارة تعتبر متطلب مسبق لهذا المقرر. يهدف هذا المقرر إلى تزويد الطلبة بالمبادئ والمفاهيم الاقتصادية والتي تتضمن تعريف علم الاقتصاد، والمشكلة الاقتصادية، والنظم الاقتصادية، ونظام الثمن، وتوازن المستهلك، وعوامل الانتاج، وتوجيه الموارد، والقوانين الانتاجية. عدد الدروس التي يتضمنها (١٦) درساً ويحتوي على (١٥١) صفحة.

• مبادئ الاقتصاد "قصد ٣١٢"

يعتبر هذا المقرر من المقررات التخصصية، الذي يحمل ساعتين معتمدتين، والجزء الأول وهو مبادئ الاقتصاد "قصد ٢١١" يعتبر متطلب مسبق له. يهدف هذا المقرر إلى تزويد الطلبة بمعلومات اقتصادية أكثر عمقاً في النقود، والبنوك، والنظرية السكانية، ونظرية التجارة الدولية، وميزان المدفوعات، والدخل القومي، والمالية العامة، والتنمية الاقتصادية، والتخطيط، واقتصاد البحرين، والتكامل، والتنظيمات الاقتصادية. عدد الدروس التي يتضمنها (١٥) درساً ويحتوي على (١٨٣) صفحة.

ثانياً: مدى تضمين منهج الاقتصاد للمعايير التي توصلت إليها الدراسة

للإجابة عن سؤالي الدراسة الثاني والثالث وهما: "ما مدى تضمين هذه المعايير في محتوى منهج الاقتصاد الحالي للمرحلة الثانوية؟" و"ما التوصيات والمقترحات التي يمكن ان تسهم في تطوير منهج الاقتصاد بالمرحلة الثانوية في ضوء هذه المعايير؟"، قامت الباحثة بإعداد أداة عبارة عن قائمة معايير منهج الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية وقد تم إعداد أداة لتحليل المعايير الرئيسية ومدى تضمينها في المحتوى (ملحق رقم ٢)، وأخرى لتحليل المعايير الفرعية ومدى تضمينها في المحتوى (ملحق رقم ٣).

ضبط قائمة المعايير

تم عرض قائمة المعايير على مجموعة من المحكمين والمتخصصين واساتذة من كلية التربية وكلية إدارة الأعمال (أساتذة الاقتصاد)، (الأسماء المحكمين، أنظر ملحق رقم ٥). ولم تكن هناك اقتراحات لحذف أو إضافة معايير وإنما كانت

هناك بعض التعديلات في صياغة المعايير، والسبب إن الباحثة اعتمدت على المعايير التي حددها المجلس الوطني لتدريس الاقتصاد (NCEE). وبذلك تم التأكد من الصدق المنطقي والظاهري للإداة.

ثبات التحليل

يقصد بثبات التحليل إعطاء نفس النتائج إذا تم التحليل عدة مرات باتباع نفس القواعد والإجراءات، أي الوصول إلى نفس النتائج إذا تم إجراء التحليل أكثر من مرة بواسطة الباحث نفسه في أوقات مختلفة، وتسمى بطريقة الاتساق بين المحلل ونفسه. أو الوصول إلى نفس النتائج إذا أجرى التحليل المحلل نفسه مع محلل آخر في وقت واحد باتباع نفس قواعد التحليل، على أن يقوم كل منهما بالعمل مستقلاً عن الآخر. (أحمد الحمادي، ١٩٨٧)

وقد تم إيجاد ثبات التحليل بالطريقة الأولى والثانية، فقد قامت الباحثة بإعادة التحليل ذاته بعد فترة أسبوعين، وقد استخدمت الإجراءات والقواعد نفسها المتبعة في التحليل الأول، كما قامت بالتحليل مع محلله أخرى، فقد طلبت الباحثة من إحدى معلمات^١ مادة الاقتصاد تحليل المحتوى، وقد قامت الباحثة بتوضيح القواعد والإجراءات العلمية التي تتبع في تحليل المحتوى، واستمارة التحليل المستخدمة في ذلك، وللاطمئنان على سلامة عملية التحليل قامت الباحثة بتحليل عينة من الاستثمار أمام المحللة، ثم طلبت من المحللة أن تقوم بدورها بتحليل عينة أخرى من الاستثمار.

^١ نجمة علوم رضا، مدرسة اقتصاد في مدرسة المعرفة الثانوية للبنات، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

وبعد ذلك قامت الباحثة والمحللة الأخرى بتحليل كتب الاقتصاد وفق القواعد والإجراءات المحددة في التحليل، وفي ضوء ما حددته الباحثة من أهداف للتحليل، والتي تم توضيحها مسبقاً للمحللة الأخرى أثناء التدريب. عملت كل واحدة منهما بشكل مستقل، ثم قامت الباحثة بحساب النسبة المئوية للاتفاق بينها وبين المحللة في مدى تغطية الأداءات المتوقعة في المحتوى، الطريقة العامة لحساب الارتباط بين القيم الخام لحساب معامل الارتباط وبين نتائج التحليلين (ماكنتوش، ١٩٨٦)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (صفحة ٦١)، وقد استخدمت المعادلة التالية لحساب نسب الاتفاق:

(١) حساب نسبة الاتفاق بين الباحثة ونفسها، استخدمت الباحثة معادلة هولستي (المشار إليه في طعيمة، ١٩٨٧، مرجع سابق):

$$R = \frac{(C1, C2)^2}{C1 + C2}$$

حيث (R) = معامل الثبات

(C) هنا رمز للفئة

(C1, C2) = عدد الفئات التي تتفق عليها الباحثة نفسها في مرتي التحليل

(C1 + C2) = مجموع عدد الفئات التي حلت في المرتين

(٢) حساب نسبة الاتفاق بين الباحثة والمحللة الأخرى، استخدمت الباحثة معادلة كوبر (المشار إليه في ماضي وعثمان، ١٩٩٩)

عدد مرات الاتفاق

$$\text{نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{100 \times (\text{عدد مرات الاتفاق} + \text{عدد مرات عدم الاتفاق})}$$

عدد مرات الاتفاق + عدد مرات عدم الاتفاق

جدول رقم نسب (٢) الاتفاق

طريقة التحليل	نسبة الاتفاق
الباحثة ونفسها	98.5%
الباحثة والمحللة الأخرى	91.6%

وقد اعتبرت الباحثة معامل الثبات عالياً ومقبولاً جداً لأغراض الدراسة الحالية حيث كانت نسبة الاتفاق بين الباحثة ونفسها 98.5% أما نسبة الاتفاق بينها وبين المحللة الأخرى فقد كانت 91.6%، وبهذا تحققت الباحثة من صدق وثبات أداة الدراسة، وتكون الأداة قد استقرت في صورتها النهائية. (انظر ملحق رقم ٣)

وحدات التحليل المستخدمة في الدراسة

تم استخدام وحدة التحليل المعتمدة على الكلمة والموضوع كما وردت في طعيمة (١٩٨٧، مرجع سابق)، أو وحدة الترميز المتمثلة في الكلمة والجملة والفقرة والموضوع كما وردت في ياسين (١٩٨٢، مرجع سابق)، كوحدات تحليل في الدراسة الحالية، حيث ارتأت الباحثة ان هذه الوحدات مناسبة للوصول إلى النتائج المطلوبة.

تطبيق الأداة على فئات عينة البحث

تم تطبيق أداة الدراسة على مجموعة الدراسة والتي تتألف من كتابي منهج الاقتصاد للمرحلة الثانوية، وهما مبادئ الاقتصاد (قصد ٢١١) ومبادئ الاقتصاد (قصد ٣١٢).

تم تطبيق الأداة بغية في الحصول على إجابة للسؤال الثاني من أسئلة الدراسة وهو: "ما مدى تضمين هذه المعايير في محتوى منهج الاقتصاد الحالي للمرحلة الثانوية؟".

الإجراءات التي اتبعتها الباحثة للإجابة عن السؤال الثاني

قامت الباحثة بتحليل محتوى منهج الاقتصاد للكتابين المقررين على الطلبة في المرحلة الثانوية، وقد قامت أولاً بتحديد مدى تغطية المعايير الرئيسية (مجال المعيار) في محتوى كتابي الاقتصاد، وذلك من خلال استخدام العناوين الرئيسية فيهما، ثم قامت بتحديد مدى تغطية المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة) في محتوى الكتابين، وذلك باختيار أحد بنود الدراسة وهي مغطاة، ومغطاة إلى حد ما، وغير مغطاة. وبعد الانتهاء من ملء استمارة التحليل، تم استخلاص ورصد التكرارات التي حصلت عليها الباحثة من حيث تغطية الأداءات المتوقعة في محتوى الكتابين وحساب النسب المئوية، وقد استخدمت لهذا الغرض استمارة مقارنة بقائمة المعايير لمنهج الاقتصاد.

وقد أسفرت عملية التحليل إلى النتائج والتي تم تحديدها في الفقرات التالية، (انظر ملحق رقم ٢) الذي يوضح إجمالي النتائج للمعايير الرئيسية:

١) تحديد نسبة المعايير الرئيسية التي تم تضمينها في محتوى كتابي منهج الاقتصاد

اعتبرت الباحثة عناوين الوحدات في الكتابين هي المعايير الرئيسية (مجال المعيار). وقد أسفرت عملية التحليل إلى مايلي:

جدول رقم (٣) تغطية منهج الاقتصاد للمعايير الرئيسية الواردة بالقائمة

عدد المعايير الرئيسية (مجال المعيار)	عدد المعايير الرئيسية الواردة بالمنهج (المغطى منها)	نسبة التغطية
عشرين معيار	٧	٣٥%

بالنظر إلى الجدول السابق (٣) ، يلاحظ على منهج الاقتصاد ما يلي:

إن المحتوى يغطي المعايير الرئيسية (مجال المعيار) بنسبة ٣٥% فقط من أجمالي المعايير الرئيسية، مع العلم إن القائمة تشتمل على ٢٠ معياراً رئيسياً، وهذه المعايير من الأفضل أن يتم تغطيتها في مناهج الاقتصاد، لذا فالنسبة التي تم الحصول عليها تعتبر ضعيفة، فالمحتوى لا يغطي العناوين التالية بشكل رئيسي:

الندرة، المنفعة الحدية والتكلفة الحدية، تحديد السلع والخدمات، الحوافز، وظيفة الأسعار في نظام السوق، المنافسة، وظائف المؤسسات الاقتصادية، وظائف معدلات الفائدة، وظيفة وأهمية الموارد في تنمية الدخل، الربح والمنظم، استخدام تحليل المنفعة والتكلفة لتقييم البرامج الحكومية، الاقتصاد الكلي والدخل والبطالة والاسعار، السياسات المالية والنقدية.

تري الباحثة إن هناك ضرورة لإدخال هذه المعايير الرئيسية بشكل موسع في محتوى منهج الاقتصاد لأهميتها البالغة للطلبة ولمجتمعهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر المعيار الخاص بالسياسات المالية والنقدية، من المعروف إن لكل دولة سياسات نقدية ومالية من شأنها أن تؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة وتصل بتأثيرها إلى حياة الافراد الذين يعيشون داخل حدود هذه الدولة، كما إن الدولة تضع هذه السياسات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، ويتمثل تأثيرها على الجوانب الاقتصادية المختلفة كالدخل القومي والناج القومي والاستهلاك والاستثمار والادخار، وهذه الجوانب تهم الأفراد وتؤثر على كل من المستوى المعيشي، والدخل الذي يحصلون عليه، كما تؤثر على أسعار السلع والخدمات التي يحصلون عليها، فالمحتوى المعطى للطلبة لابد وأن يعد الطلبة للتكيف مع هذه السياسات وبيان دورهم فيها، ولماذا قد تنتهج الدولة سياسة معينة دون سياسة أخرى وما تأثيرها المباشر وغير المباشر على حياتهم ومستوى معيشتهم.

كذلك المعيار الخاص بالاقتصاد الكلي فطلبة المرحلة الثانوية لابد وأن يدركوا ما هو الاقتصاد الكلي وكذلك الجزئي، وما هي المواضيع التي تتدرج تحت هذا النوع من الاقتصاد وما أهميته. فلابد من عدم إغفال هذه المعايير كونها تساعد طلبة المرحلة الثانوية على فهم وإدراك مثل هذه المواضيع الاقتصادية الهامة وبالتالي إمكانية الأنخراط أما في سوق العمل أو مواصلة الدراسة الجامعية بفاعلية وبالشكل المناسب. ولا ننسى المعيار الذي يخص الموارد ووظيفتها في تنمية الدخل، خاصة الموارد البشرية والتي تسهم بشكل كبير في زيادة الدخل القومي إذا تم استثمارها من خلال توفير التعليم والتدريب المناسبين لتنمية قدراتهم، فالدول تسعى جاهدة إلى تطوير الموارد البشرية من خلال الاهتمام بتطوير التعليم في جميع مراحله أو حتى بعد التحاق الفرد بسوق العمل، فالمحتوى أذن لابد وأن يعالج ويركز على أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري والذي يساعد على تطوير الفرد وتطوير المستوى الاقتصادي للمجتمع.

أما المواضيع التي تمت تغطيتها فهي:

التجارة وفوائدها، التخصص والتجارة الدولية، الأسواق والاسعار وتحديد الكميات، وظائف النقود، التنمية، دور ووظائف الحكومة، البطالة والتضخم.

من خبرة الباحثة كمدرسة لمادة الاقتصاد ترى إن المحتوى رغم إنه يغطي موضوع التجارة الدولية إلا إن الفصل الذي يتناول هذا الموضوع ينقصه بعض المعارف والمهارات التي يحتاجها الطلبة فيما يتعلق بالتجارة، كما من الملاحظ إن موضوع التخصص تم إدراجه في فقرات المحتوى وبشكل مختصر ضمن العنوان الفرعي، نظريات التجارة الدولية (نظرية النفقات المطلقة ونظرية النفقات النسبية)، كون هذه النظريات تنادي بمبدأ التخصص وتقسيم العمل ولكن لم يتم توضيحه بالتفصيل للطلبة، ونلاحظ إن المعايير الموجودة في القائمة أعتبرت التخصص كمعيار رئيسي، هذا من جانب أما من جانب آخر، فهناك تجاهل لموضوع التجارة الحرة في المحتوى، وهي من القضايا الهامة الآن بالنسبة لكثير من الدول، فمعظم الدول الآن تسعى إلى الانضمام إلى منظمة منطقة التجارة الحرة للأمريكتين، وقد يترتب على هذا أن يتحول العالم إلى منطقة تجارة حرة عالمية واحدة (حاتم، ٢٠٠٥)، لذا لابد من عدم إغفال المحتوى لهذه القضية المهمة وما تحويه من سلبيات وإيجابيات على الدول والأفراد.

أما فوائد التجارة فقد تمت معالجتها في المحتوى بشكل مبسط ولم تعطى حقها في المحتوى، كذلك التنمية تمت معالجتها في المحتوى على شكل فقرات فقط تتناول العيوب والسلبيات الموجودة في الدول النامية، ولم يتم معالجة هذا المعيار بشكل أساسي ولم يوضح دور الأفراد في عملية التنمية والجهود التي يجب ان يقوموا بها لنهضة وتنمية مجتمعاتهم.

كما إن الوحدة التي تعالج الأسواق في محتواها قد تحتاج إلى إعادة صياغة، حيث إنها تتناول الأسواق من حيث الوضع التوازني لها فقط، دون معالجة المقصود بالأسواق وأنواعها وطرق الابتكار والتجديد فيها، والذي من المهم أن يدركه الطلبة لمعرفة أنظمة الأسواق، والطرق التي يستطيعون بها تحديد حجم السلع والخدمات والطرق التي يحددون بها السلع والخدمات المرغوبة والمطلوبة، فهذا لابد من تقديم وتزويد الطلبة بالمهارات التي تمكنهم من دراسة السوق بكل أبعاده ليكونوا قادرين على أن ينخرطوا في سوق العمل بعد المرحلة الثانوية، أو لمواصلة الدراسة الجامعية.

أما التضخم فقد تمت معالجته في المحتوى بشكل نظري بحث حتى إن الوحدة التي تعالج هذا المعيار من الدروس الملغاة، فالباحثة منذ بدئها تدريس هذا المقرر لم يتسنى لها أن تُدرسه للطلّابات في المدارس التي عملت بها، وهنا سؤال يطرح نفسه، لماذا يلغى تدريس مثل هذا الموضوع الهام عن الطلبة؟ إذا كان هناك مشكلة فالأجدر معرفتها ومحاولة معالجتها في الوحدة، فإذا كانت تحوي الكثير من المعارف النظرية التي لا يحتاجها الطلبة فليتم تعديلها حتى لا يحرم طلبة الثانوية من هذا الموضوع الذي بات من الأمور المهمة في حياتنا، فالطلبة ليست لديهم القدرة على الإجابة عن السؤال المطروح فيما يخص هذا الموضوع. فلابد من إعادة صياغة هذه الوحدة وتضمينها المعارف والمهارات الكفيلة بتزويد الطلبة عن هذا الموضوع وكيفية التعامل معه.

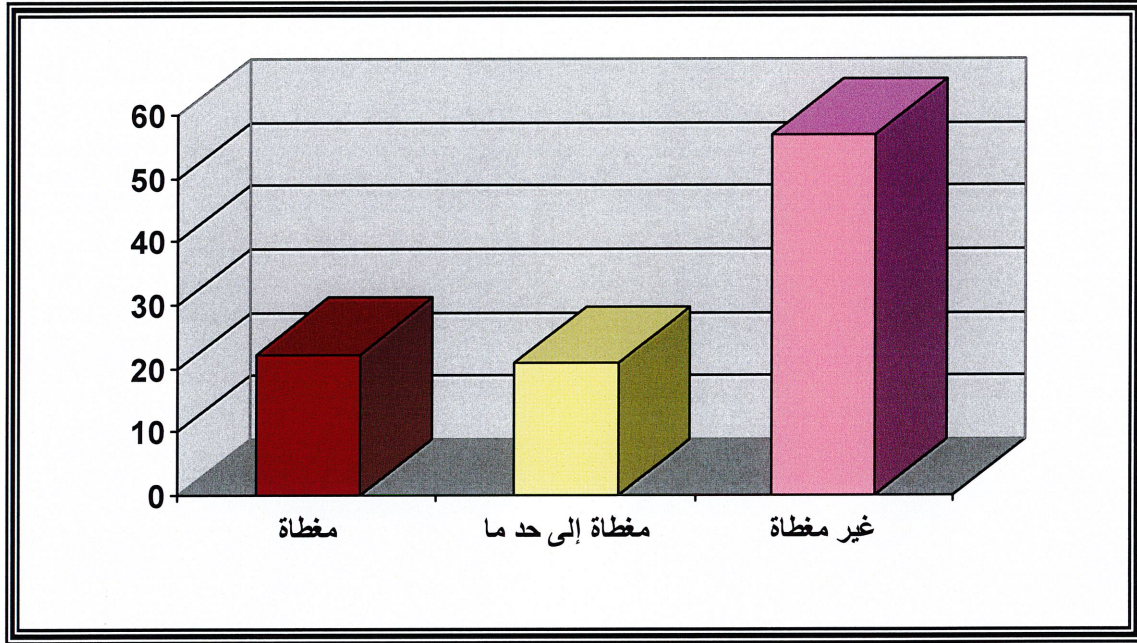
٢) تحديد نسبة المعايير الفرعية التي تم تضمينها في كتب منهج الاقتصاد

أسفرت عملية تحليل المحتوى للمعايير الفرعية عن النتائج التالية الموضحة في الجداول أدناه. الجدول يوضح اجمالي النتائج للمعايير الفرعية: (للتفصيل انظر ملحق رقم ٤)

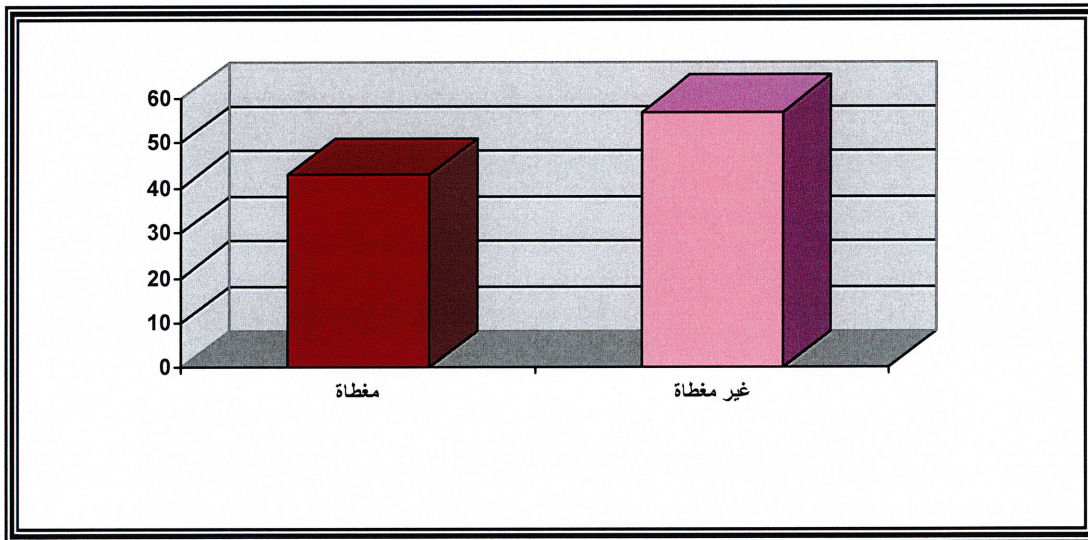
جدول رقم (٤) تغطية منهج الاقتصاد للمعايير الفرعية الواردة بالقائمة
(ملخص النتائج)

نسبة التغطية			ما يغطيه المحتوى منها			عدد الأداءات المتوقعة (المعايير الفرعية)	عدد (المعايير الرئيسية)
غير مغطى	مغطى إلى حد ما	مغطى	غير مغطى	مغطى إلى حد ما	مغطى		
٥٦,٩٣ %	٢٠,٧٩ %	٢٢,٢٧ %	١١٥	٤٢	٤٥	٢٠٢	٢٠

شكل رقم (١) رسم بياني يوضح
مدى تغطية منهج الاقتصاد للمعايير الفرعية الواردة بالقائمة



شكل رقم (٢) رسم بياني يوضح
مدى تغطية منهج الاقتصاد للمعايير الفرعية الواردة بالقائمة



بالنظر إلى الجدول السابق (٤) والشكل السابق (١)، يلاحظ على إن منهج الاقتصاد قد غطى ما نسبته ٢٢,٢٧% من المعايير الفرعية وقد تم تغطية المعايير الفرعية إلى حد ما بنسبة ٢٠,٧٩%، فإذا تم جمع كل من المغطى والمغطى إلى حد ما، ستصبح النسبة ٤٣,٠٦% وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٢)، أما غير المغطى منها فنسبته ٥٦,٩٣%.

نلاحظ من النتائج السابقة إن غير المغطى من المعايير احتل أعلى النسب، حتى ولو تم جمع نسب المغطى والمغطى إلى حد ما، لاتزال نسبة غير المغطى أعلى، وهنا يجب الانتباه إلى هذه المعايير الفرعية غير المغطاة والعمل على تغطيتها في منهج الاقتصاد.

أما النتائج التي أسفرت عنها عملية التحليل لكل معيار على حدة، فكانت كما يلي:

(١) نتائج المعيار الأول

جدول رقم (٥) الندرة

رقم المعيار	مجال المعيار (المعايير الرئيسية)	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
١	الندرة	٢٤	١	٧	١٦	٤,١٦%	٢٩,١٦%	٦٦,٦٦%

نلاحظ من الجدول السابق (٥) إن نسبة تغطية هذا المعيار في المحتوى هي ٤,١٦% فقط وهي نسبة ضعيفة جداً، أما ما يغطيه المحتوى إلى حد ما فنسبة التغطية هي ٢٩,١٦%، لذا نستطيع القول إن هذا المعيار تمت تغطيته بنسبة

٣٣,٣٢% وهي مازالت نسبة ضعيفة لموضوع كالندرة، فالمحتوى يعالج الندرة كعنوان فرعي ضمن عنوان رئيسي وهو "المشكلة الاقتصادية"، فليست كل المعارف والمهارات التي ينادي بها معيار الندرة هنا تمت معالجتها في محتوى منهج الاقتصاد، حيث بلغت نسبة عدم تغطية هذا المعيار ٦٦,٦٦% وهي أكبر النسب لهذا المعيار.

(٢) نتائج المعيار الثاني

جدول رقم (٦) المنفعة الحدية والتكلفة الحدية

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
٢	المنفعة الحدية والتكلفة الحدية	٧	١	٢	٤	١٤,٢٨ %	٢٨,٥٧ %	٥٧,١٤ %

نلاحظ من الجدول السابق إن نسبة تغطية هذا المعيار في المحتوى هي ١٤,٢٨% وإذا ما تمت إضافة نسبة التغطية إلى حد ما وهي ٢٨,٥٧% ستصبح ٤٢,٨٥%، فالنسبة لا تزال ضعيفة، فمحتوى منهج الاقتصاد يغطي هذا المعيار كعنوان فرعي ضمن العنوان الرئيسي "توازن المستهلك" وليس العكس فهنا تجدر الإشارة إلى تعديل الفصل الذي يتناول هذا المعيار وجعل المعيار هو العنوان الرئيسي. وإضافة المعارف والمهارات التي ينادي بها هذا المعيار والتي لم يتم تغطيتها في المحتوى والتي بلغت نسبتها ٥٧,١٤%، وهي تعتبر أعلى النسب.

(٣) نتائج المعيار الثالث

جدول رقم (٧) تحديد السلع والخدمات

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
٣	تحديد السلع والخدمات	٩	٥	٢	٢	٥٥,٥٥ %	٢٢,٢٢ %	٢٢,٢٢ %

نلاحظ من الجدول السابق (٧) إن نسبة تغطية هذا المعيار في المحتوى نسبة افضل من النسب السابقة هي ٥٥,٥٥ % وإذا ما تمت إضافة نسبة التغطية إلى حد ما وهي ٢٢,٢٢ % يصبح هذا المعيار مغطى بنسبة ٧٧,٧٧ % وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى. فهذا المعيار تمت معالجته في دروس مختلفة كدرس "المشكلة الاقتصادية" و"النظم الاقتصادية". لذا فهذا المعيار يحتاج إلى إضافات بسيطة ليتم تغطيته بشكل تام في المحتوى، وقد بلغت نسبة عدم التغطية ٢٢,٢٢ % وهي نسبة أقل مقارنة مع المعايير السابقة.

(٤) نتائج المعيار الرابع

جدول رقم (٨) التجارة وفوائدها

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
٤	التجارة وفوائدها	١١	٦	-	٥	٥٤,٥٤ %	-	٤٥,٤٥ %

نلاحظ من الجدول السابق (٨) إن نسبة تغطية هذا المعيار في المحتوى هي ٥٤,٥٤% وهي أقل من نسبة عدم التغطية والتي بلغت ٤٥,٤٥%. ولكن يلاحظ على منهج الاقتصاد إن هذا المعيار تمت معالجته في المحتوى كعنوان رئيسي في محتوى كتب الاقتصاد إلا إن نسبة عدم التغطية مازالت هي الأعلى، لذا ترى الباحثة ضرورة إعادة النظر في المحتوى الذي يغطي هذا المعيار وإجراء التعديلات والإضافات اللازمة للوصول إلى نسبة تغطية ١٠٠%.

(٥) نتائج المعيار الخامس

جدول رقم (٩) الحوافز

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
٥	الحوافز	٩	-	-	٩	-	-	١٠٠%

نلاحظ من الجدول السابق (٩) إن نسبة تغطية هذا المعيار في المحتوى هي صفر وحسب النتائج التي حصلت عليها الباحثة فإن هذا المعيار غير مغطى تماماً في المحتوى (نسبة غير المغطى ١٠٠%)، فالحوافز لم يعالجها المحتوى كموضوع رئيسي ولا حتى فرعي وإنما تم ذكره في عبارات وجمل بسيطة في المحتوى، مثل حافز الاستثمار حافز الربح وهكذا لكن لم يتم شرح المقصود به، وأهميته بالنسبة للإنتاجية، وكيف يحصل عليه العامل، ومن هو العامل الذي سيحصل عليه وغيرها، وهنا نلاحظ إنه تم أفراد معيار خاص بالحوافز بينما محتوى منهج الاقتصاد لدينا لم يعالجه ولم يعطه حقه. لذا يجب الانتباه إلى هذا المعيار والعمل على تغطيته ضمن المحتوى.

(٦) نتائج المعيار السادس

جدول رقم (١٠) التخصص والتجارة الدولية

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
٦	التخصص والتجارة الدولية	١١	٥	-	٦	٤٥,٤٥ %	-	٥٤,٥٤ %

نلاحظ من الجدول السابق إن نسبة تغطية هذا المعيار في المحتوى هي ٤٥,٤٥% وهي أقل من من نسبة غير المغطى ٥٤,٥٤%، وهنا نسبة التغطية تعتبر أفضل من قريناتها، إلا إن هذا المعيار معالج في المحتوى كعنوان رئيسي وحسب ما تراه الباحثة يجب ان يكون مغطى بشكل تام، فالنتائج التي تم الحصول عليها ضعيفة، لذا يجب الإطلاع على هذه المعايير الفرعية وتعديل المحتوى بما هو مناسب لتغطية كافة المعلومات والمهارات التي يحتاجها الطلبة في هذا المعيار، وكذلك بالنسبة للتخصص فهنا تم إدراجه كمعيار رئيسي بينما تمت معالجته في المحتوى ضمن عنوان فرعي ولم يفرد له عنوان فرعي يتناول التخصص اي إن المحتوى لم يعطِ هذا المعيار حقه.

(٧) نتائج المعيار السابع

جدول رقم (١١) الأسواق، والأسعار، وتحديد الكميات

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
٧	الأسواق، الأسعار، وتحديد الكميات	١٢	٦	٤	٢	٥٠%	٣٣,٣٣%	١٦,٦٦%

نلاحظ من الجدول السابق (١١) أن نسبة تغطية هذا المعيار في المحتوى هي ٥٠ % وإذا تمت إضافة نسبة مغطى إلى حد ما ٣٣,٣٣% ستصبح نسبة تغطية هذا المعيار ٨٣,٣٣% وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالنسب السابقة، والملاحظ على نسبة غير المغطاة ١٦,٦٦% إنها قليلة جداً، لذا يحتاج المحتوى إلى إضافات بسيطة فيما يخص المعايير الفرعية غير المغطاة ليكون مغطى بشكل تام، وترى الباحثة أن موضوع الأسواق يحتاج إلى بعض الإضافات، فالمحتوى يعالج الأسواق من حيث الوضع التوازني لها فقط.

(٨) نتائج المعيار الثامن

جدول رقم (١٢) وظيفة الأسعار في نظام السوق

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
٨	وظيفة الأسعار في نظام السوق	٩	٦	١	٢	٦٦,٦٦%	١١,١١%	٢٢,٢٢%

نلاحظ من الجدول السابق (١٢) إن نسبة تغطية هذا المعيار في المحتوى هي ٦٦,٦٦% وهي أعلى النسب فقد كانت نسبة مغطى إلى حد ما ١١,١١% وإذا تمت إضافتها مع المغطى ستصبح النسبة ٧٧,٧٧% وهي نسبة تغطية جيدة، وتعتبر نسبة مرتفعة مقارنة مع غير المغطى من المعايير والتي بلغت نسبتها ٢٢,٢٢%، لذا يحتاج المحتوى إلى رفع نسبة التغطية من خلال إجراء الإضافات اللازمة فيما يخص موضوع الأسعار، ومعالجته كعنوان رئيسي أو فرعي في المحتوى.

(٩) نتائج المعيار التاسع

جدول رقم (١٣) المنافسة

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
٩	المنافسة	١٠	-	٢	٨	-	٢٠%	٨٠%

نلاحظ من الجدول السابق (١٣) إن نسبة تغطية هذا المعيار في المحتوى هي صفر، إنما تم تغطيته إلى حد ما في المحتوى بنسبة ٢٠% وهي نسبة ضعيفة جداً كون هذا المعيار تمت معالجته كعنوان فرعي تحت العنوان الفرعي "خصائص النظم الاقتصادية" في درس "النظم الاقتصادية" أي تم تناول هذا المعيار بالنسبة إلى النظام الرأسمالي فقط ولم يتم شرح المقصود منه أو بيان إيجابته وسلبياته وحتى أهميته. وهذا ما تأكده النتيجة التي تم الحصول عليها فنسبة عدم التغطية هي ٨٠% وهي مرتفعة، لذا ترى الباحثة ضرورة رفع هذه النسبة وزيادة تغطية هذا المعيار في المحتوى أما بمعالجته كعنوان رئيسي أو فرعي يخصص له مساحة أكبر في المحتوى.

(١٠) نتائج المعيار العاشر

جدول رقم (١٤) وظائف المؤسسات الاقتصادية

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
١٠	وظائف المؤسسات الاقتصادية	٧	-	١	٦	-	١٤,٢ %	٨٥,٧ %

نلاحظ من الجدول السابق (١٤) إن نسبة تغطية هذا المعيار في المحتوى هي صفر إنما تم تغطيته إلى حد ما في المحتوى بنسبة ١٤ %، أما نسبة غير المغطى فاحتلت المرتبة الأولى فهي ٨٥,٧ % من المعايير الفرعية لم يتم تغطيتها، وتعتبر نسبة مرتفعة، أما نسبة المعايير الفرعية التي تم تغطيتها إلى حد ما فهي نسبة ضعيفة، لذا لابد من الانتباه إلى هذا المعيار وعمل الإضافات اللازمة لتغطيته في المحتوى بنسبة أكبر.

(١١) نتائج المعيار الحادي عشر

جدول رقم (١٥) وظائف النقود

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
١١	وظائف النقود	٨	٣	٣	٢	٣٧,٥ %	٣٧,٥ %	٢٥ %

نلاحظ من الجدول السابق (١٥) تساوي كل من المغطى والمغطى إلى حد ما في هذا المعيار والنسبة هي ٣٧,٣٧%، وبإضافتهما تصبح النسبة ٧٥% وهي نسبة جيدة، أما غير المغطى فكانت النسبة ضعيفة ٢٥%، لذا نستطيع القول إن هذا المعيار مغطى في المحتوى إلا إنه يحتاج إلى تعديل وإضافات ليكون مغطى بشكل تام في المحتوى، علماً بأن هذا المعيار تمت معالجته في المحتوى كعنوان رئيسي.

(١٢) نتائج المعيار الثاني عشر

جدول رقم (١٦) وظائف معدلات الفائدة

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
١٢	وظائف معدلات الفائدة	٦	-	-	٦	-	-	١٠٠%

نلاحظ من الجدول السابق (١٦) إن نسبة تغطية هذا المعيار في المحتوى هي صفر، وحسب النتائج التي حصلت عليها الباحثة فإن هذا المعيار غير مغطى تماماً في المحتوى (نسبة غير المغطى ١٠٠%)، فمعدلات الفائدة لم يعالجها المحتوى كموضوع رئيسي ولا حتى فرعي وإنما تم ذكره في عبارات وجمل بسيطة في المحتوى، فيجب معالجة هذا المعيار من حيث المقصود بها، وأهميتها ومتى يتم رفعها أو خفضها وغيرها، وهنا نلاحظ إنه تم إفراد معيار خاص بمعدلات الفائدة بينما محتوى منهج الاقتصاد لدينا لم يعالجه ولم يعطه حقه. لذا يجب الانتباه إلى هذا المعيار والعمل على تغطيته ضمن المحتوى.

(١٣) نتائج المعيار الثالث عشر

جدول رقم (١٧) وظيفة وأهمية الموارد في تنمية الدخل

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
١٣	وظيفة وأهمية الموارد في تنمية الدخل	١٢	٢	٢	٨	١٦,٦٦ %	١٦,٦٦ %	٦٦,٦٦ %

نلاحظ من الجدول السابق (١٧) إن نسبة عدم تغطية هذه المعايير في المحتوى هي النسبة الأكبر فقد كانت ٦٦,٦٦ %، أما المغطى فهو ١٦,٦٦ % والمغطى إلى حد ما ١٦,٦٦ %، وإذا تمت إضافتهما ستصبح النسبة ٣٣,٣٢ %، وهي ما زالت نسبة ضعيفة، لذا ترى الباحثة ضرورة أن يعالج المحتوى هذه المعيار، وتضمن معايير الفرعية في المحتوى.

(١٤) نتائج المعيار الرابع عشر

جدول رقم (١٨) الربح والمنظم

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
١٤	الربح والمنظم	٨	١	١	٦	١٢,٥ %	١٢,٥ %	٧٥ %

نلاحظ في الجدول السابق (١٨) إن نسبة عدم تغطية هذه المعايير في المحتوى هي النسبة الأكبر فقد كانت ٧٥%، أما المغطى فهو ١٢,٥% والمغطى إلى حد ما ١٢,٥%، وإذا تمت إضافتهما ستصبح النسبة ٢٥%، وهي ما زالت نسبة ضعيفة، لذا ترى الباحثة ضرورة أن يعالج المحتوى هذه المعايير وتضمينها في المحتوى.

(١٥) نتائج المعيار الخامس عشر

جدول رقم (١٩) التنمية

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
١٥	التنمية	١١	٢	١	٨	١٨,١٨ %	٩,٠٩ %	٧٢,٧٥ %

على الرغم من تغطية المحتوى لدرس التنمية كعنوان رئيسي إلا إن الملاحظ من الجدول السابق (١٩) إن نسبة التغطية فقط ١٨,١٨%، أما المغطى إلى حد ما فالنسبة هي ٩,٠٩، وإذا تمت إضافتهما ستصبح النسبة ٢٧,٢٧%، وإن نسبة عدم التغطية هي أكبر النسب وهي ٧٢,٧٥%. وقد يرجع هذا إلى إن موضوع التنمية لم يتطرق إلى المعايير الفرعية المناسبة لتغطية هذا المعايير وإنما تناول مواضيع أخرى وهي على سبيل المثال: خصائص الدول النامية، وأهمل التنمية كمصطلح والطرق التي يستطيع بها الأفراد يدفعوا من عملية التنمية ويشاركوا فيها، وغيرها من المعايير التي تدرج تحت هذا المعيار، لذا فهناك ضرورة إلى إعادة النظر في هذا المعيار والعمل على إضافة المعارف والمهارات التي تغطيه.

(١٦) نتائج المعيار السادس عشر

جدول رقم (٢٠) دور ووظائف الحكومة

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
١٦	دور ووظائف الحكومة	١٣	٤	٤	٥	٣٠,٧٦ %	٣٠,٧٦ %	٣٨,٤٦ %

نلاحظ من الجدول السابق (٢٠) إن النسب متقاربة إلى حد ما، فنسبة تغطية المعيار هي ٣٠,٧٦% وقد تساوت معها نسبة التغطية إلى حد ما، أما نسبة عدم التغطية فهي ٣٨,٤٦%، لذا فالنسب قريبة من بعضها البعض وهذا يدل على إن المحتوى يحتاج إلى إضافات بسيطة فيما يخص هذا الجانب، حيث يعالج المحتوى دور ووظائف الحكومة كعنوان رئيسي في درس "المالية العامة للدولة" وهنا يشرح دور الدولة في النفقات والإيرادات والموازنة العامة للدولة، ولكن لابد من إضافة المعارف والمهارات التي تتدرج تحت هذا المعيار ليتم تغطيته بشكل تام لما لهذا المعيار من أهمية.

(١٧) نتائج المعيار السابع عشر

جدول رقم (٢١) استخدام تحليل المنفعة والتكلفة لتقييم البرامج الحكومية

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
١٧	استخدام تحليل المنفعة والتكلفة لتقييم البرامج الحكومية	٤	—	—	٤	—	—	١٠٠ %

كما هو مبين في الجدول السابق (٢١) إن نسبة تغطية هذا المعيار في المحتوى هي صفر، أما نسبة غير المغطى فهي ١٠٠%، لذا يجب تضمين هذا المعيار ومعايير الفرعية في محتوى منهج الاقتصاد.

(١٨) نتائج المعيار الثامن عشر

جدول رقم (٢٢) الاقتصاد الكلي، والدخل، والبطالة، والأسعار

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية	
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	غير مغطى
١٨	الاقتصاد الكلي، والدخل، والبطالة، والأسعار	٨	١	٤	٣	١٢,٥ %	٣٧,٥ %

نلاحظ من الجدول السابق (٢٢) إن نسبة التغطية إلى حد ما هي أكبر النسب وهي ٥٠% أما نسبة التغطية فهي فقط ١٢,٥% وهي نسبة ضعيفة جداً، وإذا تمت إضافتهما ستصبح النسبة ٦٢,٥% وهي نسبة جيدة حيث إن نسبة غير المغطى هي ٣٧,٥%، فتغطية هذا المعيار هي أكبر من عدم التغطية، ويلاحظ على هذا المعيار أنه يتناول مواضيع مهمة بالنسبة لطلبة المرحلة الثانوية، كما إن الدخل القومي تمت معالجته كعنوان رئيسي في المحتوى إلا إن أجزاء كبيرة من هذا الدرس تم إلغائها دراستها على الطلبة، أما الاقتصاد الكلي فلم يتم تغطيته في المحتوى، لذا ترى الباحثة ضرورة أن يعالج المحتوى هذه المعايير وتضمينها في المحتوى.

(١٩) نتائج المعيار التاسع عشر

جدول رقم (٢٣) نتائج المعيار البطالة والتضخم

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
١٩	البطالة والتضخم	١٥	١	٦	٨	٦,٦٦%	٤٠%	٥٣,٣٣%

نلاحظ من الجدول السابق (٢٣) إن نسبة عدم تغطية هذه المعايير في المحتوى هي النسبة الأكبر ٥٣,٣٣، أما نسبة المغطى ٦,٦٦% فهي ضعيفة جداً وكانت نتيجة المغطى إلى حد ما أفضل فنسبتها هي ٤٠%، وإذا تمت إضافتهما ستصل النسبة إلى ٤٦,٦٦%، لذا ترى الباحثة ضرورة أن يعالج المحتوى هذه المعايير وتضمنها في المحتوى.

(٢٠) نتائج المعيار العشرين

جدول رقم (٢٤) نتائج المعيار السياسات المالية والنقدية

رقم المعيار	مجال المعيار المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية (الأداءات المتوقعة)	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى	مغطى	مغطى إلى حد ما	غير مغطى
٢٠	السياسات المالية والنقدية	٨	١	٢	٥	١٢,٥%	٢٥%	٦٢,٥%

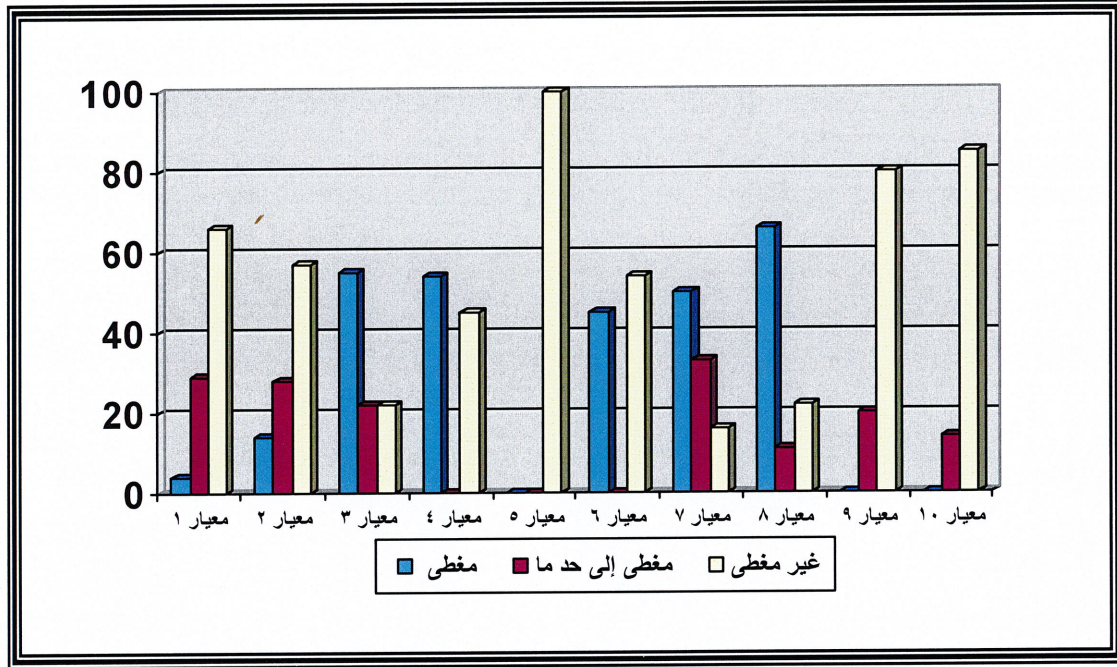
نلاحظ من الجدول السابق (٢٤) إن نسبة عدم تغطية هذه المعايير في المحتوى هي النسبة الأكبر ٦٢,٥% ، أما نسبة المغطى ١٢,٥% فهي ضعيفة وكانت نتيجة المغطى إلى حد ما نسبتها ٢٥%، وإذا تمت إضافتهما ستصل النسبة إلى ٣٧,٦٦%، وما زالت نسبة ضعيفة، لذا ترى الباحثة ضرورة أن يعالج المحتوى هذه المعايير وتضمنها في المحتوى.

وبذلك تكون الباحثة قد أجابت عن السؤال الثاني من الدراسة وهو: "ما مدى تضمين هذه المعايير في محتوى المنهج الحالي للاقتصاد في المرحلة الثانوية؟".

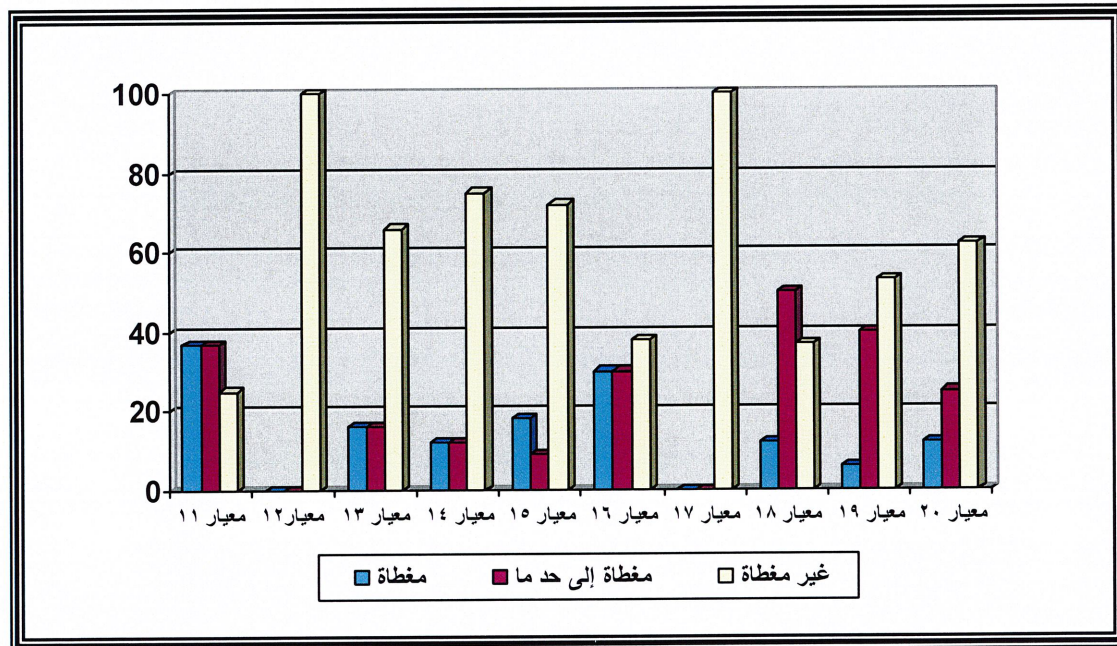
حيث وجدت الباحثة إن محتوى المنهج الاقتصاد يتضمن معايير منهج الاقتصاد بنسبة ضعيفة، فقد تمت تغطية هذه المعايير الرئيسية في المحتوى بنسبة ٣٥% فقط، أما المعايير الفرعية فقد تم تغطيتها بنسبة ٢٢,٢٧%، حتى ولو إرتأت الباحثة إضافة النسبة التي تم الحصول عليها في مغطى إلى حد ما وهي ٢٠,٧٩%، ستكون نسبة تغطية المحتوى للمعايير الفرعية هي ٤٣,٠٦% فالنسبة التي حصلت عليها الباحثة مازالت نسبة ضعيفة لتغطية هذه المعايير.

وللإجابة عن نفس السؤال وبيان مدى تضمين المعايير المحددة في محتوى منهج الاقتصاد للمرحلة الثانوية التابعة لوزارة التربية والتعليم، تم عرض هذه النتائج في الاشكال البيانية التالية:

شكل رقم (٣) رسم بياني يوضح مدى تضمين المعايير الفرعية لمنهج الاقتصاد الواردة بالقائمة من المعيار الأول وحتى المعيار العاشر كلاً على حدة



شكل رقم (٤) رسم بياني يوضح مدى تضمين المعايير الفرعية لمنهج الاقتصاد الواردة بالقائمة من المعيار الحادي عشر وحتى المعيار العشرين كلاً على حدة



نلاحظ من الشكل السابق (٣) و(٤) إن نسبة تضمين المعايير في محتوى منهج الاقتصاد الحالي ضعيفة، فالمعايير الرئيسية والمعايير الفرعية التي تم تضمينها في محتوى منهج الاقتصاد الحالي أقل بكثير من المعايير التي تتضمنها القائمة.

لذا ترى الباحثة ضرورة النظر في هذه النتائج وتعديل محتوى منهج الاقتصاد بما يتناسب مع المعايير والمواصفات العالمية لمناهج الاقتصاد.

ثالثاً: توصيات الدراسة

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث: "ما التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير منهج الاقتصاد بالمرحلة الثانوية في ضوء هذه المعايير؟" ومن خلال نتائج الدراسة التي تمت مناقشتها في هذا الفصل، توصي الباحثة بضرورة:

١. اهتمام مخططي مناهج الاقتصاد بأن يتضمن محتوى المناهج المعايير الأساسية لتدريس مادة الاقتصاد، وتطويرها في ضوء المعايير التي نادى بها المجلس الوطني لتدريس الاقتصاد.

٢. ضرورة مراجعة المحتوى وإعادة تنظيمه شرط تحقيق التسلسل، مع إضافة أو تعديل بعض الموضوعات وذلك بتنظيمه في ضوء هذه المعايير على أن يراعي فيه التكامل والتوازن وعدم الحشو التكرار، ومناسبته للمتعلمين والمعلمين.

٣. إضافة وتعديل بعض الصور والرسومات والامثلة المحلية بمحتوى الكتاب المدرسي، والتي تحفز الطلبة لدراسة المادة.

٤. تدريس الاقتصاد في المراحل الدراسية الأساسية، خاصة المرحلة الاعدادية، وذلك لإعطاء الطلبة ما يحتاجونه من معارف ومهارات تهمهم في حياتهم، خاصة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية (المالية).

٥. عقد الدورات التدريبية لمعلمي الاقتصاد لمناقشة المستجدات في المجال الاقتصادي.

٦. عقد الدورات التدريبية لمعلمي الاقتصاد لمناقشة محتوى مناهج الاقتصاد وطرق تدريسه الفعالة.

٧. الاهتمام بالأنشطة العلمية وربط المناهج بالحياة المعاصرة وتنمية قدرة المتعلم على حل المشكلات التي ترتبط بخبرته أو المواقف الحياتية في المجتمع، لتمتد قيمة تعلمه إلى خارج حدود المدرسة، على أن يتم التنوع في الأنشطة التعليمية ووضع إرشادات للمعلم لكيفية تنفيذ النشاط وتقويمه.

٨. تضمين الكتاب تقويماً متنوعاً من حيث نوعية الأسئلة وشمولية المستويات المعرفية والوجدانية والمهارية.

رابعاً: البحوث المقترحة

في ضوء هذه النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية، واستكمالاً لعملية تطوير محتوى مناهج الاقتصاد تقترح الباحثة إجراء الدراسات التالية:

١. دراسة تقويمية لمنهج الاقتصاد من حيث الأهداف، المحتوى، أساليب التدريس، والتقويم.

٢. دراسة مسحية لمعرفة اتجاهات معلمي ومعلمات الاقتصاد للمرحلة الثانوية حول تدريس الاقتصاد.

٣. دراسة مسحية لاتجاهات المعلمين والمعلمات حول تدريس الاقتصاد بالحاسوب.



المراجع

- أولاً (المراجع العربية
- ثانياً (المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية

أبوزيد، عبد الباقي. (مايو، ٢٠٠١). الديكام وربط مناهج التعليم التجاري بمتطلبات سوق العمل. ورقة قدمت لمؤتمر تطوير التعليم التجاري في ضوء متطلبات التنمية الشاملة بالبحرين، مملكة البحرين.

_____ . (إيريل، ٢٠٠٥). الاتجاهات المعاصرة في التعليم التجاري. ورقة قدمت لمؤتمر استشراف مستقبل التعليم، شرم الشيخ، مصر.

أبوزيد، محمود. (١٩٩٦). حالة المعرفة البيئية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في الوطن العربي. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

أحمد، شكري سيد والحمادي، عبدالله محمد. (١٩٨٧). منهجية أسلوب "تحليل المضمون" وتطبيقاته في التربية. الدوحة، قطر: جامعة قطر، مركز البحوث التربوية.

الامين، محمد حسن. (نوفمبر ٢٠٠٥). آفاق المعاصرة والتنمية في فكر الامام الصادق. [شبكة الإنترنت] ٢٠ نوفمبر، ٢٠٠٥

<<http://www.darislam.com/home/esdarat/dakhl/sadr/data/7.html>>

البورشيد، فؤاد عبدالرحمن أحمد. (٢٠٠٣). مدى تضمين القضايا المعاصرة محتوى مناهج التربية الإسلامية بالمرحلة الإعدادية بمملكة البحرين. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة البحرين، مملكة البحرين.

الجبر، جبر بن محمد بن داود. (يوليو، ٢٠٠٥). دراسة تحليلية لمحتوى كتاب العلوم للصف السادس الابتدائي بالمملكة العربية السعودية في ضوء معايير تدريس العلوم. ورقة قدمت للمؤتمر العلمي السابع عشر لمناهج التعليم والمستويات المعيارية، دار الضيافة، جامعة عين شمس، مصر.

حاتم، سامي عفيفي (٢٠٠٥). **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (الطبعة الثانية)**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

حسين، سمير محمد (١٩٨٣). **تحليل المضمون**. عالم الكتب، القاهرة، مصر.

الزاغة، عادل. (نوفمبر ٢٠٠٥). برامج العلوم الاقتصادية والإدارية. [شبكة الإنترنت] ٢٠ نوفمبر، ٢٠٠٥

<<http://www.mohe.gov/downloads/highstra/ANNEX%203-FINAL-Adel9705.doc>>

زكي، إيمان محمد محب. (١٩٩٧). **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع. الإسكندرية، مصر.

السخي، خالد أحمد محمود. (٢٠٠٢). **مفاهيم التربية البيئية في كتب التربية الإسلامية للمساقات المشتركة بالمرحلة الثانوية في مملكة البحرين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين، مملكة البحرين.

سعيد، محمود شاكر وعمار، محمود إسماعيل. (١٩٩٥). **معايير تحليل الكتب المدرسية في إطار منهج البحث التربوي**. الرياض: دار المعراج للنشر.

السميري، لطيفة صالح (١٩٩٨). **تحليل محتوى كتاب تعليم القراءة والكتابة للصف الأول الابتدائي للبنات في المملكة العربية السعودية وتقويمه في ضوء معايير الخبرة التربوية**. رسالة الخليج العربي، ٦٩ (١٩).

الصدر. السيد محمد باقر (١٩٩١). **إقتصادنا**. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

الطاهر، عبدالله الشيخ محمود. (١٩٩٢). **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**. جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

طعيمة، رشدي. (١٩٨٧). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه، أسسه، استخداماته. القاهرة: دار الفكر العربي.

عبيد، وليم (مايو، ٢٠٠١). نحو نقلة نوعية في بناء المنهج رؤى مستقبلية. ورقة قدمت لندوة منهج دراسي متطور في عالم متغير، كلية التربية، جامعة البحرين، الصخير، مملكة البحرين.

علام، صلاح الدين محمود. (٢٠٠٤). التقويم التربوي البديل. القاهرة: دار الفكر العربي.

الفالوقي، محمد والقذافي، رمضان. (١٩٩٧). التعليم الثانوي في البلاد العربية. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

فوده، محمد كامل (٢٠٠٦). مصطلحات تربوية. [شبكة الإنترنت]. ٦ إبريل ٢٠٠٦ <<http://moufouda.jeeran.com/archive/2006/4/35190.html>>

كروس، كريستوفر تي. (مارس، ٢٠٠٢). المعايير في التربية. ورقة قدمت للمؤتمر التربوي العالمي، جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة.

كوجك، كوثر حسين. (مايو، ٢٠٠١). دمج القضايا العالمية المعاصرة في المناهج الدراسية المتطورة. ورقة عمل قدمت لندوة منهج دراسي متطور في عالم متغير، كلية التربية، جامعة البحرين، الصخير، مملكة البحرين.

الليديان، حمد بن عبدالله (٢٠٠٦). الانفتاح على الشرق وأهمية إصلاح التعليم [شبكة الإنترنت]. ١٠ فبراير، ٢٠٠٦ <<http://www.alriyadh.com/2006/02/10/article129601.htm>>

ماضي، محمد الطاهر، وعثمان، ماجد إبراهيم (١٩٩٩). الإحصاء في التربية وعلم النفس. دبي، الإمارات العربية المتحدة: دار القلم.

ماكنتوش، دوجلاس. (١٩٨٩). الإحصاء للمعلمين (إبراهيم بسيوني عميرة، مترجم). القاهرة: دار المعارف.

مكتب التربية العربي لدول الخليج. (أبريل ١٩٨٢). الحلقة الدراسية لاقتراح صيغة موحدة لأهداف المواد الدراسية لمراحل التعليم العام بدول الخليج العربي. التقرير الختامي للمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. الكويت.

هندي، صالح وعليان، هشام ومصالح، عدنان والربعي، جمال وعارف، عبدالرحيم. (١٩٨٩). تخطيط المنهج وتطويره. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

وزارة التربية والتعليم. (١٩٩١). توصيف المقررات الدراسية بالمرحلة الثانوية. مملكة البحرين: مركز المعلومات والتوثيق، قسم التوثيق التربوي.

ياسين، السيد. (١٩٨٢). تحليل مضمون الفكر القومي: دراسة استطلاعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ياسين، عادل عبدالكريم. (١٩٨٣). تحليل المضمون. القاهرة: دار الثقافة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Alromaihi, K. (2001). **Secondary school teachers' attitudes toward economic education in the central and western regions of saudi arabia**. Unpublished Doctoral Dissertation, Ohio University.

ASCD. (1995). **The Association for supervision and curriculum development**. (ASCD YEARBOOK). Virginia.

Banaszak, R. (1987). The nature of economic literacy.**Bloomington, IN**. (ERIC Document Reproduction Service No. ED 284 823.)

Baumol, W. J. (1994). **Ecomonic education for half – century of radical change**. Boston, MA: Kluwer Academic Publishers. (ERIC Document Reproduction Service No. ED2902113)

Brennan, D. (1986). A survey of state mandates for economics instruction. **New York: Joint Council on Economic Education**. (ERIC Document Reproduction Service No. ED266989)

Buckles, S. (1987). What is and isn't economic education. **Theory into Practice, 26** (3).

_____. (1991). **Guidelines for Economic Content in school programs**. Washington, DC: National Education association. (ERIC Document Reproduction Service No. ED29687)

Foundation For Teaching Economic (March 2005). **Voluntary National Content Standards in Economic Education**. [On line] 15, March 2005 <http://www.fte.org/teachers/standards/standards1_5.htm>

Frankel, M. L. (1965). **Economic Education**. New York: Research in Education, Inc. (ERIC Document Reproduction Service No. ED2965521)

Grilliard, J. V. (1991). **Future Requirements for Programs and Materials for Effective Economic Education in Schools**. Washington, DC: The joint Council on Economic Education and the National Education Association. (ERIC Document Reproduction Service No. ED295546)

Harris, L. & National Council on Economic Education (1999). Literacy Survey: Results form the Standards in Economic Literacy. New York: **National Council on Economic Education**. [On - line] 15, March 2005 <<http://www.ncee.net/ea/standards/>>

Jenkins, S. J., & Nelson, J. G. (2000). Program Evaluation and Delivery in Economics Education. **Journal of Economics and Economic Education Research**, (ERIC Document Reproduction Service No. ED295312)

Korkmaz, Isa. (1998). **Teachers' Perceptions of Economic Education and the Voluntary National Nontent Standards in Economics**. Unpublished Doctoral Dissertation, Ohio University.

MacDowell, M. A. (1986). Increasing the Public's Understanding of Economics: What can we expect form the schools? **American Economic Review**, 76, (5), pp. 145

Maszaros, B. & Siegfried, J. (1997). **The Voluntary National Content Standards in Economics. New York: National Council on Economic Education.** (ERIC Document Reproduction Service No. ED416165)

Miller, S. (1991). **The Case for Economics in the School Curriculum.** Washington DC: National Education Association. pp. 37

Miller, S. L. (1988). **Economic Education for Citizenship. Eric Clearinghouse for Social Studies/Social Science Education Bloomington IN.** (ERIC Document Reproduction Service No. ED296947)

Morton, J. (1997). **The Economic Way of Thinking.** University of Richmond. Richmond, VA. (ERIC Document Reproduction Service No. ED296612)

Naisbitt, T. (1992). **Megatrends the Ten New Directions Directing Our Lives.** New York, Warner.

National Council on Economic Education (March, 2005). **Voluntary National Content Standards in Economic education** [On - line] 15, March 2005 <<http://www.ncee.net/ea/standards/>>

(1998). **Voluntary National Content Standards in Economic Education Guide**. New York, NY: NCEE [On - line] 15 March, 2005 <<http://www.ncee.net/ea/standards/>>

Sanders, P., Beach, G. L., Calderwood, J. D., & Hansen, W. L. (1993). **A Framework for Teaching the Basic Concepts**. Washington DC. (ERIC Document Reproduction Service No. ED569874)

Schur, L. (1985). **What Economics is Worth Teaching?** Washington, D.C.: The Joint Council on Economic Education and The National Education Association.

Siegfried, J. (spring, 2000). Voluntary Economics Content Standards for America's Schools: Rationale and development. **Journal of Economic Education**, 48 (8), pp. 139

Unesco (1949). **A Handbook for the Improvement of Textbooks and Teaching Materials as Aids to International Understanding**. Paris, Unesco.

VanFossen, P. J. (March, 1999). **The National Voluntary Content Standards in Economics**. Eric Clearinghouse for Social Studies/Social Science Education Bloomington IN. (ERIC Document Reproduction Service No. ED428031)

Walstad, W. B. (1994). **An International Perspective on Economic Education**. Boston: Kluwer Academic Publishers.

_____. (1999). Research on High School Education: Comment. **Journal of Economic Education**, 21 (3), 248-250.

_____. (2000). Effective Economic Education in the Schools. **New York: National Council on Economic Education**. (ERIC Document Reproduction Service No. ED417118)

_____. (2003). **An Introduction to an International Perspective on Economic Education**. Boston: Kluwer Academic Publishers.

Walstead, W. B., & Scyoc, L. V. (1990). The Effects of Textbooks on Economic Understanding and Attitudes in High School Economics Courses. **Journal of Research and Development in Education**, 24 (1), 44

_____. (1991). Economic Literacy in Senior High Schools. **New York: National Council on Economic Education**. (ERIC Document Reproduction Service No. ED332904)

Wiegand, G. C. (1968). **Economics: Its Nature and Importance**. Woodbury, NY: Barron Educational Series. Inc. (ERIC Document Reproduction Service No. ED296647)

ملحق ۱

قائمة المعايير لمنهج الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية

م	مجال المعيار	وصف المعيار	الأدوات المبرقة
		إن عوامل الإنتاج محدودة ونادرة، لذلك فالأفراد لا يستطيعون تلبية جميع احتياجاتهم من السلع والخدمات مما يحتم عليهم اختيار بعض هذه السلع والخدمات والتضحية ببعض الآخر.	(١) يختار البدائل التي تناسبه، ويفسر الأسباب التي دفعته لاختيارها. (٢) يضع قائمة بالاحتياجات الإنسانية المختلفة ويسمي السلع والخدمات المختلفة التي تشبع كل حاجة. (٣) يعد قائمة بالسلع التي يستهلكها هو وأفراد أسرته. (٤) يعدد قائمة بالخدمات التي يحتاجونها هو وأفراد أسرته. (٥) يفسر الأسباب التي تدفع الفرد لعملية الاختيار. (٦) يعطي مثالاً عن الاستخدامات المختلفة لبعض عوامل الإنتاج وليكن الأرض أو رأس المال أو التنظيم. (٧) يعد قائمة بالبدائل المتاحة ويختار أحدها ويبين التضحيات المقدمة عند اختيار بديل معين. (٨) يصف موقف يتطلب الاختيار، ويتخذ القرار المناسب، ويحدد تكلفة الفرصة البديلة للقرار المتخذ. (٩) يعرف المستهلك ويسمي السلع والخدمات التي قد يستهلكها الأفراد كل حسب الزمان والمكان الذي يعيش فيه.
		(١٠) يعطي أمثلة لكل من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والسلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج سلعة ما. (١١) يستخدم خريطة للموارد المتاحة بالدولة التي ينتهي لها، وتسمي الموارد الموجودة فيها. (١٢) يعطي أمثلة عن الموارد البشرية المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات. (١٣) يعطي أمثلة للوسائل المستخدمة لتطوير الموارد البشرية (الرأسمال البشري). (١٤) يوضح المقصود بالسلع الرأسمالية. (١٥) يعطي أمثلة عن السلع الرأسمالية المستخدمة في مدرسته وبلده ومجتمعه. (١٦) يختار أحد المشاريع الملوكة لأحد المظنين، ويبين الموارد الإنتاجية التي تستخدم لإنتاج السلع والخدمات في مشروعه. (١٧) يعد قائمة لخمس من منتجين السلع وخمس من منتجي الخدمات. (١٨) يعد بمشراكة زملائه قائمة بـ ٣٠ عمل خيري يمكن إنجازها، ويفسر الأسباب التي يمكن أن تعيق تنفيذها. (١٩) يضع قائمة بأربعة مشاريع تحتاجها قريته، ويوضح الأسباب التي تجعله يختار اثنين منها، ويصف التضحيات المقدمة عند القيام بالاختيار، ويبين تكلفة الفرصة البديلة لعملية الاختيار.	

(٢٠) يحدد المعايير أو المواصفات التي تربطها في الحاسب الآلي الذي ينوي شراؤه، ويختار حاسب آلي معين من بين البدائل المتاحة، ويحدد التفضيلات المقدمة عند شراء هذا الحاسب دون سواه. (٢١) يحلل النتائج المترتبة عند اختياره عدم الدراسة لامتحان النهائي، ويقدم وصفاً للنتائج التي سترتب على هذا القرار وحتى سيتأثر هذه النتائج. (٢٢) يحدد حلاً لمشكلة ما يعاني منها زملاؤه في الصف، ويحدد لكلفة الفرصة البديلة لاختيار حل دون سواه، والمقارنة بين الحلول المختلفة، ويفسر أسباب اختلاف وجهات النظر عند كل طالب حول الحلول المقدمة. (٢٣) يفسر كيف سيقبل الدخل الذي تحصل عليه لدراسة الثانوية عندما تقرر العمل بـ ٢٠ ساعة أسبوعياً. (٢٤) يفسر كيف أن زيادة الحد الأدنى للرواتب يقلل من دخل الأفراد الذين يرحلون أو ينجون الحد الأدنى من الأجر.			
(١) يضع قائمة بالتكاليف التي يتحملها الفرد عندما يشتري شيء ما. (٢) يضع قائمة بالمنافع التي سيحصلها الفرد عندما يشتري شيء ما. (٣) يوضح كيف سينفق مبلغاً من المال على أكثر من نشاط (الذهاب للسينما – شراء بيتزا) لتحقيق أقصى إشباع لحاجاته (٤) يفسر لماذا لا يستطيع عند نقطة معينة أن يأكل أو يشتري أو يستهلك قطعة إضافية من البيتزا مثلاً؟ (٥) يطبق قانون المنفعة الحدية والتكلفة الحدية لإيجاد مقدار التلوث مثلاً لصنعين يخصصان تكاليف مختلفة لتقليل هذا التلوث. (٦) يقرر عدد العمال التي يجب توظيفهم لتحقيق أقصى ربح ممكن لمشروع ما، والمقارنة بين التكاليف التي سيتحملها صاحب المشروع عند توظيف كل عامل مع الإيرادات الإضافية التي سيحصلها من توظيف كل عامل. (٧) يستخدم قانون المنفعة الحدية والتكلفة الحدية لوضع اقتراحات لمشروع ما، ويقسمها، ويختار أفضلها، ويفسر لماذا هي أفضل المقترحات المعروضة؟	تطلب عملية اتخاذ القرارات السليمة المقارنة بين التكلفة والمنافع التي سيحصلها الفرد عند اتخاذ قرار دون سواه.	المسئمة الحدية والتكلفة الحدية	
(١) يوضح خططاً مختلفة لتنفيذ نشاط ما، ويصف المنافع التي يحصل عليها والخسائر التي يتكبدها من جراء الخطة التي طبقها. (٢) يفسر كيف أنه لا يوجد ما يرضي ويبيع جميع الحاجات الإنسانية بنفس المقدار. (٣) يقارن بين الاتجاهيات والسياسات للطرق المختلفة لتحديد مجموعة من السلع والخدمات التي يختارها.	يستخدم الأفراد طرق مختلفة لتحديد واتساع السلع والخدمات، فالأفراد يعملون أمسا فورياً أو جماعياً لاختيار الطريقة المثلى التي تمكنهم من إنتاج	تحديد السلع والخدمات	المعيار الثالث

(٤) يصف كيف يتم تحديد حجم العرض من سلع وخدمات معينة. (٥) يوضح ماذا تنتج؟ وكيف تنتج؟ ولن نتج؟ (٦) يحدد الموارد المستخدمة في إنتاج سلع معينة، ويسمي السلع الأخرى التي يمكن إنتاجها باستخدام نفس الموارد. (٧) يتعرف على النظم الاقتصادية المتبعة في دول مختلفة، ويختار دولة معينة لديها كفاءة في توزيع مواردها ويفسر لماذا اعتبرت هذه الدولة أفضلهم، ويبين القوانين التي تضعها هذه الدولة فيما يخص بعض الأنشطة، ويحدد أفضل هذه القوانين لكل دولة. (٨) يقارن بين النظم الاقتصادية من حيث السبلات والإيجابيات لكل نظام اقتصادي من حيث: درجة الحرية، والكفاءة الإنتاجية، ودرجة العدالة، ودرجة النمو. (٩) يقارن بين الدور والمسؤوليات التي تقوم بها الحكومة (الدولة) في كل نظام من الأنظمة.	السلع والخدمات المختلفة.		
(١) يبين عمليات التبادل التي تتم بين الدول، ويصف أنواع عمليات التبادل (التجارة أو المقايضة) التي تتم بين الدول. (٢) يقدم بعض الأمثلة لعمليات التبادل القديمة والحديثة. (٣) يفسر الأسباب التي تدفع الأفراد والدول للقيام بهذا التبادل. (٤) يصف عمليات التبادل القائمة على القود (٥) يوضح المنافع التي للأفراد والدول عند أقام عمليات التبادل أو التجارة الدولية، خاصة عندما يتم تقليل الجواخر وتقليل صعوبات التجارة الدولية. (٦) يقدم تبريرات عن أهمية التجارة الحرة (٧) يحدد الصعوبات التي كانت تواجهها التجارة في دولته أو دولة ما خلال فترة تاريخية معينة. (٨) يحدد قائمة بالسلع المستوردة في دولته والدولة المنتجة لها. (٩) يحدد أهم السلع التي يتم إنتاجها في دول مختلفة، ويسمي الدول التي يتم تصدير هذه السلع لها. (١٠) يصف حال دولة ما إذا لم يتبادل أفرادها السلع والخدمات مع أفراد الدول الأخرى. (١١) يحدد القوانين السياسية والاقتصادية التي تفرضها الدولة على استيراد بعض السلع.	إن الجوافر الإيجابية والسلبية تجعل الأفراد	التجارة وفوائدها	المعيار الرابع
(١) بعد قائمة بالجوافر بالحوافر التي سيحصل عليها موظف ما نتيجة عمله المنجز.	إن الجوافر الإيجابية والسلبية تجعل الأفراد	الحوافر	المعيار

المعيار السادس	التخصص والتجارة الدولية	المعيار السادس
(٢) بعد قائمة بالعقارب (الجراء) الذي سيحصل عليه موظف ما نتيجة تقصيره في عمله. (٣) يعطي أمثلة لحوافز مختلفة يمكن أن تعطى عند القيام بعمل ما بشكل متميز. (٤) يصنف الحوافز ضمن مجموعتين: حوافز إيجابية وحوافز سلبية. (٥) يصنف الحوافز ضمن مجموعتين: حوافز مالية وحوافز غير مالية. (٦) يضع قائمة بالحوافز المالية وغير المالية لعمل ما. (٧) يقارن بين الحوافز التي يحصل عليها الأفراد الذين يعملون في نشاط خدمي، والأفراد الذين يعملون في مشروع صغير، والذين يعملون في شركات كبيرة. (٨) يفسر الأسباب التي تجعل الأفراد يختارون نشاط أو عمل معين دون غيره. (٩) يحلل تأثير كل من: زيادة الحد الأدنى للأجور، وضع نظام جديد للضرائب، تغيير معدلات الفائدة، على كل من: المستهلكين، والمنتجين، والعمال، والمُدخرون، والمستثمرين.	ينتوّن بالطريقة التي يجب أن يستجيبوا بها لموقف معين.	عندما تخصص الدول أو الأفراد في سلعة أو خدمة ما، فإنهم ينتجونه بتكلفة أقل ومن ثم استبداله مع الأطراف الأخرى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كل من الإنتاج والاستهلاك
(١) يسمى بعض الأفراد أو الشركات أو الدول المتخصصة في إنتاج سلعة أو خدمة ما. ويسمى السلع والخدمات التي يستهلكونها ويطلبونها، ولكنهم لا ينتجونها، لبيان أن المنتجين ينتجون ما لا يستهلكونه ويستهلكون ما ينتجه الآخرون. (٢) يحدد العمليات والمهام المختلفة التي يجب أن يقوم بها المنتج لإنتاج سلعة ما. (٣) يفسر الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج عندما تخصص كل مجموعة في إنتاج سلعة أو خدمة معينة. (٤) يقارن بين التخصص والاستقلال. (٥) يفسر الأسباب التي تجعل دولة ما تنتج سلعة معينة بكميات كبيرة ودولة أخرى تنتج سلعة أخرى بكميات كبيرة. (٦) يفسر كيف أن للضرائب والرسوم الجمركية أثر على كل مما يأتي: استيراد السلع وإنتاجها محلياً. (٧) يسمى ثلاث سلع تستطيع دولته إنتاجها، ولكن من الأفضل لها أن تستوردها من الخارج لأنها تحصل عليها بتكلفة أقل. (٨) يبين الدولة التي يجب أن تخصص في إنتاج السلعة معينة، وتستورد سلعة أخرى. (٩) يبين التكاليف الأخرى التي قد تحملها الدولة عند القيام بعملية التبادل للسلع والخدمات. (١٠) يبين كيف أن لتوفير خدمات معينة كالنقل والدفع الإلكتروني أثر في تشجيع التجارة الدولية (التبادل) بين الدول.		

(١١) يطبق المفاهيم الخاصة بتكلفة الفرصة البديلة على بعض حالات إنتاج السلع والخدمات.			
المعيار السابع	الأسواق، الأسعار وتحديد الكميات	تنشأ الأسواق عندما يتفاعل كل من المنتج والمستهلك معاً. وهذا التفاعل يتطلب تحديد أسعار للسلع والخدمات وتحديد حجم الكميات المنتجة من السلع والخدمات والتوفرة بشكل محدود.	(١) يسمى بعض الأسواق التي تتطلب ضرورة أن يتقابل فيها كل من البائع والمشتري وأسمي أسواقاً أخرى ليس من الضرورة أن يتقابل فيها البائع والمشتري
			(٢) يعرف السوق، ويفسر كيف تتكون الأسواق
			(٣) يعرف السعر ويبين كيف يحصل عليه الفرد، ولماذا يدفعه في مقابل السلع والخدمات؟
			(٤) يفسر كيف أن التخصص وتقسيم العمل يزيد من إنتاجية العمال (الأيدي العاملة).
			(٥) يبين كيف أن التفاعل بين البائعين والمشتريين يحدد أسعار السلع الضرورية في السوق.
			(٦) يفسر الأسباب التي تجعل الأفراد يدفعون مبالغ أكبر للحصول على سلع وخدمات معينة
			(٧) يستخدم جدول الطلب و جدول العرض في بيان السعر المناسب لسلعة ما في السوق.
			(٨) يعطي أمثلة عن سلع تم تخفيض أثمانها؛ لأن الباعة لم يتمكنوا من بيع كل ما لديهم منها، ويعطي أمثلة عن سلع تم رفع أثمانها بسبب الطلب التزايد عليها من المستهلكين.
			(٩) يوضح المقصود بسعر العرف، وأثر العرض والطلب على قيمة عملة ما.
			(١٠) يفسر الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عجز في سلعة ما.
			(١١) يفسر الأسباب التي تؤدي إلى حدوث فائض في سلعة ما، وما زال المنتج يعرضها للبيع.
			(١٢) يصف كيف سيتأثر كل من البائع والمشتري عند بيع سلعة أو خدمة معينة في حالة انخفاض قيمة العملة
المعيار الثامن	وظيفة الأسعار في نظام السوق	تعتبر الأسعار مؤشراً لكل من البائع والمشتري، فعند تغير الطلب والعرض تتغير الأسعار وتتغير التوقعات.	(١) يحسّد سلوك المستهلكين عند ارتفاع سعر سلعة أو خدمة ما، ويفسر الأسباب التي تجعلهم يشترون كميات أقل من هذه السلعة أو الخدمة عند ارتفاع سعرها
			(٢) يحدد سلوك البائعين عند ارتفاع سعر سلعة أو خدمة ما، ويفسر الأسباب التي تجعلهم ينتحون أو يبيعون أكثر من هذه السلعة أو الخدمة والتي ارتفع ثمنها.
			(٣) يتوصل إلى العلاقة بين السعر والتكلفة والكمية المطلوبة أو المعروضة لسلعة أو خدمة ما.
			(٤) يسمى بعض السلع أو الخدمات البديلة في حالة ارتفاع سعر السلع والخدمات الأصلية.
			(٥) يفسر الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض سعر سلعة بسبب انخفاض سعر سلعة أخرى.
			(٦) يفسر أسباب قرارات وسلوك المستهلكين والمشتريين عند ارتفاع سعر سلعة ما، وقراراتهم وسلوكهم عند انخفاض سعر سلعة ما.
			(٧) يتنبأ بالتغيرات التي يمكن أن تحدث في الكمية المطلوبة أو المعروضة لسلعة أو خدمة ما نتيجة لبعض المتغيرات

الأخرى مثل: الدخل، أسعار السلع الأخرى، أدواق المستهلكين، أسعار عوامل الإنتاج...إلخ. (٨) يسمى بعض السلع أو الخدمات التي ارتفع سعرها أو انخفض نتيجة للتغير في العرض والطلب عليها، وبيان أثر هذا التغير في الأسعار على كل من الإنتاج والاستهلاك. (٩) يعصف ما يمكن حدوثه في حال تدخل الحكومة في الحد الأقصى والحد الأدنى للأسعار.		
(١) يعد قائمة بأكثر عدد ممكن من المنافسين في مجتمعه. (٢) يوضح الأثر على كل من: الأسعار والأرباح والخدمات والكميات إذا تم افتتاح متحدر منافس في نفس المنطقة. (٣) يعطي أمثلة عن أنواع المنافسة التي تحدث في مشروع ما. (٤) يفسر الأسباب التي تجعل المتحدرين يرفعون الأسعار عندما يتنافس المستهلكون على سلعة ما، ويبين الأثر على الأسعار في حال زيادة الطلب على سلعة ما. (٥) يحدد عدد المتحدرين والمستهلكين لبعض السلع والخدمات ويبين العلاقة بين عدد البائعين وعدد المستهلكين وبين مستويات المنافسة. (٦) يبين الدوافع الذاتية عند الأفراد لشراء سلعة ما ويبين أثرها على تنمية وتطوير وإعاش السوق والمنافسة النشطة بين المتحدرين والبائعين على السوق. (٧) يبين أثر مستويات المنافسة على مدى إمكانية افتتاح مشاريع أخرى مشابهة. (٨) يبين أثر مستويات المنافسة على كل ما يلي: مدى إمكانية توفير معلومات عن المستهلكين، معرفة الطلب على هذه السلعة، الأسعار التي ستدفع للسلعة، السلع البديلة. (٩) يبين كيف أن الاتفاق على الأسعار بين كل من البائعين والمتحدرين سيقلل من التنافس. (١٠) يكسب تقريراً بسيطاً عن تأثير بعض الصناعات على التنمية الاقتصادية، والمنافسة، والتطور التكنولوجي، وفرض العمل.	المنافسة بين البائعين تقلل من التكلفة والأسعار وبالتالي تشجعهم على توفير ما يفضله المستهلك ويكون قادراً على شرائه، كما إن المنافسة بين المتحدرين ترفع الأسعار وبالتالي يتم توفير سلع وخدمات إلى من يدفع أكثر.	المنافسة
(١) بين العلاقة الموجودة بين الادخار والقاعدة الحصيلة والعلاقة بين الاقتراض ودفع الفائدة. (٢) يعد ميزانية لمصروفه الشخصي (لتخطيط المصروف الشهري) من خلال بيان كيف وكم سينفق على كل ما يلي: السلع والخدمات التي يريدون شرائها، عمل خيري، ادخار جزء منه. (٣) يقدم عرضاً يوضح فيه الدور التي تلعبه البنوك والمؤسسات المالية كوسيط بين المدخرين والمقترضين والمستثمرين.	إشراك المنشآت في السوق تساعد الأفراد والمجموعات في تحقيق أهدافهم. أبرز الأمثلة على هذه المؤسسات هي منشآت الأعمال، وثقافات الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، ومسائل	وظائف المؤسسات الاقتصادية المعايير المعاصرة

(٤) يحدد المؤسسات غير الربحية (التي لا تهدف إلى ربح) في المجتمع، ويفسر لماذا يتم إعطاؤها من دفع الضرائب. (٥) يقدم تفسيراً حول كيف أن حقوق الملكية، وعقد الصفقات، وقياس أسعار الصرف، وقوانين تسديد الديون تؤثر على الأفراد ودوافعهم لإنتاج وتبادل السلع والخدمات. (٦) يشرح المفصود بالدمج بين الشركات. (٧) يبين أهمية ومميزات وفوائد عملية الدمج.	الأعلام، ومنظمات حماية المستهلك والبيئة.		
(١) يسمي أشياء مختلفة استخدمت كقود في العصور القديمة في بلده وفي بلدان مختلفة. (٢) يفسر الأسباب التي تقل تجعل الناس يقبلون أشياء معينة كقود وأخرى لا يقبلوها. (٣) يعد قائمة ببعض السلع التي يرغب في شرائها، ويصف الرسائل التي سيستخدمها للحصول على هذه السلع دون استخدام النقود. ويفسر السبب الذي يجعل النقود تسهل عملية الحصول على هذه السلع. (٤) يقدم التبرير الذي يجعله يختار سلعة معينة ويترك الأخرى. (٥) يبين أن النقود عبارة عن وسيلة للحصول على الموارد الطبيعية والسلع الرأسمالية والموارد البشرية والتي هي بدورها تقوم وتسهم في إنتاج السلع والخدمات. (٦) يحدد العملات التي نحتاجها لشراء ما نرغب فيه من بعض البلدان (٧) يفسر الوظائف المختلفة للنقود (٨) يبين كيف أن نجاح البنوك يعتمد على المدخرات والقروض، ويفسر السبب الذي يزيد من طلب البنوك على النقود في حالة إفراطها والسبب الذي يقلل من طلب البنوك على النقود في حالة إعادة وتسديد قيمة القرض.	سهلت النقود عمليات كثيرة كالتيبادل، أو الاستعارة، والاقتراض، والادخار والاستثمار، والمقارنة بين قيم السلع والخدمات.	وظائف النقود	المعيار الحادي عشر
(١) يحدد معدلات الفائدة المفروضة حالياً على أقساط المدخرات بأنواعها المختلفة، ومعدلات الفائدة المفروضة على أقساط القروض بأنواعها المختلفة. (٢) يحدد معدلات الفائدة المحسوبة على القروض، ويفسر الأسباب التي تجعل معدلات هذه الفائدة ترتفع وتخفض. (٣) يجمع بيانات عن معدلات التضخم ومعدلات الفائدة لأقساط القروض والمدخرات خلال فترة معينة، ويستخدمها للتنبؤ بمعدلات التضخم ومعدلات الفائدة لأقساط القروض والمدخرات للقادمة (٤) يفسر الأسباب التي تجعل البنوك تدفع الفائدة للأفراد الذين يدخرون النقود وتفرض فائدة على الأفراد الذين يقترون النقود. (٥) يفسر أسباب اختلاف معدلات الفائدة على أنواع القروض المختلفة	التفسير في معدلات الفائدة (والزيادة والانخفاض) بهدف الموازنة بين الادخار والاقتراض، والتكيف مع التضخم، وهذه الأمور من شأنها أن تؤثر على تحديد وإنتاج الموارد النادرة في الحاضر والمستقبل.	وظائف معدلات الفائدة	المعيار الثاني عشر

(٦) يفسر لماذا ترفع الحكومة معدلات الفائدة في بعض الأحيان			
(١) يعرف الموارد البشرية كبد عاملة ويحدد السبع والخدمات التي ينتجوها. (٢) يجمع ويحلل بيانات ومعلومات عن الأسباب التي دفعت الأفراد للعمل. (٣) يفسر لماذا تدفع أجور أو رواتب إلى الأيدي العاملة، وبين لماذا يلبأ صاحب العمل إلى عرض السلع والخدمات التي لديه بأسعار مرتفعة لتغطية تكاليف إنتاجه وتغطية الرواتب والأجور التي يدفعها لموظفيه. (٤) يحدد المصادر التي يحصل منها الأفراد على دخلهم، وذلك بهدف الوصول إلى حجم الأفراد الذين يحصلون على دخل نظير اشتراكهم في العملية الإنتاجية (من عملهم).	يستحدد دخل معظم الأفراد حسب قيم الموارد الإنتاجية التي يبيعونها. أما الدخل الذي يجنيه القوي العاملة فيعتمد على قيمة وأهمية إنتاجهم في السوق ومدى كفاءتهم الإنتاجية	وظيفة وأهمية الموارد في تنمية الدخل	المعيار الثالث عشر
(٥) يبين الفرق بين الراتب والأجر (٦) يتخذ قراراً بشأن المعايير التي يجب أن تتوفر في الأشخاص المتقدمين لوظيفة معينة، ويفسر أسباب اختياره لهذه المعايير.			
(٧) يحدد إحدى الوظائف، ويبحث عن المؤهلات العلمية التي تتطلبها والدخل المطلوب لها. (٨) يراجع دخل الوظائف خلال السنة الماضية لكل من قطاع الخدمات وقطاع الإنتاج، ويفسر كيف إن التغير في البنية الاقتصادية والتكنولوجيا والدخل القومي والأسعار والقطاع الحكومي والتغيرات الأخرى أثرت على الدخل الذي يحصل عليه الأفراد في قطاع الخدمات وقطاع الإنتاج.			
(٩) يفسر تأثير الزيادة في الأجور والإقبال على العمل، ويفسر تأثير زيادة العرض للأيدي العاملة وزيادة طلبهم ورغبتهم في العمل. (١٠) يرسم مخططاً بيانياً يوضح فيه أثر التغيرات في أسعار الموارد على كل من المنتجين والعمال في وحدة إنتاجية معينة.			
(١١) يعدد ثلاث من الوظائف المتوقع لها النجاح والاستمرارية وأخرى متوقع لها الفشل والتلاشي ويفسر السبب في ذلك. (١٢) يبين الفرق بين التوزيع الوطني والتوزيع الشخصي للدخل.			
(١) يعرف المقصود بالمنظم، وخصائصه. (٢) يبين دور المنظم في حل المشكلات وقدرتهم على تعريف السلع الجديدة أو المطورة. (٣) يقارن بين ما يحصل عليه المنظم من فوائد وما يقابلها من خسائر وتكاليف، وبيان الجوافر أو الدوافع التي تجعله يتحمل المخاطرة.	المنظمون (أرباب العمل) هم الذين يتحملون مخاطرة تنظيم عوامل الإنتاج لصناعة السلع والخدمات، والربح هو الدافع الأساسي لهم لتحمل المخاطرة.	الربح والمنظم	المعيار الرابع عشر

(٤) يحل السريح والتكلفة لمشروع ما، ويكتب تقريراً لأحد الباعة أو المنظّمون بين فيه أن المنظّم أو البائع يجني الربح عندما يكون إجمالي إيراداتهم أكثر من إجمالي تكاليفهم. (٥) يحدد أحد المشاريع في دولته أو محافظته أو قريته تم إقفاله ولم يستمر في نشاطه ويحدد الأسباب التي أدت إلى إقفاله. (٦) يحدد الدوافع غير المالية التي تدفع المنظّمون وتخفّضهم في مشاريعهم بشكل عام، وتحديد المخاطر والإحاطات التي قد يواجهونها. (٧) يحدد كيف أن القرارات التي يتخذها المنظّم تؤثر على فرص العمل. (٨) يفسر كيف أن نشاط المنظّم يتأثر بقوانين الضرائب وتأثيرها على الدخل الذي يحصل عليه من الربح واستثمار رأس المال.			
(١) يوضح الطرق التي تطور بها الرأسمال البشري (٢) يفسر الأسباب التي تجعل الأفراد يحتاجون إلى التدريب والتعليم في الأعمال التي يقومون بها. (٣) يحلل بيانات عن إنتاجية العامل ومستواه المعيشي. (٤) يستخدم مخططاً بيانياً يبين العلاقة بين الإنتاجية والمستوى المعيشي. (٥) يحسب إنتاج نشاط ما ويحلل التغيرات التي ستحصل إذا تم الاستثمار في الرأسمال البشري والاستثمار في السلع الرأسمالية. (٦) يعد قائمة من خمس سلع ظهرت جديدة في السوق وتم تطويرها خلال الـ ٢٥ سنة السابقة، ويفسر كيف أن التغيرات التكنولوجية ساهمت في إنتاج هذه السلع الجديدة. (٧) يحلل الدخل القومي الصافي لفترات مختلفة، ويحدد الفترات (السنوات) التي نما فيها الدخل القومي، ويحدد العناصر التي ساهمت في تسمية الدخل القومي وزيادته. (٨) يقارن بين مستويات معيشة الأفراد في دولته، ويفسر العلاقة بين زيادة الإنتاجية، والتكنولوجيا، ومستويات المعيشة. (٩) يصف كيف أن تسمية قطاع إنتاج معين تؤثر على التوظيف والربح في هذا القطاع. (١٠) يبين الإيجابيات والسلبيات من عملية الاستثمار في نشاط معين. (١١) يفسر أثر كل من حقوق الطبع في إنتاج الموسيقى وأثر براءة الاختراع في إنتاج الأدوية على الإنتاجية في هذه المجالات.	الاستثمار في المصانع والآلات الإنتاجية، والتكنولوجيا الحديثة، والصحة والتعليم، وتدريب الأفراد يمكن المجتمعات والدول من رفع مستوياتهم المعيشي مستقبلاً.	التنمية	المعيار الخامس عشر

(١) يعد قائمة بالسلع والخدمات التي توفرها الدولة، ويشرح كيف يتم تمويل هذه السلع والخدمات. (٢) يفسر الدور الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد. (٣) يفسر أسباب تخصيص حصيلة الضرائب لتمويل كل الخدمات العامة، ويفسر سبب عدم توفر هذه الخدمات لولا وجود الحكومة. (٤) يفسر أسباب قيام الحكومة ببيع بعض ممتلكاتها وأثر ذلك على كل من المستهلكين، والموظفين. (٥) يقارن بين المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وبين المجالات المختلفة لنفقات الدولة العامة. (٦) يستخدم الرسم البياني لعرض أهم المصادر التي تمثل إيرادات الدولة العامة، وأهم المجالات التي تمثل نفقات الدولة العامة. (٧) يعرف المقصود بالسياسة الاقتصادية، ويحدد ما ثلاث من السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة مع إعطاء مثال عن كل سياسة. (٨) يعرف المقصود بحقوق الملكية ويوضح دور الحكومة في المحافظة عليها. (٩) يفسر سبب التدخل الحكومي في قضايا معينة. (١٠) يفسر الأسباب التي تجعل الدولة تخصص الأموال العامة (التي تحصل عليها من الأفراد) لتمويل بعض الخدمات، والسبب الذي يجعلها تفرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع. (١١) يصف بعض برامج المساعدة الحكومية، ويفسر سبب توفير هذه البرامج من قبلها، وتحديد المستفيد منها، ومن هم الذين يتحملون تكاليف تمويل هذه البرامج. (١٢) يناقش تكاليف ومنافع توفير بعض الخدمات مجانباً كالتعليم، ويحدد من المنفعة ومن الذي يتحمل التكاليف. (١٣) يحلل التكاليف والمنافع التي ستجنيها الدولة من إجراء إدخال العاطلين عن العمل في برامج تدريبية.	إن للدولة دور اقتصادي في السوق، فالسياسات الحكومية المنبعا عادة ما تكون متنافعة أكثر من تكاليفها. فالحكومات هي المسؤولة عن توفير الدفاع المدني، الاهتمام بقضايا البيئة، وحماية حقوق الملكية، تحاول خلق المنافسة في السوق.	دور ووظائف الحكومة	المعيار السادس عشر
(١) يتوقع التكاليف التي سوف تفرض على الأفراد إذا تم تخفيض قيمة الضرائب وحدث توازن في الميزانية، ويفسر أسباب تعارض الأهداف السياسية مع الأهداف الاقتصادية. (٢) يفسر الأسباب التي تجعل أحد القادة السياسيين يدعم فكرة تساعد عدد قليل من أفراد المجتمع وتضر الكثيرين منهم. (٣) يفسر عدم رغبة الحكومة في رفع الضرائب على الرغم من أنها ستؤدي إلى تقليل العجز في الموازنة. (٤) يفسر الأسباب التي تجعل بعض الدول تفرض رسوماً جركية على بعض سلع الدول الأخرى	في بعض الأحيان قد تفوق التكاليف التي تتحملها الحكومة بسبب اتباع سياسة حكومية معينة المنافع التي تجنيها. وكذلك هذا بسبب الدافع لدى الرشحيين، والتصرفات الحكومية، وموظفي الحكومة، أو بسبب اهتمام فئة من الأفراد في موضوع معين يجعلهم	استخدام تحليل المنفعة والتكلفة لتقييم البرامج الحكومية	المعيار السابع عشر

			يفرضون تكاليف على العامة، أو بسبب الأهداف الاجتماعية المراد تحقيقها.
المعيار الثامن عشر	الاقتصاد الكلي، الدخل، البطالة، الأسعار	مستوى كل من الدخل العام، وتوظيف الموارد البشرية والمادية، ومستوى الأسعار في المجتمع يتأثر ويحدد بسبب التفاعل بين كل من الإنفاق والإنتاج للأسر، ووزارات الدولة، والوحدات المختلفة في المجتمع.	
		(١) يشرح المقصود بالاقتصاد الكلي، مع تقديم الأمثلة عنه. (٢) يشرح ويفسر المقصود بالدخل القومي (٣) يشرح لماذا نستطيع استخدام الدخل القومي كمؤشر للحكم على المستوى الاقتصادي للدولة، والمقارنة بين الناتج الذي حققته الدولة من سنة إلى سنة أخرى. (٤) يحدد الدخل القومي لعدة دولة، ويعد قائمة بقيمة الدخل القومي لكل دولة، ويقارنه بعدد السكان فيها، ويبين أي من هذه الدول دخلها القومي أعلى أو أقل من الأخرى. (٥) يبين وظائف ودور كل من الأسرة، الأنشطة التجارية، الحكومة في الاقتصاد. (٦) يوضح العلاقة بين الدخل القومي الحقيقي وبين المستوى المعيشي في كل دولة. (٧) يحلل أثر بعض الأنشطة كالسياحة مثلاً على الاقتصاد (٨) يصف الأثر على المستوى الاقتصادي في حال ارتفاع كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي وإجمالي الصادرات لتكون أكبر أو أقل من قيمة الناتج المحلي للسلع والخدمات.	
المعيار التاسع عشر	البطالة والتضخم	تعتبر البطالة والتضخم غير المتوقع عينا على الأفراد والأمم، وهما على اعتبارهما عيباً لبعض الأفراد إلا أنهما قد يكونان نعمة لأفراد آخرين في المجتمع. كما إن التضخم يؤثر بالسلب على كل من معدلات النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد، كما يؤثر على السياسات المالية للدولة والتي بدورها تؤثر على كل من حجم التوظيف والناتج والأسعار.	

(١١) يقدم أمثلة على كل نوع من أنواع البطالة، ويحلل الاختلافات الموجودة بينهم، وتحديد أي هذه الأنواع يشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد. (١٢) يفسر السبب وراء وجود البطالة. (١٣) يشرح المقصود بقائمة أسعار المستهلكين (CPI) consumer price index. (١٤) يحدد المتضرر والمستفيد لبعض الحالات عند حدوث ارتفاع غير متوقع في معدل التضخم بنسبة معينة. (١٥) يحدد الأصول التي يستطيع الأفراد شراءها لكي يوفرها الحماية لأنفسهم مادياً (من الناحية المالية) عند حدوث التضخم.			
(١) يقدم أمثلة لبيان الفرق بين معنى السياسات المالية والسياسات النقدية. (٢) يفسر ما إذا كانت هذه السياسات التي تم تبنيها من قبل الحكومة تؤثر على مستوى كل من الناتج والتوظيف والأسعار والثلاثة مع بعضهم البعض. (٣) يحدد السياسات المقترحة أو المتبعة لتصحيح كل مما يأتي: زيادة التوظيف، ارتفاع التضخم وتفسير اختيار هذه السياسة دون سواها. (٤) يحدد ما إذا كانت ميزانية الدولة ستكون في حالة فائض أو عجز أو موازنة وما التأثير على النشاط الاقتصادي (ضعيفاً أو قوياً أو طبيعياً). (٥) يشرح معنى أن يتم تمويل الديون الوطنية للدولة عن طريق بيع السندات الحكومية، وتحديد نسبة الديون الخارجية للدولة. (٦) يشرح الاختلاف بين العجز في الموازنة العامة وبين الديون الوطنية، ومن ثم تحديد الوقت التي تستغرقه الدولة لتسديد قيمة ديونها الوطنية باستخدام المعدل الحالي من الدخل القومي وإذا خصصت الدخل القومي لكل السنوات لتسديد هذه الديون. (٧) يفسر لماذا يظهر التضخم بعد المشاركة في فترتين من الزيادة، حيث إن حجم السلع والخدمات ثابت في الفترتين إلا أن أسعار هذه السلع في الفترة الثانية تبدأ بالارتفاع. (٨) يكتب مقالاً يوضح فيه المقصود بالسياسات النقدية، وكيف إن التغيير في هذه السياسات يؤثر على كمية عرض النقود ومعدلات الفائدة.	إن السياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل الحكومة تؤثر بشكل عام على كل من التوظيف والناتج والأسعار.	السياسات المالية والنقدية	المعيار العشريين

ملحق ٢

قائمة المعايير الرئيسية لمنهج الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية

الرقم	مجال المعيار	ما يغطيه المنهج منها	
		مغطاة	غير مغطاة
١	الندرة		✓
٢	المنفعة الحدية والتكلفة الحدية		✓
٣	تحديد السلع والخدمات		✓
٤	التجارة وفوائدها	✓	
٥	الحوافز		✓
٦	التخصص والتجارة الدولية	✓	
٧	الأسواق، الأسعار، وتحديد الكميات	✓	
٨	وظيفة الأسعار في نظام السوق		✓
٩	المنافسة		✓
١٠	وظائف المؤسسات الاقتصادية		✓
١١	وظائف النقود	✓	
١٢	وظائف معدلات الفائدة		✓
١٣	وظيفة وأهمية الموارد في تنمية الدخل		✓
١٤	الربح والمنظم		✓
١٥	التنمية	✓	
١٦	دور ووظائف الحكومة	✓	
١٧	استخدام تحليل المنفعة والتكلفة لتقييم البرامج الحكومية		✓
١٨	الاقتصاد الكلي، والدخل، والبطالة، والأسعار		✓
١٩	البطالة والتضخم	✓	
٢٠	السياسات المالية والنقدية		✓
المجموع		٧	١٣
النسب المئوية		%٣٥	%٦٥

ملحق ۳

استمارة تحليل
تتضمن قائمة معايير منهج الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية
(المعايير الفرعية)

المعيار الأول				
مجال المعيار: الندرة				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
إن عوامل الإنتاج محدودة ونادرة، لذلك فالأفراد لا يستطيعون تلبية جميع احتياجاتهم من السلع والخدمات مما يحتم عليهم اختيار بعض هذه السلع والخدمات والتضحية ببعض الآخر.	(١) يختار البدائل التي تناسبه، ويفسر الأسباب التي دفعته لاختيارها. (٢) يضع قائمة بالحاجات الإنسانية المختلفة ويسمي السلع والخدمات المختلفة التي تشبع كل حاجة. (٣) يعد قائمة بالسلع التي يستهلكها هو وأفراد أسرته. (٤) يعدد قائمة بالخدمات التي يحتاجونها هو وأفراد أسرته. (٥) يفسر الأسباب التي تدفع الفرد لعملية الاختيار. (٦) يعطي مثلاً عن الاستخدامات المختلفة لبعض عوامل الإنتاج وليكن الأرض أو رأس المال أو التنظيم. (٧) يعد قائمة بالبدايل المتاحة ويختار أحدها ويبين التضحيات المقدمة عند اختيار بديل معين. (٨) يصف موقف يتطلب الاختيار، ويتخذ القرار المناسب، ويحدد تكلفة الفرصة البديلة للقرار المتخذ. (٩) يعرف المستهلك ويسمي السلع والخدمات التي قد يستهلكها الأفراد كل حسب الزمان والمكان الذي يعيش فيه. (١٠) يعطي أمثلة لكل من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والسلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج سلعة ما. (١١) يستخدم خريطة للموارد المتاحة بالدولة التي ينتمي لها، وتسمي الموارد الموجودة فيها. (١٢) يعطي أمثلة عن الموارد البشرية المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات. (١٣) يعطي أمثلة للوسائل المستخدمة لتطوير الموارد البشرية			

			(الرأسمال البشري). (١٤) يوضح المقصود بالسلع الرأسمالية. (١٥) يعطي أمثلة عن السلع الرأسمالية المستخدمة في مدرسته وبلده ومجتمعه. (١٦) يختار أحد المشاريع المملوكة لأحد المنظمين، ويبين الموارد الإنتاجية التي تستخدم لإنتاج السلع والخدمات في مشروعه. (١٧) يعد قائمة لخمس من منتجين السلع وخمس من منتجي الخدمات. (١٨) يعد بمشاركة زملائه قائمة بـ ٣٠ عمل خيري يمكن إنجازها، ويفسر الأسباب التي يمكن أن تعيق تنفيذها. (١٩) يضع قائمة بأربعة مشاريع تحتاجها قريته، ويوضح الأسباب التي تجعله يختار اثنين منها، ويصف التوضيحات المقدمة عند القيام بالاختيار، ويبين تكلفة الفرصة البديلة لعملية الاختيار. (٢٠) يحدد المعايير أو المواصفات التي تريدها في الحاسب الآلي الذي ينوي شراءه، ويختار حاسب آلي معين من بين البدائل المتاحة، ويحدد التوضيحات المقدمة عند شراء هذا الحاسب دون سواه. (٢١) يحلل النتائج المترتبة عند اختياره عدم الدراسة لامتحان النهائي، ويقدم وصفاً للنتائج التي ستترتب على هذا القرار ومتى سيتأثر بهذه النتائج. (٢٢) يجد حلاً لمشكلة ما يعاني منها زملاؤه في الصف، ويحدد تكلفة الفرصة البديلة لاختيار حل دون سواه، والمقارنة بين الحلول المختلفة، ويفسر أسباب اختلاف وجهات النظر عند كل طالب حول الحلول المقدمة. (٢٣) يفسر كيف سيقبل الدخل الذي تحصل عليه لمدرسة الثانوية عندما تقرر العمل بـ ٢٠ ساعة أسبوعياً. (٢٤) يفسر كيف أن زيادة الحد الأدنى للرواتب يقلل من دخل الأفراد الذين يرجحون أو يجنون الحد الأدنى من الأجور.
--	--	--	---

المعيار الثاني				
مجال المعيار: المنفعة الحدية والتكلفة الحدية				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
تتطلب عملية اتخاذ القرارات السليمة المقارنة بين التكلفة والمنافع التي سيحنيها الفرد عند اتخاذ قراره دون سواه.	(١) يضع قائمة بالتكاليف التي يتحملها الفرد عندما يشتري شيء ما. (٢) يضع قائمة بالمنافع التي سيحنيها الفرد عندما يشتري شيء ما. (٣) يوضح كيف سينفق مبلغاً من المال على أكثر من نشاط (الذهاب للسينما - شراء بيتزا) لتحقيق أقصى إشباع لحاجاته (٤) يفسر لماذا لا يستطيع عند نقطة معينة أن يأكل أو يشتري أو يستهلك قطعة إضافية من البيتزا مثلاً؟ (٥) يطبق قانون المنفعة الحدية والتكلفة الحدية لإيجاد مقدار التلوث مثلاً لمصنعين يخصصان تكاليف مختلفة لتقليل هذا التلوث. (٦) يقرر عدد العمال التي يجب توظيفهم لتحقيق أقصى ربح ممكن لمشروع ما، والمقارنة بين التكاليف التي سيتحملها صاحب المشروع عند توظيف كل عامل مع الإيرادات الإضافية التي سيحنيها من توظيف كل عامل. (٧) يستخدم قانون المنفعة الحدية والتكلفة الحدية لوضع اقتراحات لمشروع ما، وقيمتها، ويختار أفضلها، ويفسر لماذا هي أفضل المقترحات المعروضة؟			

المعيار الثالث				
مجال المعيار: تحديد السلع والخدمات				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
يستخدم الأفراد طرق مختلفة لتحديد وإنتاج السلع والخدمات، فالأفراد يعملون أمافردياً أو جماعياً لاختيار الطريقة المثلى التي تمكنهم من إنتاج السلع والخدمات المختلفة.	(١) يضع خططاً مختلفة لتنفيذ نشاط ما، ويصف المنافع التي يحصل عليها والخسائر التي يتكبدها من جراء الخطة التي طبقها. (٢) يفسر كيف أنه لا يوجد ما يرضي ويشبع جميع الحاجات الإنسانية بنفس المقدار. (٣) يقارن بين الإيجابيات والسلبيات للطرق المختلفة لتحديد مجموعة من السلع والخدمات التي يختارها. (٤) يصف كيف يتم تحديد حجم المعروض من سلع وخدمات معينة. (٥) يوضح ماذا نتج؟ وكيف نتج؟ ولمن نتج؟ (٦) يعدد الموارد المستخدمة في إنتاج سلع معينة، ويسمي السلع الأخرى التي يمكن إنتاجها باستخدام نفس الموارد. (٧) يتعرف على النظم الاقتصادية المتبعة في دول مختلفة، ويختار دولة معينة لديها كفاءة في توزيع مواردها ويفسر لماذا اعتبرت هذه الدولة أفضلهم، ويبين القوانين التي تضعها هذه الدولة فيما يخص بعض الأنشطة، ويحدد أفضل هذه القوانين لكل دولة. (٨) يقارن بين النظم الاقتصادية من حيث السلبيات والإيجابيات لكل نظام اقتصادي من حيث: درجة الحرية، والكفاءة الإنتاجية، ودرجة العدالة، ودرجة النمو. (٩) يقارن بين الدور والمسؤوليات التي تقوم بها الحكومة (الدولة) في كل نظام من الأنظمة.			

المعيار الرابع				
مجال المعيار: التجارة وفوائدها				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
تتم التجارة بين الأطراف عندما تتوقع هذه الأطراف المشتركة الحصول على ربح وفائدة من قيام التجارة بينهم، والتجارة هنا إما أن تكون بين الأفراد والمؤسسات داخل حدود الدولة أو خارج حدودها.	(١) يبين عمليات التبادل التي تتم بين الدول، ويصف أنواع عمليات التبادل (التجارة أو المقايضة) التي تتم بين الدول. (٢) يقدم بعض الأمثلة لعمليات التبادل القديمة والحديثة. (٣) يفسر الأسباب التي تدفع الأفراد والدول للقيام بهذا التبادل. (٤) يصف عمليات التبادل القائمة على النقود (٥) يوضح المنافع التي الأفراد والدول عند أتمام عمليات التبادل أو التجارة الدولية، خاصة عندما يتم تقليل الحواجز وتقليل صعوبات التجارة الدولية. (٦) يقدم تبريرات عن أهمية التجارة الحرة (٧) يحدد الصعوبات التي كانت تواجهها التجارة في دولته أو دولة ما خلال فترة تاريخية معينة. (٨) يعد قائمة بالسلع المستوردة في دولته والدولة المنتجة لها. (٩) يحدد أهم السلع التي يتم إنتاجها في دول مختلفة، ويسمي الدول التي يتم تصدير هذه السلع لها. (١٠) يصف حال دولة ما إذا لم يتبادل أفرادها السلع والخدمات مع أفراد الدول الأخرى. (١١) يحدد القوانين السياسية والاقتصادية التي تفرضها الدولة على استيراد بعض السلع.			

المعيار الخامس				
بمجال المعيار:				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
إن الحوافز الإيجابية والسلبية تجعل الأفراد يتنبئون بالطريقة التي يجب أن يستجيبوا بها لموقف معين.	(١) يعد قائمة بالحوافز التي سيحصل عليها موظف ما نتيجة عمله المتميز. (٢) يعد قائمة بالعقاب (الجزاء) الذي سيحصل عليه موظف ما نتيجة تقصيره في عمله. (٣) يعطي أمثلة لحوافز مختلفة يمكن أن تعطى عند القيام بعمل ما بشكل متميز. (٤) يصنف الحوافز ضمن مجموعتين: حوافز إيجابية وحوافز سلبية. (٥) يصنف الحوافز ضمن مجموعتين: حوافز مالية وحوافز غير مالية. (٦) يضع قائمة بالحوافز المالية وغير المالية لعمل ما. (٧) يقارن بين الحوافز التي يحصل عليها الأفراد الذين يعملون في نشاط خدمي، والأفراد الذين يعملون في مشروع صغير، والذين يعملون في شركات كبيرة. (٨) يفسر الأسباب التي تجعل الأفراد يختارون نشاط أو عمل معين دون غيره. (٩) يحلل تأثير كل من: زيادة الحد الأدنى للأجور، وضع نظام جديد للضرائب، تغيير معدلات الفائدة، على كل من: المستهلكين، والمنتجين، والعمال، والمدخرون، والمستثمرون.			

المعيار السادس				
مجال المعيار: التخصص والتجارة الدولية				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
عندما تخصص الدول أو الأفراد في سلعة أو خدمة ما، فإنهم ينتجون بتكلفة أقل ومن ثم استبداله مع الأَطراف الأخرى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كل من الإنتاج والاستهلاك	(١) يسمي بعض الأفراد أو الشركات أو الدول المتخصصة في إنتاج سلعة أو خدمة ما. ويسمى السلع والخدمات التي يستهلكونها ويطلبونها، ولكنهم لا ينتجونها، لبيان أن المنتجين ينتجون ما لا يستهلكونه ويستهلكون ما ينتجه الآخرون. (٢) يحدد العمليات والمهام المختلفة التي يجب أن يقوم بها المنتج لإنتاج سلعة ما. (٣) يفسر الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج عندما تخصص كل مجموعة في إنتاج سلعة أو خدمة معينة. (٤) يقارن بين التخصص والاستقلال. (٥) يفسر الأسباب التي تجعل دولة ما تنتج سلعة معينة بكميات كبيرة ودولة أخرى تنتج سلعة أخرى بكميات كبيرة. (٦) يفسر كيف أن للضرائب والرسوم الجمركية أثر على كل مما يأتي: استيراد السلع وإنتاجها محلياً. (٧) يسمي ثلاث سلع تستطيع دولته إنتاجها، ولكن من الأفضل لها أن تستوردها من الخارج لأنها تحصل عليها بتكلفة أقل. (٨) يبين الدولة التي يجب أن تخصص في إنتاج السلعة معينة، وتستورد سلعة أخرى. (٩) يبين التكاليف الأخرى التي قد تتحملها الدولة عند القيام بعملية التبادل للسلع والخدمات. (١٠) يبين كيف أن لتوفير خدمات معينة كالنقل والدفع الإلكتروني أثر في تشجيع التجارة الدولية (التبادل) بين الدول. (١١) يطبق المفاهيم الخاصة بتكلفة الفرصة البديلة على بعض حالات إنتاج السلع والخدمات.			

المعيار السابع				
مجال المعيار: الأسواق، الأسعار وتحديد الكميات				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
تنشأ الأسواق عندما يتفاعل كل من المنتج والمستهلك معاً. وهذا التفاعل يتطلب تحديد أسعار للسلع والخدمات وتحديد حجم الكميات المنتجة من السلع والخدمات والمتوفرة بشكل محدود.	(١) يسمى بعض الأسواق التي تتطلب ضرورة أن يتقابل فيها كل من البائع والمشتري ويسمى أسواقاً أخرى ليس من الضرورة أن يتقابل فيها البائع والمشتري. (٢) يعرف السوق، ويفسر كيف تتكون الأسواق. (٣) يعرف السعر ويبين كيف يحصل عليه الفرد، ولماذا يدفعه في مقابل السلع والخدمات؟ (٤) يفسر كيف أن التخصص وتقسيم العمل يزيد من إنتاجية العمال (الأيدي العاملة). (٥) يبين كيف أن التفاعل بين البائعين والمشتريين يحدد أسعار السلع الضرورية في السوق. (٦) يفسر الأسباب التي تجعل الأفراد يدفعون مبالغ أكبر للحصول على سلع وخدمات معينة. (٧) يستخدم جدول الطلب وجدول العرض في بيان السعر المناسب لسلعة ما في السوق. (٨) يعطي أمثلة عن سلع تم تخفيض أثمانها؛ لأن الباعة لم يتمكنوا من بيع كل ما لديهم منها، ويعطي أمثلة عن سلع تم رفع أثمانها بسبب الطلب المتزايد عليها من المستهلكين. (٩) يوضح المقصود بسعر الصرف، وأثر العرض والطلب على قيمة عملة ما. (١٠) يفسر الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عجز في سلعة ما. (١١) يفسر الأسباب التي تؤدي إلى حدوث فائض في سلعة ما، وما زال المنتج يعرضها للبيع. (١٢) يصف كيف سيتأثر كل من البائع والمشتري عند بيع سلعة أو خدمة معينة في حالة انخفاض قيمة العملة.			

المعيار الثامن				
مجال المعيار: وظيفة الأسعار في نظام السوق				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
تعتبر الأسعار مؤشراً لكل من البائع والمشتري، فعند تغير الطلب والعرض تتغير الأسعار وتتغير التوقعات.	(١) يحدد سلوك المستهلكين عند ارتفاع سعر سلعة أو خدمة ما، ويفسر الأسباب التي تجعلهم يشترون كميات أقل من هذه السلعة أو الخدمة عند ارتفاع سعرها. (٢) يحدد سلوك البائعين عند ارتفاع سعر سلعة أو خدمة ما، ويفسر الأسباب التي تجعلهم ينتجون أو يبيعون أكثر من هذه السلعة أو الخدمة والتي ارتفع ثمنها. (٣) يتوصل إلى العلاقة بين السعر والتكلفة والكمية المطلوبة أو المعروضة لسلعة أو خدمة ما. (٤) يسمي بعض السلع أو الخدمات البديلة في حالة ارتفاع سعر السلع والخدمات الأصلية. (٥) يفسر الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض سعر سلعة بسبب انخفاض سعر سلعة أخرى. (٦) يفسر أسباب قرارات وسلوك المستهلكين والمنتجين عند ارتفاع سعر سلعة ما، وقراراتهم وسلوكهم عند انخفاض سعر سلعة ما. (٧) يتنبأ بالتغيرات التي يمكن أن تحدث في الكمية المطلوبة أو المعروضة لسلعة أو خدمة ما نتيجة لبعض المتغيرات الأخرى مثل: الدخل، أسعار السلع الأخرى، أذواق المستهلكين، أسعار عوامل الإنتاج...إلخ. (٨) يسمي بعض السلع أو الخدمات التي ارتفع سعرها أو انخفض نتيجة للتغير في العرض والطلب عليها، وبيان أثر هذا التغير في الأسعار على كل من الإنتاج والاستهلاك. (٩) يصف ما يمكن حدوثه في حال تدخل الحكومة في الحد الأقصى والحد الأدنى للأسعار.			

المعيار التاسع				
مجال المعيار: المنافسة				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
المنافسة بين البائعين تقلل من التكلفة والأسعار وبالتالي تشجعهم على توفير ما يفضله المستهلك ويكون قادراً على شرائه، كما إن المنافسة بين المشترين ترفع الأسعار وبالتالي يتم توفير سلع وخدمات إلى من يدفع أكثر.	(١) يعد قائمة بأكبر عدد ممكن من المنافسين في مجتمعه. (٢) يوضح الأثر على كل من: الأسعار والأرباح والخدمات والكميات إذا تم افتتاح متجر منافس في نفس المنطقة. (٣) يعطي أمثلة عن أنواع المنافسة التي تحدث في مشروع ما. (٤) يفسر الأسباب التي تجعل المنتجين يرفعون الأسعار عندما يتنافس المستهلكون على سلعة ما، ويبين الأثر على الأسعار في حال زيادة الطلب على سلعة ما. (٥) يحدد عدد المنتجين والمستهلكين لبعض السلع والخدمات ويبين العلاقة بين عدد البائعين وعدد المستهلكين وبين مستويات المنافسة. (٦) يبين الدوافع الذاتية عند الأفراد لشراء سلعة ما ويبين أثرها على تنمية وتطوير وإنعاش السوق والمنافسة النشطة بين المشترين والبائعين على السوق. (٧) يبين أثر مستويات المنافسة على مدى إمكانية افتتاح مشاريع أخرى مشابهة. (٨) يبين أثر مستويات المنافسة على كل مما يلي: مدى إمكانية توفير معلومات عن المستهلكين، معرفة الطلب على هذه السلعة، الأسعار التي ستدفع للسلعة، السلع البديلة. (٩) يبين كيف أن الاتفاق على الأسعار بين كل من البائعين والمشترين سيقول من التنافس. (١٠) يكتب تقريراً بسيطاً عن تأثير بعض الصناعات على التنمية الاقتصادية، والمنافسة، والتطور التكنولوجي، وفرص العمل.			

المعيار العاشر				
مجال المعيار: وظائف المؤسسات الاقتصادية				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
إشراك المنشآت في السوق تساعد الأفراد والمجموعات في تحقيق أهدافهم. أبرز الأمثلة على هذه المؤسسات هي منشآت الأعمال، ونقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، ومنظمات حماية المستهلك والبيئة.	(١) يبين العلاقة الموجودة بين الادخار والفائدة المحصلة والعلاقة بين الاقتراض ودفع الفائدة. (٢) يعد ميزانية لمصروفه الشخصي (التخطيط للمصروف الشهري) من خلال بيان كيف وكم سينفق على كل مما يلي: السلع والخدمات التي يريدون شراءها، عمل خيري، ادخار جزء منه. (٣) يقدم عرضاً يوضح فيه الدور التي تلعبه البنوك والمؤسسات المالية كوسيط بين المدخرين والمقرضين والمستثمرين. (٤) يحدد المؤسسات غير الربحية (التي لا تهدف إلى ربح) في المجتمع، ويفسر لماذا يتم إعفاؤها من دفع الضرائب. (٥) يقدم تفسيراً حول كيف أن حقوق الملكية، وعقد الصفقات، وقياس أسعار الصرف، وقوانين تسديد الديون تؤثر على الأفراد ودوافعهم لإنتاج وتبادل السلع والخدمات. (٦) يشرح المقصود بالدمج بين الشركات. (٧) يبين أهمية ومميزات وفوائد عملية الدمج.			

المعيار الحادي عشر				
مجال المعيار: وظائف النقود				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
سهلت النقود عمليات كثيرة كالتبادل، أو التجارة، والاقتراض، والادخار، والاستثمار، والمقارنة بين قيم السلع والخدمات.	(١) يسمي أشياء مختلفة استخدمت كنقود في العصور القديمة في بلده وفي بلدان مختلفة. (٢) يفسر الأسباب التي تقبل تجعل الناس يقبلون أشياء معينة كنقد وأخرى لا يقبلونها. (٣) يعد قائمة ببعض السلع التي يرغب في شرائها، ويصف الوسائل التي سيستخدمها للحصول على هذه السلع دون استخدام النقود. ويفسر السبب الذي يجعل النقود تسهل عملية الحصول على هذه السلع. (٤) يقدم التبرير الذي يجعله يختار سلعة معينة ويترك الأخرى. (٥) يبين أن النقود عبارة عن وسيلة للحصول على الموارد الطبيعية والسلع الرأسمالية والموارد البشرية والتي هي بدورها تقوم وتسهم في إنتاج السلع والخدمات. (٦) يحدد العملات التي نحتاجها لشراء ما نرغب فيه من بعض البلدان. (٧) يفسر الوظائف المختلفة للنقود. (٨) يبين كيف أن نجاح البنوك يعتمد على المدخرات والقروض، ويفسر السبب الذي يزيد من طلب البنوك على النقود في حالة إقراضها والسبب الذي يقلل من طلب البنوك على النقود في حالة إعادة وتسديد قيمة القرض.			

المعيار الثاني عشر				
مجال المعيار: وظائف معدلات الفائدة				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
التغبيير في معدلات الفائدة (بالزيادة والانخفاض) بهدف الموازنة بين الادخار والاقتراض، والتكيف مع التضخم، وهذه الأمور من شأنها أن تؤثر على تحديد وإنتاج الموارد النادرة في الحاضر والمستقبل.	(١) يحدد معدلات الفائدة المفروضة حالياً على أقساط المدخرات بأنواعها المختلفة، ومعدلات الفائدة المفروضة على أقساط القروض بأنواعها المختلفة. (٢) يحدد معدلات الفائدة المحسوبة على القروض، ويفسر الأسباب التي تجعل معدلات هذه الفائدة ترتفع وتنخفض. (٣) يجمع بيانات عن معدلات التضخم ومعدلات الفائدة لأقساط القروض والمدخرات خلال فترة معينة، ويستخدمها للتنبؤ بمعدلات التضخم ومعدلات الفائدة لأقساط القروض والمدخرات للسنوات القادمة. (٤) يفسر الأسباب التي تجعل البنوك تدفع الفائدة للأفراد الذين يدخرون النقود وتفرض فائدة على الأفراد الذين يقتضون النقود. (٥) يفسر أسباب اختلاف معدلات الفائدة على أنواع القروض المختلفة. (٦) يفسر لماذا ترفع الحكومة معدلات الفائدة في بعض الأحيان.			

المعيار الثالث عشر				
بمجال المعيار: وظيفة وأهمية الموارد في تنمية الدخل				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
يتحدد دخل معظم الأفراد حسب قيم الموارد الإنتاجية التي يبيعونها. أما الدخل الذي تجنيه القوى العاملة فيعتمد على قيمة وأهمية إنتاجهم في السوق ومدى كفاءتهم الإنتاجية	(١) يعرف الموارد البشرية كيد عاملة ويحدد السلع والخدمات التي ينتجونها. (٢) يجمع ويحلل بيانات ومعلومات عن الأسباب التي دفعت الأفراد للعمل. (٣) يفسر لماذا تدفع أجور أو رواتب إلى الأيدي العاملة، وبين لماذا يلجأ صاحب العمل إلى عرض السلع والخدمات التي لديه بأسعار مرتفعة لتغطية تكاليف إنتاجه وتغطية الرواتب والأجور التي يدفعها لموظفيه. (٤) يحدد المصادر التي يحصل منها الأفراد على دخلهم، وذلك بهدف الوصول إلى حجم الأفراد الذين يحصلون على دخل نظير اشتراكهم في العملية الإنتاجية (من عملهم). (٥) يبين الفرق بين الراتب والأجر. (٦) يتخذ قراراً بشأن المعايير التي يجب أن تتوفر في الأشخاص المتقدمين لوظيفة معينة، ويفسر أسباب اختياره لهذه المعايير. (٧) يحدد إحدى الوظائف، ويبحث عن المؤهلات العلمية التي تتطلبها والدخل المعروض لها. (٨) يراجع دخل الوظائف خلال الـ ٢٥ سنة الماضية لكل من قطاع الخدمات وقطاع الإنتاج، ويفسر كيف إن التغير في البنية الاقتصادية والتكنولوجية والدخل القومي والأسعار والقطاع الحكومي والتغيرات الأخرى أثرت على الدخل الذي يحصل عليه الأفراد في قطاع الخدمات وقطاع الإنتاج. (٩) يفسر تأثير الزيادة في الأجور والإقبال على العمل، ويفسر تأثير زيادة العرض للأيدي العاملة وزيادة طلبهم ورغبتهم في العمل. (١٠) يرسم مخططاً بيانياً يوضح فيه أثر التغيرات في أسعار الموارد على كل من المنتجين والعمال في وحدة إنتاجية معينة. (١١) يعدد ثلاث من الوظائف المتوقع لها النجاح والاستمرارية وأخرى متوقع لها الفشل والتلاشي ويفسر السبب في ذلك. (١٢) يبين الفرق بين التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي للدخل.			

المعيار الرابع عشر				
مجال المعيار: الربح والمنظم				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
المنظمون (أرباب العمل) هم الذين يتحملون مخاطر تنظيم عوامل الإنتاج لصناعة السلع والخدمات، والربح هو الدافع الأساسي لهم لتحمل المخاطر.	(١) يعرف المقصود بالمنظم، وخصائصه. (٢) يبين دور المنظم في حل المشكلات وقدرتهم على تصريف السلع الجديدة أو المطورة. (٣) يقارن بين ما يحصل عليه المنظم من فوائد وما يقابلها من خسائر وتكاليف، وبيان الخواطر أو الدوافع التي تجعله يتحمل المخاطرة. (٤) يحلل الربح والتكلفة لمشروع ما، ويكتب تقريراً لأحد الباعة أو المنظمون يبين فيه أن المنظم أو البائع يجني الربح عندما يكون إجمالي إيراداتهم أكثر من إجمالي تكاليفهم. (٥) يحدد أحد المشاريع في دولته أو محافظته أو قريته تم إقفاله ولم يستمر في نشاطه ويحدد الأسباب التي أدت إلى إقفاله. (٦) يحدد الدوافع غير المالية التي تدفع المنظمون وتحفزهم في مشاريعهم بشكل عام، وتحديد المخاطر والإحباطات التي قد يواجهونها. (٧) يحدد كيف أن القرارات التي يتخذها المنظم تؤثر على فرص العمل. (٨) يفسر كيف أن نشاط المنظم يتأثر بقوانين الضرائب وتأثيرها على الدخل الذي يحصل عليه من الربح واستثمار رأس المال.			

المعيار الخامس عشر				
مجال المعيار: التنمية				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
الاستثمار في المصانع، والآلات، الإنتاجية، والتكنولوجيا الحديثة، والصحة والتعليم، وتدريب الأفراد يمكن المجتمعات والدول من رفع مستواهم المعيشي مستقبلاً.	(١) يوضح الطرق التي تطور بها الرأسمال البشري (٢) يفسر الأسباب التي تجعل الأفراد يحتاجون إلى التدريب والتعليم في الأعمال التي يقومون بها. (٣) يحلل بيانات عن إنتاجية العامل ومستواه المعيشي. (٤) يستخدم مخططاً بيانياً يبين العلاقة بين الإنتاجية والمستوى المعيشي. (٥) يحسب إنتاج نشاط ما ويحلل التغيرات التي ستحصل إذا تم الاستثمار في الرأسمال البشري والاستثمار في السلع الرأسمالية. (٦) يعد قائمة من خمس سلع ظهرت جديدة في السوق وتم تطويرها خلال الـ ٢٥ سنة السابقة، ويفسر كيف أن التغيرات التكنولوجية ساهمت في إنتاج هذه السلع الجديدة. (٧) يحلل الدخل القومي الصافي لفترات مختلفة، ويحدد الفترات (السنوات) التي نما فيها الدخل القومي، ويحدد العناصر التي ساهمت في تنمية الدخل القومي وزيادته. (٨) يقارن بين مستويات معيشة الأفراد في دولته، ويفسر العلاقة بين زيادة الإنتاجية، والتكنولوجيا، ومستويات المعيشة. (٩) يصف كيف أن تنمية قطاع إنتاج معين يؤثر على التوظيف والربح في هذا القطاع. (١٠) يبين الإيجابيات والسلبيات من عملية الاستثمار في نشاط معين. (٩) يفسر أثر كل من حقوق الطبع في إنتاج الموسيقى وأثر براءة الاختراع في إنتاج الأدوية على الإنتاجية في هذه المجالات.			

المعيار السادس عشر				
مجال المعيار: دور ووظائف الحكومة				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
إن للدولة دور اقتصادي في السوق، فالسياسات الحكومية المتبعة عادة ما تكون منافعها أكثر من تكاليفها. فالحكومات هي المسؤولة عن توفير الدفاع المدني، الاهتمام بقضايا البيئة، وحماية حقوق الملكية، تحاول خلق المنافسة في السوق.	(١) يعد قائمة بالسلع والخدمات التي توفرها الدولة، ويشرح كيف يتم تمويل هذه السلع والخدمات. (٢) يفسر الدور الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد . (٣) يفسر أسباب تخصيص حصيلة الضرائب لتمويل كل الخدمات العامة، ويفسر سبب عدم توفر هذه الخدمات لولا وجود الحكومة. (٤) يفسر أسباب قيام الحكومة ببيع بعض مصانعها وأثر ذلك على كل من المستهلكين، والمنتجين، والموظفين. (٥) يقارن بين المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وبين المجالات المختلفة لنفقات الدولة العامة. (٦) يستخدم الرسم البياني لعرض أهم المصادر التي تمثل إيرادات الدولة العامة، وأهم المجالات التي تمثل نفقات الدولة العامة. (٧) يعرف المقصود بالسياسة الاقتصادية، ويحدد ما ثلاث من السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة مع إعطاء مثال عن كل سياسة. (٨) يعرف المقصود بحقوق الملكية ويوضح دور الحكومة في المحافظة عليها. (٩) يفسر سبب التدخل الحكومي في قضايا معينة. (١٠) يفسر الأسباب التي تجعل الدولة تخصص الأموال العامة (التي تحصل عليها من الأفراد) لتمويل بعض الخدمات، والسبب الذي يجعلها تفرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع. (١١) يصف بعض برامج المساعدة الحكومية، ويفسر سبب توفير هذه البرامج من قبلها، وتحديد المستفيد منها، ومن هم الذين يتحملون تكاليف تمويل هذه البرامج. (١٢) يناقش تكاليف ومنافع توفير بعض الخدمات مجاناً كالتعليم، ويحدد من المنتفع ومن الذي يتحمل التكاليف. (١٣) يحلل التكاليف والمنافع التي ستجنيها الدولة من إجراء إدخال العاطلين عن العمل في برامج تدريبية.			

المعيار السابع عشر				
مجال المعيار: استخدام تحليل المنفعة والتكلفة لتقييم البرامج الحكومية				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
في بعض الأحيان قد تفوق التكاليف التي تتحملها الحكومة بسبب إتباع سياسة حكومية معينة المنافع التي تجنيها. ويحدث هذا بسبب الدافع لدى المرشحين، والتصريحات الحكومية، وموظفي الحكومة، أو بسبب اهتمام فئة من الأفراد في موضوع معين يجعلهم يفرضون تكاليف على العامة، أو بسبب الأهداف الاجتماعية المراد تحقيقها.	(١) يتوقع التكاليف التي سوف تفرض على الأفراد إذا تم تخفيض قيمة الضرائب وحدث توازن في الميزانية، ويفسر أسباب تعارض الأهداف السياسية مع الأهداف الاقتصادية. (٢) يفسر الأسباب التي تجعل أحد القادة السياسيين يدعم فكرة تساعد عدد قليل من أفراد المجتمع وتضر الكثيرين منهم. (٣) يفسر عدم رغبة الحكومة في رفع الضرائب على الرغم من أنها ستؤدي إلى تقليل العجز في الموازنة. (٤) يفسر الأسباب التي تجعل بعض الدول تفرض رسوماً جمركية على بعض سلع الدول الأخرى			

المعيار الثامن عشر				
بمجال المعيار: الاقتصاد الكلي - الدخل - البطالة - الأسعار				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
مستوى كل من الدخل العام، وتوظيف الموارد البشرية والمادية، ومستوى الأسعار في المجتمع يتأثر ويتحدد بسبب التفاعل بين كل من الإنفاق والإنتاج للأسر، ووزارات الدولة، والوحدات المختلفة في المجتمع.	(١) يشرح المقصود بالاقتصاد الكلي، مع تقديم الأمثلة عنه. (٢) يشرح ويفسر المقصود بالدخل القومي (٣) يشرح لماذا نستطيع استخدام الدخل القومي كمؤشر للحكم على المستوى الاقتصادي للدولة، والمقارنة بين الناتج الذي حققته الدولة من سنة إلى سنة أخرى. (٤) يحدد الدخل القومي لعدة دولة، ويعد قائمة بقيمة الدخل القومي لكل دولة، ويقارنه بعدد السكان فيها، ويبين أي من هذه الدول دخلها القومي أعلى أو أقل من الأخرى. (٥) يبين وظائف ودور كل من الأسرة، الأنشطة التجارية، الحكومة في الاقتصاد. (٦) يوضح العلاقة بين الدخل القومي الحقيقي وبين المستوى المعيشي في كل دولة. (٧) يحلل أثر بعض الأنشطة كالسياحة مثلاً على الاقتصاد (٨) يصف الأثر على المستوى الاقتصادي في حال ارتفاع كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وإجمالي الصادرات لتكون أكبر أو أقل من قيمة الناتج المحلي للسلع والخدمات.			

المعيار التاسع عشر				
بمجال المعيار: البطالة والتضخم				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
تعتبر البطالة والتضخم غير المتوقع عبئاً على الأفراد والأمم، وهما على اعتبارهما عبئاً لبعض الأفراد إلا أنهما قد يكونان نعمة لأفراد آخرين في المجتمع. كما إن التضخم يؤثر بالسلب على كل من معدلات النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد، كما يؤثر على السياسات المالية للدولة والتي بدورها تؤثر على كل من حجم التوظيف والنتائج والأسعار.	(١) يبين الفرق بين التضخم والانكماش. (٢) يعرف الشخص العاطل عن العمل (البطالة). (٣) يفسر عدم تصنيف الطلبة والمتقاعدين عن العمل بالعاطلين (من البطالة). (٤) يحدد حجم السلع والخدمات التي من الممكن إنتاجها لو أن جميع العاطلين عن العمل تم توظيفهم. (٥) يوضح بالرسم البياني تأثير البطالة على المجتمع وعلى إنتاجية مصنع أو نشاط معين. (٦) يحدد من يعتبر من القوى العاملة. (٧) يقارن بين أسعار السلع والخدمات في فترة ماضية ونفس أسعار السلع والخدمات الموجودة حالياً. (٨) يشرح كيف أن التضخم قلل من القدرة الشرائية للأفراد خاصة الذين يحصلون على دخل ثابت أو قد ارتفع دخلهم بنسبة أقل من نسبة ارتفاع التضخم. (٩) يعرف ويحسب معدلات البطالة في دولة ما. (١٠) يفسر الاختلاف في معدلات البطالة بين فئات معينة. (١١) يقدم أمثلة على كل نوع من أنواع البطالة، ويحلل الاختلافات الموجودة بينهم، وتحديد أي هذه الأنواع يشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد. (١٢) يفسر السبب وراء وجود البطالة. (١٣) يشرح المقصود بقائمة أسعار المستهلكين consumer price index (CPI) (١٤) يحدد المتضرر والمستفيد لبعض الحالات عند حدوث ارتفاع غير متوقع في معدل التضخم بنسبة معينة . (١٥) يحدد الأصول التي يستطيع الأفراد شراؤها لكي يوفروا الحماية لأنفسهم مادياً (من الناحية المالية) عند حدوث التضخم.			

المعيار العشرون				
مجال المعيار: السياسات المالية والنقدية				
وصف المعيار	الأداءات المتوقعة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
ان السياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل الحكومة تؤثر بشكل عام على كل من التوظيف والمنتجات والأسعار.	(١) يقدم أمثلة لبيان الفرق بين معنى السياسات المالية والسياسات النقدية. (٢) يفسر ما إذا كانت هذه السياسات التي تم تبنيها من قبل الحكومة تؤثر على مستوى كل من الناتج والتوظيف والأسعار والثلاثة مع بعضهم البعض. (٣) يحدد السياسات المقترحة أو المتبعة لتصحيح كل مما يأتي: زيادة التوظيف، ارتفاع التضخم، وتفسير اختيار هذه السياسة دون سواها. (٤) يحدد ما إذا كانت ميزانية الدولة ستكون في حالة فائض أو عجز أو موازنة وما التأثير على النشاط الاقتصادي (ضعيفاً أو قوياً أو طبيعياً). (٥) يشرح معنى أن يتم تمويل الديون الوطنية للدولة عن طريق بيع السندات الحكومية، وتحديد نسبة الديون الخارجية لدولته. (٦) يشرح الاختلاف بين العجز في الموازنة العامة وبين الديون الوطنية، ومن ثم تحديد الوقت التي تستغرقه الدولة لتسديد قيمة ديونها الوطنية باستخدام المعدل الحالي من الدخل القومي وإذا خصصت الدخل القومي لكل السنوات لتسديد هذه الديون. (٧) يفسر لماذا يظهر التضخم بعد المشاركة في فترتين من المزاد، حيث إن حجم السلع والخدمات ثابت في الفترتين إلا إن أسعار هذه السلع في الفترة الثانية تبدأ بالارتفاع. (٨) يكتب مقالاً يوضح فيه المقصود بالسياسات النقدية، وكيف إن التغيير في هذه السياسات يؤثر على كمية عرض النقود ومعدلات الفائدة.			

ملحق ٤

النتائج التي تم الحصول عليها من قائمة المعايير الفرعية لمنهج
الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية

رقم المعيار	مجال المعيار	عدد المعايير الفرعية	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
١	الندرة	٢٤	١	٧	١٦	٤,١٦ %	٢٩,١٦ %	٦٦,٦٦ %
٢	المنفعة الحدية والتكلفة الحدية	٧	١	٢	٤	١٤,٢٨ %	٢٨,٥٧ %	٥٧,١٤ %
٣	تحديد السلع والخدمات	٩	٥	٢	٢	٥٥,٥٥ %	٢٢,٢٢ %	٢٢,٢٢ %
٤	التجارة وفوائدها	١١	٦	٠	٥	٥٤,٥٤ %	—	٤٥,٤٥ %
٥	الحوافز	٩	٠	٠	٩	—	—	١٠٠%
٦	التخصص والتجارة الدولية	١١	٥	٠	٦	٤٥,٤٥ %	—	٥٤,٥٤ %
٧	الأسواق، الأسعار، وتحديد الكميات	١٢	٦	٤	٢	٥٠%	٣٣,٣٣ %	١٦,٦٦ %
٨	وظيفة الأسعار في نظام السوق	٩	٦	١	٢	٦٦,٦٦ %	١١,١١ %	٢٢,٢٢ %
٩	المنافسة	١٠	٠	٢	٨	—	٢٠%	٨٠%
١٠	وظائف المؤسسات الاقتصادية	٧	٠	١	٦	—	١٤,٢٨ %	٨٥,٧١ %

النتائج التي تم الحصول عليها من قائمة المعايير الفرعية لمنهج
الاقتصاد لطلبة المرحلة الثانوية

رقم المعيار	مجال المعيار	عدد المعايير الفرعية	ما يغطيه المحتوى			نسبة التغطية		
			مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة	مغطاة	مغطاة إلى حد ما	غير مغطاة
١١	وظائف النقود	٨	٣	٣	٢	%٣٧,٥	%٣٧,٥	%٢٥
١٢	وظائف معدلات الفائدة	٦	٠	٠	٦	—	—	%١٠٠
١٣	وظيفة وأهمية الموارد في تنمية الدخل	١٢	٢	٢	٨	%١٦,٦٦	%١٦,٦٦	%٦٦,٦٦
١٤	الربح والمنظم	٨	١	١	٦	%١٢,٥	%١٢,٥	%٧٥
١٥	التنمية	١١	٢	١	٨	%١٨,١٨	%٩,٠٩	%٧٢,٧٥
١٦	دور ووظائف الحكومة	١٣	٤	٤	٥	%٣٠,٧٦	%٣٠,٧٦	%٣٨,٤٦
١٧	استخدام تحليل المنفعة والتكلفة لتقييم البرامج الحكومية	٤	٠	٠	٤	—	—	%١٠٠
١٨	الاقتصاد الكلي، والدخل، والبطالة، والأسعار	٨	١	٤	٣	%١٢,٥	%٥٠	%٣٧,٥
١٩	البطالة والتضخم	١٥	١	٦	٨	%٦,٦٦	%٤٠	%٥٣,٣٣
٢٠	السياسات المالية والنقدية	٨	١	٢	٥	%١٢,٥	%٢٥	%٦٥,٥
المجموع		٢٠٢	٤٥	٤٢	١١٥	%٢٢,٢٧	%٢٠,٧٩	%٥٦,٩٣

ملحق ۵

أسماء السادة المحكمين

الرقم	الاسم	الوظيفة
١	د. عبد الباقي أبوزيد	أستاذ مناهج وطرق التدريس بكلية التربية - جامعة البحرين
٢	أ. ناصر حسين	إخصائي مناهج بإدارة المناهج للتعليم التجاري - وزارة التربية والتعليم
٣	د. موسى الروابده	أستاذ اقتصاد بكلية إدارة الأعمال - جامعة البحرين
٤	د. محمد عطية الله	استاذ اقتصاد بكلية إدارة الأعمال - جامعة البحرين
٥	د. عبدالوهاب الامين	استاذ اقتصاد بكلية إدارة الأعمال - جامعة البحرين
٦	أ. إيمان شبر	مدرسة أولى بمدرسة الحورة - وزارة التربية والتعليم
٧	أ. ضياء الجودر	مدرسة بمدرسة المعرفة الثانوية - وزارة التربية والتعليم

ملخص الرسالة باللغة بالإنجليزية

The Summary

Analyzing Study for the Economic Curriculum Content of the Ministry of Bahrain in the Light of the Economic Standards

This study aimed to analysis the content of Economic Curriculum in the light of the Economic Education Content Standards. It tries to reach its aims by answering the following questions:

- (1) What economic education standards suit the secondary level?
- (2) What is the extent of availability of these standards in our economic Context?
- (3) What recommendations and suggestions help to improve the economic curriculum content in the light of the economic content standards?

The study society included both books of the Economic Curriculum and the secondary level at the Schools of the Ministry of Education.

The number of subjects analyzed was (31) and the number of pages analyzed was (334). To achieve the study objectives, the descriptive methodology analyzed the contents. The analysis used was on the subject word and sentences. A list of Content standards was prepared. The list was done depending on the Voluntary Content Standards of the economic education standards issued by the National Council of the Economic Education. The list has the following main standards:

Scarcity, Marginal Cost/Benefit, Allocation of Goods and Services, Role of Incentives, Gain from Trade, Specialization and Trade, Markets - Price and Quantity Determination, Role of Price in Market System, Role of Competition, Role of Economic Institutions, Role of Money, Role of Interest Rates, Role of Resources in Determining Income, Profit and the Entrepreneur, Growth, Role of Government, Using Cost/Benefit Analysis to Evaluate Government Programs, Macro-economy Income/Employment-Prices, Unemployment and Inflation, Monetary and Fiscal Policy.

Each main standard has many benchmarks. The Economic Curriculum was analyzed in the light of these standards and its benchmarks, to find out the percentage of availability for each standard in our economic curriculum content. The study came out with the following result:

It found that the economic curriculum content covered the benchmarks of the national content standards of the economic education with the following percentages: 22.27% of the benchmarks have been included, 20.79% of the benchmarks have been included but not realized, and 43.06% of the benchmarks have not been included in our economic curriculum content.

Also it was found that the main standards had been included by only 35% on our economic curriculum, which is not a significant amount.

According to the results, the study recommends the following:

- (1) Pay attention to include the basic content standards of Economic Education in our curriculum is important, and this will improve the content cited by the (NCEE).
- (2) Review the content, reorganize and do the necessary or additional changes in the light of the content standards, bearing in mind content consistency, stability and coherence and avoiding padding and repetition and make sure it suits teachers and learners.
- (3) Add or change some pictures drawing and local examples, which motivate students to study the subject.
- (4) Teach economic curriculum in the elementary schools, especially the intermediate level, to give students the skills and information they need to organize their financial life.
- (5) Organize training courses for the economic teachers to discuss the latest topics about economics.
- (6) Prepare training courses for economic teachers to discuss the content of the economic curriculum and the method of teaching economics.
- (7) Pay attention to the practical activities and tie the subjects with current life, and develop the capability of the learner in tackling issues that bind his/her experience or life attitudes in the society to extend the value of his learning beyond the school boundary.
- (8) Add more evaluation types with different levels of questions that focus on information and skills.

University of Bahrain
College of Education
Foundation & Education Administration Department



Analyzing Study for the Economic Curriculum Content of the Ministry of Bahrain in the Light of the Economic Standards

Prepared by
Ghada Mohammed Hujariy

Supervised by
Dr. Faisal Essa Shehab

A presented research within the requirements to attain the master's degree in
education

2006 – 1427 A.D